بطرس غالى
فى مرآة الفكر العالمى

نسيم مجلى

مؤلف كتاب:" بطرس بطرس عالى وحلم المدينة الفاضلة "
الصادر عن دار الشروق 2010

مقدمة المترجم

عـى كثـرة مانشـر فى السـنوات الأخـيرة حـول العولمـة وآثارهـا ومبـادرات الاصـلاح السياسـى والاقتصـادى العديـدة ، فـإن مبـادرات الـدكتور بطـرس غـالى الخاصـة بالسـلام والتنميـة والديمقراطيـة لم تأخـذ حقهـا مـن الدراسـة والتقيـيم . وهـذا الأمـر لافـت للنظـر خصوصـاً وأن مبادراتيـه للتنميـة 1994 والديمقراطيـة 1996 تخصـنا بالدرجـة الأولى علـى أسـاس أنها مبـادرات مصـرية مطروحـة مـن أجـل تحقيـق تنميـة شـاملة واصـلاح ديمقراطـى علـى المستوى القومى والمستوى العالمى فى آن واحد.

لقد نوه الدكتور غالى فى خطاب التنصيب بالأفكار الرئيسية لخططه الثلاثة وهى:

- السلام وضرورة إرساء دبلوماسية وقائية فعالة
- التنمية ، وضرورة ردم الفجوة بين دول الشمال ودول الجنوب.
- ارسـاء دعـائم الديمقراطيـة وضـرورة الـدفع لتبـنى نهـج ديمقراطـى، سـواء فى داخـل الدولة أو بين الدول بعضها بعضا.

وكـان مـن المفـروض أن يكـون إلتـزام الـدكتور غـالى الثابـت بالـدفاع عـن هـذه الخطـط طيلـة فـترة عملـه بالأمـم المتحـدة محـل اعجـاب وفخـر مـن جانبنـا إلا أن هـذا لم يحـدث، ربما عزوفا منا عن الاصلاح أو زهداً فى التنمية والديمقراطية .

والغريـب أن خطتـه لارسـاء ديمقراطيـة وطنيـة ودوليـة قـد عرضـته لانتقـادات شـديدة داخـل جهـاز الأمـم المتحـدة .. حيـث يقـول الـدكتور غـالى : فى الوقـت الـذى أعـددت فيـه " خطـة السـلام " و" خطـة التنميـة " علـى التـوالى بنـاء علـى طلـب مجلـس الأمـن والجمعيـة العامـة ، فـإن " خطـة الديمقراطيـة " أتـت بمبـادرة فرديـة مـنى ، ممـا أثار انتقـادات قاسية مـن قبـل أقـرب معـاونى الـذين اعتـبروا، وعـن حـق، بأن الأمـين العـام للأمـم المتحـدة لا يمكنـه اتخـاذ هـذا النـوع مـن الخيـارات دون الحصـول علـى دعـم مسـبق مـن الـدول الأعضاء ".

"كانـت هـذه الخطـوة تتـدرج مباشـرة فى سـياق مـواقفى للـدفاع عـن حقـوق الانسـان وارسـاء الديمقراطيـة الـتى طبعـت مسـيرتى الجامعيـة، ومـن ثم مسـيرتى الدبلوماسـية، ومـن هنـا كانـت مسـاهمتى فى الجهـود الـتى بـذلتها منظمـة الوحـدة الإفريقيـة خـلال انعقـاد قمـة سـالخرطوم عـام 1978 مـن أجـل تبـنى ميثـاق إفريقـى لحقـوق الانسـان، والـذى أقـر أخـيراً

فى نيروبى عام 1981 ، وكذلك التزامى حين تسلمى لمهامى فى الأمم المتحدة بالدفاع الثابت عن النظام الديمقراطى كونه وثيق الارتباط باحترام حقوق الانسان والحريات الأساسية.ثم يزيد الأمر وضوحاَ فيقول :

إن ميثاق الأمم المتحدة لا ينص على كلمة " ديمقراطية " إلا أن ديباجة الميثاق، فى المقابل : تؤكد بوضوح على الايمان بالحقوق الأساسية للانسان وبكرامة الفرد وقدره، وبما للنساء والرجال من حقوق متساوية ... ، وما من شك فى أن انتهاء الحرب الباردة هو الذى اتاح فرصة لارساء توافق بين الدول حول فكرة الديمقراطية والإقرار بالتداخل القائم بين حقوق الانسان والديمقراطية " (كتاب خطط السلام والتنمية والديمقراطية ص 20)

والسؤال الذى يطرح نفسه هو : على ماذا كان يمكن أن تتوافق هذه الدول لو لم يطرح بطرس غالى مبادراته حول الديمقراطية والتنمية وضرورة الربط بينهما ؟

هذا الجانب الابداعى فى شخصية الدكتور بطرس غالى جعل منه قائداً متميزاَ لجهاز الأمم المتحدة وسبب ازعاجاً كبيراً لفئة الموظفين البيروقراطيين فى هذا الجهاز بل إنه ازعج بعض الساسة فى الولايات المتحدة الذين كانوا يسعون لاضعاف المنظمة واخضاعها لتعليماتهم وهو موقف يتسم بالتجنى والتجاوز لأنه أضاع فرصة اصلاح هذه المنظمة وتقويتها لحساب الهيمنة الأمريكية .. لكن أمريكا الآن تجنى مغبة هذا العبث بمصير العالم وتدفع من سمعتها ودماء جنودها فى العراق ثمن هذه الغطرسة.

كانت تجربة الدكتور غالى تجربة حافلة بالأفكار الملهمة والمبادرات الجريئة والعظيمة .. وجاءت كلها فى فترة تحول كوكبى خطير مما ضاعف من معوقات اصلاح المنظمة وتحقيق أهدافها. إلا أن هذا الدور الذى لعبه الدكتور غالى قد ترك تراثا فكريًا وسلوكياً لن تضيع آثاره بل سوف يلهم جميع المخلصين لهذه المنظمة مستقبلا مهما كانت الصورة الآن .

وأنا أدعو الباحثين والقراء أن يقرأوا أوراق بطرس غالى ويتأملوا فصول هذه الملحمة العظيمة فى جهاد رجل من أشجع الرجال ، أخلص لوطنه ولأمته وأراد الخير للأنسانية جمعاء فتربصت له قوى الهيمنة والطغيان ووقفت فى طريق إصلاحاته لجهاز الأمم المتحدة لكى تنفرد وحدها بالتصرف فى شئون العالم . وبهكذا أضاعت فرصة ذهبية

لتقوية هذه المنظمة وتمكينها من أداء دورها البناء فى خدمة السلام العالمى والأمن وحماية حقوق الأنسان فى الحرية والعيش الكريم.

وهذا ما تؤكده دراسات وخطابات كثيرة كتبها كبار الساسة والمفكرين من مختلف بقاع العالم . وقبل أن أتعرض لهذه الكتابات بالفحص والتحليل أود أن أشير الى أن مانشر فى مصر لايزيد عن بضعة مقالات لاتزيد عن عدد أصابع اليد الواحدة ، ولعل أهمها ما كتبه الأستاذ محمد حسنين هيكل فى مجلة (وجهات نظر – مارس 1999) بعنوان " بطرس غالى بين الوساوس والحظوظ " ومقال الدكتور مصطفى الفقى بعنوان " ابن الفجالة فى أرفع منصب دولى " (الأهرام ديسمبر 1998) بالاضافة إلى مقالة أخرى كتبها بالأهرام االأستاذ هشام الزميتى وهودبلوماسى مصرى بعنوان "فى عيده ال80– عطاء د.غالى الوطنى والدولى المتواصل" يثنى فيها بقوة على جهوده ومبادراته فى الأمم المتحدة. ورغم أن الأستاذ هيكل وعد بأنه سوف يتحدث عن كتاب الدكتور غالى " خمس سنوات فى بيت من زجاج" بمجرد صدوره إلا أن هذا لم يحدث .

لكن مقالة الدكتور مصطفى الفقى تستوقفنا لشدة تركيزها واحتوائها على قدر كبير من المعلومات المفيدة ، كل ذلك من خلال نظرة موضوعية ممزوجة بمشاعر الحب والتقدير لأستاذه بطرس غالى.. وقد وفق الدكتور مصطفى الفقى فى إعطائنا توصيفا أو تفسيرا دقيقا لموقف الدكتور بطرس غالى من مسألتين على جانب كبير من الأهمية. :أولهما موقفه من الطائفة القبطية ومن الكنيسة فقال:"إن بطرس غالى اختار طريق العمل الوطنى دون الإنخراط فى نشاط الطائفة القبطية، فكانت علاقته بالكنيسة القبطية علاقة احترام من بعيد .تأكيدا لظاهرة تاريخية مؤداها أن كل قبطى يسعى إلى دور فى الحياة العامة يتعين عليه دائما أن يخرج من شرنقة النشاط الطائفى إلى مسرح النشاط العام الذى يحتوى المصريين جميعا بغض النظر عن دياناتهم.. هكذا فعل "مكرم عبيد باشا" وكذلك فعل الدكتور " بطرس غالى " ولعل فى حياة المفكر المصرى المعاصر " ميلاد حنا" شيئا من ذلك ، وإن كان حضوره السياسى بعد اعتقال 1981 يبدو مختلفا "

وأما موقف بطرس غالى من العروبة فيصفه الدكتور مصطفى ب " الحياد الإيجابى" قائلا :" سوف تظل العلاقة بين بطرس غالى وعروبة مصر موضع اهتمام. فقد وقف الرجل منها موقفا يمكن وصفه بالحياد الإيجابى. فهو لايبدو شديد الحماس

للمفاهيم القومية عموما، إذ يرى أن ارتباط مصر الأفريقى على الجانب الآخر له أهميته وقيمته لأسباب واقعية ومباشرة. فضلا عن أن مسألة السودان باعتبارها تعبير عن العمق الجنوبى لمصر فإنها تمثل لدى " بطرس غالى" هاجسا تاريخيا يربطه باغتيال جده الراحل ."

وبصرف النظر عما حوته هذه المقالات من نقد أو مديح فانها قليلة جداً إذا قيست بما كتبه الآخرون حول بطرس غالى والأمم المتحدة. وطالما أن هناك من يهتم بنا وبالنابهين من أبناء أمتنا فالواجب يفرض علينا أن نقرأ مايقولونه ونتفحصه بما يستحق من تقدير واحترام وأن نناقشه بالموضوعية الواجبة والمنطق السليم ، وهى الشروط اللتى يمليها علينا منهج الحوار العقلانى الراقى. وتحقيقا لهذه الغاية قمت بترجمة هذه المقالات لكى أضعها هنا تحت نظر القراء .

وقد شارك الدكتور بطرس غالى بنفسه فى الحوار الدائر حول مبادراته وقدم مساهمتين على قدر كبير من الأهمية : الأولى فى شكل مقدمة للكتاب الذى وضعته اللجنة الدولية للتنمية والديمقراطية بعنوان " العلاقة بين التنمية والديمقراطية " وأصدرته اليونيسكو عام **2002**، والمساهمة الثانية فى تقديمه للكتاب الذى ألفه ألان كاييه **Alain Caillee** . بعنوان " السلام والديمقراطية "

وقد وثقت لهذا كله بكتابة المصدر الأجنبى على رأس كل مقال تقريبا لأننى اخترت هذه المقالات التى ترجمتها من عدة مصادر وليس مصدر واحد، لكى ترسم بورتريه واضح لشخصية الدكتور بطرس غالى الفريدة كما كان يراها كبار المفكرين والساسة فى أنحاء العالم ..وهذه المصادر موجودة بمكتبة الدكتور بطرس غالى وقد أهدانى هو بنفسه نسخا منها فى الوقت الذى كنت أقوم فيه بإعداد كتابى " بطرس بطرس غالى وحلم المدينة الفاضلة" الذى نشرته دار الشروق سنة **2010** .وأعتقد أنها أصبحت فى حوزة المؤسسة الآن.

نسيم مجلى، فلوريدا

تليفون 13865621083

E-Mail : nasimmijalli@hotmail.comس

The Papers of United Nations Secretary-General Boutros Boutros Ghali :v.1-3
Volume editor Charles Hill
Published by Yale University Press New Haven United States Sept 2003

Introduction by Charles Hill

1- أوراق الأمين العام للأمم المتحدة
مقدمة بقلم شارلى هيل

كانت فترة ولاية بطرس غالى كأمين عام للأمم المتحدة فترة فريدة من نواحى عدة. إذ تم انتخابه فى ديسمبر1991،أى بعد شهور قليلة من انهيار الاتحاد السوفيتى،فجاءالى منصبه عبرسنوات الاضطراب والتكوين فى أعقاب الحرب الباردة حين كانت المواجهة بين القطبين تنحرف بالأمم المتحدة الى أحد الجانبين انحرافا كبيرا، هذه المواجهة لم تعد الآن تهيمن على المسرح الدولى . فالمزاج المتفائل المحمل بتباشيرعهد جديد كان واضحا فبانعقاد القمة غير المسبوقة لرؤساء الدول الأعضاء فى مجلس الأمن فى نيويورك فى 31 يناير 1992. وحظى فيها السكرتيرالعام بتعضيد الزعماء ورؤساء الحكومات المجتمعين وبتفويض قوى لتحويل الأمم المتحدة الى أداة كبرى للدبلوماسية الوقائية وحل المشاكل الدولية، بأمل أن تستعيد الأمم المتحدة شيئا من حسن السمعة و صدق الرؤية التى كانت لها فى وقت انشائها 1945.

هذه الفرصة لم تفلت من بطرس غالى، الذى شرع حال توليه منصبه، فى دفع الأمم المتحدة الى أعظم فترات وجودها نشاطا. وبوصوله الى الطابق الثامن والثلاثين حيث مقر الأمانة العامة، وهو فى التاسعة والستين من عمره ، فإنه جاء مزودا بذخيرة كبيرة من الخبرة السياسية والدبلوماسية إضافة الى سجل كبير حافل بالانتاج الفكرى الذى يختلف اختلافا ملحوظا عن سجلات سابقيه، مما أهله لكى يلعب دورا كبيرا فى شئون العالم. فقد انشغل بطرس غالى بعمق فى عملية السلام بالشرق الأوسط على مدى سنوات طويلة. كان كل من السوفيت والأمريكان يركزون بشدة على المواجهة العربية الاسرائيلية وعلى الد بلوماسية التى تتولد عنها. وبحكم شهرته فى الدوائر العليا لكلا الطرفين المشاركين ، فقد ألم بطرس

غالى إلماما كاملا باستراجيات، وأساليب السياسة لدى القوتين العظميين، وقراراتهما.وكان يتحرك بينهما بمهارة كبيرة. بهذه الخلفية دخل بطرس غالى الى مسئولياته الجديدة فى الأمم المتحدة بأسلوب شخصية من شخصيات "العالم الأول" رغم أنه، ينتمى حقيقة من الناحية العاطفية، ومن كل اعتبارآخرالى قضايا العالم الثالث. وكمثقف تعلم فى باريس ومصر، وأستاذ متميز ومنظر سياسى حزبى، فقد كتب بطرس غالى كثيرا من المقالات والبحوث والدراسات والتقارير والكتب وقدوصف تفانيه العنيف فى كتابه "خمس سنوات فى بيت من زجاج" بما يذكرنا بالفقرة التى كتبها ميكيافيلى حول روتين حياته اليومية فى العمل بمكتبته:

" كنت أعرف أن ممارسة السياسة تتم بالكلمة المكتوبة، وأن النصوص هى التى تجعل الأشياء تحدث فى دنيا الدبلوماسية العليا وشئون الحكم. فالكتابة تكسب المفاهيم حياة. وقبل أن أصبح أمينا عاما، كنت أمارس الكتابة كل يوم تقريبا، كلما استطعت ذلك، لمدة ثمانى ساعات – من أواخر العصر الى حوالى الساعة الثانية صباحا. وكنت أعد نفسى لذلك بممارسة الرياضة ومراعاة النظام الغذائى، بل وبالملابس المناسبة – المريحة وإن تكن غير رسمية . وعمليا ، كنت أستطيع عن طريق النوم فى العصر قبل الكتابة، أن أجعل من اليوم الواحد يومين. وكان ذلك يبدو لى أمرا طبيعيا تماما. وكنت دائما أجد اغراء بأن استمر فى الكتابة بعد انتهاء الساعات الثمانى، ولكنى كنت أعرف أنه يجب أن أتوقف وإلا فلن أكون"فائقا" للكتابة فى اليوم التالى. وكانت " ليا " تقول إن الكتابة ترهقنى، وتدعونى مرارا وتكرارا للراحة والكف عن العمل. ولكن الكتابة بالنسبة لى كانت نوعا من الراحة ." (ص37)

وأوراق بطرس غالى كأمين عام للأمم المتحدة تشهد بإيمانه المتواصل بأن الأفكار، والأعمال، والرؤى المقنعة للشئون الدولية تعتمد كلها بدرجة حاسمة على اهتمام رجل الدولة بالكلمة المكتوبة. وأعظم الأمثلة الدالة على منهج بطرس غالى يتجلى فى ادراكه للتحديات الثلاثة التى كانت تواجه الأمن الدولى حين تولى منصبه وهى؛ التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، والحرية السياسية، وكذلك فى الخطط الثلاثة الكبرى التى قدمها للتعامل مع هذه التحديات. فقد نشر فى بداية عهده"أجندة السلام "من أجل مواجهة الصراعات الإثنية التى تفجرت فى داخل حدود الدول. وقدم فى منتصف عهده "أجندة التنمية " من أجل الدول الفقيرة التى تواجه تناقص المعونات بدرجة حادة. وأعد بطرس غالى"أجندة الديموقراطية " لمواجهة الاهتمامات الجديدة للتحول الى الديموقراطية على مستوى العالم، وأرسلها الى الجمعية العامة للأمم المتحدة فى الساعات الأخيرة من فترة عمله.

إن عجز بطرس غالى عن الحصول على فترة ثانية كأمين عام الأمم المتحدة تعد حدثا غير مسبوق .فالسبب الأصلى، والهدف، وتفاصيل القرار الذى اتخذته الولايات المتحدة باستخدام "الفيتو " لمنع إعادة انتخابه مازالت من الأمور التى يلفها الغموض الى حد ما.

ففى كتابه " خمس سنوات فى بيت من زجاج" روى بطرس غالى القصة من جانبه هو. وفى هذه المجلدات الثلاثة ، تزودنا أوراقه بخلفية درامية لسياق

الأحداث الذى بلغ قمته فى الحملة الشرسة والناجحة لإجباره على التخلى عن موقعه. من بين هذه الأسباب نجد موضوع الإصلاح ، الذى تم إيقافه بطريقة محددة فى عبارات بيروقراطية تتعلق بالروح المعنوية والمقاومة ، وسواء كانت الجهود التى بذلها بطرس غالى غيركافية بمعايير واشنطن ،أو أن الولايات المتحدة والدول الأخرى التى دعت الى الاصلاح قد قامت حقا بوضع العراقيل أمامه ،أو أنها عجزت عن مساندته فى اللحظات الحاسمة- فقد كان هناك سؤال :هل التوسع فى عمليات حفظ السلام ونشر أكثر من 77 ألف فرد بنفقات سنوية بلغت ثلاثة مليارات وستة أعشار المليارددولار ، كان تضخيما لدور الأمم المتحدة ولدور أمينها العام ؟ أم أنها كانت أفضل استجابة ممكنة لرغبات مجلس الأمن، الذى كان معظم أعضاءه المؤثرين يرون فى الخوذات الزرقاء وسيلة لاظهارالتزامهم ومشاركتهم والتى أثبتت فى الوقت نفسه، عجزهم عن تقديم الموارد المالية اللازمة لنجاح هذه العمليات.؟

كان هناك أيضا تدعيم بطرس غالى القوى لسلسلة المؤتمرات التى عقدتها الأمم المتحدة حول موضوعات تشمل البيئة، وحقوق الانسان، الى التنمية الاجتماعية، والتى تغطى بالفعل كل نواحى التفاوت الاقتصادى على كوكب الأرض. هل خلقت هذه المؤتمرات منتدى جديدا يمكن لشعوب العالم فيه أن تشكل بطريقة تراكمية مواقع مشتركة، أو كانت اجتماعات ذات صبغة سياسية مسرفة نظمها البيروقراطيون وعلى مستوى واسع من أجل مصالحهم الشخصية ؟

فى قلب هذا النقاش الدائر حول إعادة انتخابه كانت هناك علاقته بالولايات المتحدة، مضيفة الأمم المتحدة والمؤسس الرئيسى. وكانت علاقة بطرس غالى بالولايات المتحدة فى بداية عهده جيدة. ففى أعقاب قرار الولايات المتحدة فى أكتوبر1993 بالانسحاب من الصومال بدأت مناظرة مستمرة حول التعامل مع هذه النزاعات، وهل تتم عن طريق تعددية الأطراف المشاركة أوتترك لطرف واحد للانفراد بالمهمة وأيهما يكون مجلبة للقوة أو للضعف. وكان رفض الولايات المتحدة دفع الملايين المديونة بها للأمم المتحدة سببا للتوترالمستمر بينهما. والسؤال المتعلق بذلك لايخص الولايات المتحدة وحدها بل يخص كل الدول الأعضاء: هل مسموح للمنظمة بأن تقوم بدور حقيقى ومؤثر على مستوى كوكب الأرض أم لا ؟ وفيما وراء هذا فإن انتخاب بطرس غالى سنة1991 ورفض إعادة انتخابه سنة 1996 قد أضاف الى المناظرة الطويلة المستمرة بعدا آخر، حول الكيفية التى يتم بها اختيار الأمين العام،

هل يجب أن تكون العملية مفتوحة سياسيا ، اختيارية عقلانية أم تترك للقوى الكبرى؛ كالولايات المتحدة التى بدون دعمها الكامل لآيمكن لأمين عام أن يكون مؤثرا؟. والنقاش حول الدور الصحيح للأمين العام قديم قدم الأمم المتحدة ذاتها، لكنه اشتعل بحدة فى سنوات بطرس غالى. فهل ينبغى أن تؤخذ كلمات الميثاق"موظف إدارى رئيسى" حرفيا لتحديد الوظيفة ؟ أم أن فى المادة 99 التى تنص" أنه قد يعن للأمين العام أن يضع تحت نظر مجلس الأمن أى مسألة يرى

أنها تهدد السلام والأمن الدوليين ما يبرر مدخلا متسعا لمن يعرفه البعض بعبارة " الدبلوماسى الأول فى العالم ". هذه الصفحات (يقصد المجلدات الثلاثة) تعطى معنى ، أحيانا حيا، لشخصية بطرس غالى وأخلاقه وكذلك لشخصيات الزعماء الوطنيين والعالميين الذين تعامل معهم. فقد استعرض المواقف الشخصية والصفات، والعلاقات التى تتركز بشكل ملحوظ على جوهر الدبلوماسية الدولية.

الأوراق فى هذه المجلدات، تصور رجلا ذا خبرة عريضة صمم على أن يفى بمسئوليات منصبه ومطالب عصره. ولدينا الكثيرهنا الذى يبرر النتيجة التى توصلنا اليها وهى أنه بالنسبة لبناء المؤسسات، وإدارة الأزمات، والاخلاص للشعوب التى همشتها الحداثة، وتقديم رؤية واقعية لمستقبل الأمم المتحدة، فإن أداء بطرس غالى كأمين عام يستحق الثناء.

إن فكرة جمع أوراق الأمين العام للأمم المتحدة لم تنشأ مع هذه المجلدات فسلسلة " الأوراق العامة لأمين عام الأمم المتحدة" قد غطت فترات تريجف لى، أول من تولى المنصب، وداج همرشولد ويوثانت، تحت ادارة تحرير أندرو كوردير، السكرتير التنفيذى المساعد لتريجف لى وهمرشولد ورئيس جامعة كلومبيا فيما بعد. وتم طبع السلسلة فى مطبعة جامعة كلومبيا سنة 1970، ثم توقفت السلسة بوفاة كوردير.

وبعد أن تم انتخاب بطرس غالى، ارتفع سقف التفاؤل لدى أعضاء السكرتارية ، والسياسيين فى واشنطن، والحكومات على مستوى العالم، إضافة الى الرأى العام الدولى . وظهرت فى نفس الوقت فكرة تجديد السلسلة لدى عدد من المراكز الرئيسية. وكان بطرس غالى بحكم مكانته كعالم، متنبها لأهمية حفظ سجلاته وسهولة الوصول إليها ، مثلما فعل مع سجلات الوزارات والمنظمات الدولية التى خدم فيها. ففى كتاب " طريق مصرالى القدس"سجل تقريره حول مفاوضات السلام المصرية الاسرائيلية ومشاركته للسادات وذلك فى مذكراته الضخمة التى دونها أثناء هذه الفترة. وما إن بدأ فترة عمله فى الأمانة، حتى أحس آخرون بما فيهم رئيس التحرير الحالى أن جمع أوراق الأمين العام هو أمرفى غاية الأهمية، ليس فقط من أجل إعطاء معلومات عن الأمم المتحدة وهى تجتازنقطة تحول تاريخية وإنما أيضا من أجل نقل الإحساس بجسامة المشاكل الصعبة والتوترات المتقاطعة الحادة، التى واجهت المنظمة وهى تحاول الاستجابة لمطالب مجلس الأمن، والجمعية العامة، والدول الأعضاء.

وصارت الفكرة أشد إلحاحا عندما انتشرت الأخبار فى ربيع 1996، بأن الولايات المتحدة تعارض اعطاء بطرس غالى فترة خمس سنوات أخرى. ومثل جون وايتهيد، الرئيس السابق لمؤسسة جولدن ساش، ووكيل وزارة الخارجية الأمريكية السابق، ورئيس جمعية الأمم المتحدة الأمريكية، دعما حاسما للفكرة الى جانب ديفيد هامبورج من مؤسسة كارنيجى بنيويورك، وجون ريدن مدير مطبعة جامعة ييل، وكانت منحة مؤسسة كارنيجى السخية قد وفرت عاملا مساعدا كما وفرت الدعم الدائم للمشروع.

وكانت التوجيهات بالنسبة لاختيارالأوراق بسيطة ومباشرة، بأن تتضمن أوراق بطرس غالى فقط، وألا يترك مكان لبيانات ومراسلات من الآخرين. ولحسن الحظ، فتبعا لأسلوب الأمم المتحدة فى كتابة التقارير وطريقة بطرس غالى الخاصة فى كتابة خطاباته ،فان الوثائق تبدأ غالبا بموجز موضوعى لخلفية الموضوعات التى تضمها هذه الوثائق.

Afterword
Bruce Russett, Yale University

2- تعقيب أو كلمة أخيرة

بروسى روسيت *
جامعة ييل

أثناء توليه مهام منصبه بالأمم المتحدة،كتب بطرس غالى ثلاثة وثا ئق. الأوليتان، " أجندة السلام"و" أجندة التنمية" صدرتا على التوالى عامى 1992، 1994، ثم أعقب ذلك بملحق هام لأجندة السلام، نشره فى يناير 1995. أما الوثيقة الأخيرة " أجندة الديموقراطية" فقد تم اطلاقها فى الأيام الأخيرة من عام 1996، بعدأن ترك منصبه. هذه الثلاثية تشكل فى مجموعها رؤيته الشاملة للكيفية التى يمكن بها للأمم المتحدة أن تساهم فى إقامة نظام مستقر للسلام العالمى، نظاما تشكل فيه الديموقراطية والتنمية والسلام مجموعة واحدة من العلاقات التى تتبادل المساندة والدعم فيما بينها.

فبطرس غالى رجل مثقف، له تاريخ سابق كأستاذ للقانون الدولى. ومن ثم فهو يتعامل مع الأفكار بجدية، ويهتم بالنظريات والقراءة . زد على ذلك، أنه يرى أن وضع الأمين العام، قد تحدد بطريقة فريدة من أجل تحديد رؤية دولية واضحة وتزويد المجتمع الكونى بقيادة فكرية وأخلاقية. هذه التقارير التى تشكلت فى المواجهة بين النظرية والتطبيق تمثل تحفيزا مباشرا أقوى بكثير مما نتوقعه من قائد له مثل هذه الدوائر الانتخابية المتباينة، diverse constituencies . دائرة متسعة من علماء السياسة ممن ينبغى عليهم أن يأخذوا أفكاره مأخذ الجد، كما يأخذ هو أفكارهم بهذه الجدية. إضافة الى هذا، فقد تم التعبير عن رؤيته خلال عملية سياسية حادة وبالرغم منها،وهى عملية تستحق فى حد ذاتها أن نتفهمها.

تأخذ هذه الوثائق الثلاثة نقطة انطلاقها من نهاية الحرب الباردة ومن الحاجة الماسة الى تحولات فى الفكر والسياسة. لقد ظهرت"أجندة السلام " فى أعقاب الحرب الناجحة ضد العراق،وتصاعد الآمال فى أن تقوم الأمم المتحدة بدور جديد. وتطلبت المهام الجديدة أساسا فكريا واضحا ومتسعا لإطلاق نشاط الأمم المتحدة فى

***-Papers of the United Nations Secretary Boutros-Ghali.**

مجال الأمن ، الذى يختصه بطرس غالى بالتمييز فى المفاهيم بين الدبلوماسية

الوقائية، وبين" صنع السلام،" تقليديا" حفظ السلام "، وبين بناء السلام فى أعقاب النزاعات. بالإضافة الى ذلك، فإنه يؤسس لمفهوم فرض السلام بالقوة peace-enforcement ، ليس ضد عدوان مباشر، وانما كاجراء مؤقت لاستعادة وقف اطلاق النار واستمراره بفاعلية أكبر مما تستطيعه قوات حفظ السلام . وفى مجال التطبيق ومع نقل التكليفات (كما حدث فى الصومال والبوسنة) فقد ثبت على المستوى التحليلى والعملى أن هذا المفهوم الأخير غامض. إن تجربة الأمم المتحدة فى هذه البلا د أضعفت نداءات الأمين العام فى أماكن أخرى من الوثيقة، التى تطالب بقدرات أعظم للأمم المتحدة. وبممساهمات أعظم من جانب الدول الأعضاء، وصرفت الانتباه عن موضوعين سوف يركز عليهما فى الوثائق الأخيرة هما :

أهمية الديموقراطية لتحقيق السلام فى داخل كل دولة وبين الدول بعضها بعضا، وتطبيق مبادىء الميثاق داخل الأمم المتحدة ذاتها.

والملحق الذى صدر بعنوان " إعادة تفسير فى ضوء التجربة " يتراجع عن ندائه الأول بتوفير قوة سريعة الانتشار لتكون فى أهبة الاستعداد دائما تحت سلطة مجلس الأمن، والى المطالبة بتوفير" احتيا طى استراتيجى " تقدمه الدول الأعضاء . إن هذا يؤكد من جديد على ضرورة الحصول على موافقة الأطراف المشاركة فى عملية حفظ السلام، ويحاول استعادة الحدود التى انداحت بين تكليفات حفظ السلام وفرض السلام بالقوة. وفى الوقت ذاته، وفى رد مضمرعلى ناقديه، يؤكد بطرس غالى على ضرورة وحدة القيادة، من أجل هذا تعطى الدول الأعضاء تفويضا واضحا للمنظمة وأن تواصل التزاماتها من أجل بناء السلام فى أعقاب النزاع.

والتنمية" ويقول إن "الديموقراطية هى الوسيلة الوحيدة التى يعول عليها لإيجاد نظام حكم متطور" لكنه يلاحظ أن الديموقراطية فى مجال التطبيق لم تبلغ حد الكمال حتى فى البلدان المتقدمة.رغم ذلك فإن ربطه للديموقراطية والتنمية واضح . وكذلك اعتقاده بأن السلام هو أسا س التنمية ، وبتعبير أكثرعمقا عما تم فى "أجندة السلام" ، يبين إن القواعد الراسخة للسلام توجد فى ميادين الاقتصاد، والمجتمع ،وحماية البيئة

رغم مابها من عيوب فإن " أجندة السلام " هى بيان تحليلى كبير حظى باهتمام عظيم. وهو ما لا يمكن قوله عن " أجندة التنمية " وهذا لا يوجب إلقاء اللوم على بطرس غالى أو مستشاريه. ففى الدول المتقدمة، على الأقل، يحظى الأمن دائما ،من جانب عامة النا س ومن جانب النخبة باهتمام كبير. لقد أخلت نظرية التنمية طريقها الى حد كبير ل "اقتصاد السوق" Friedmanite economics ،وأصبحت دول الشمال الغنى تبدى مزيدا من الرفض لدعوات إعادة توزيع الثروة التى مازالت تخرج من دول الجنوب. فألأقسام السياسية والمهنية المهتمة بنظرية التنمية الاقتصادية وتطبيقاتهاأخذت تتداعى، وازداد أمرها سوءا فى العلاقات الدولية بطرق أطالت زمنها أكثر من منا قشات الحرب البا ردة حول الأمن. فالأقسام داخل" الأسرة الدولية بالأمم المتحدة، مثل الأقسام المتعارضة

المذاهب التى تزود برنامج الأمم المتحدة للتنمية، ومعاهد بريتون وودز بالمعلومات، تجسد هذه المشكلة .

حشد من الاقتراحات المتنافرة، فى مناخ مسيس بدرجة عالية، تطلب عملية امتدت الى أربعين مسودة .وبالتفكير فى هذا، اوضح غالى مبكرا فى "الأجندة " أنها يجب ألاتحاول تقديم نظرية اقتصادية كبيرة " ولكن افتقارهذه الوثيقة لأى محور فكرى واضح، يحرمها من تحقيق التأثير القوى. فهو يقوم بنفسه بمهمة التعريف لكنه لايستطيع حل التعارض بين الاعترا ف بأن " الحكومات لا يمكن لها بعد الآن الادعاء بأنها تمثل العوامل الاقتصادية الفائقة الأهمية."ولكن يجب عليها أن تتدخل عند الضرورة محتفظة " بمسئوليتها فى توفير اطار منظم لعملية ذات تأثير فعال فى نظام السوُق الذى يقوم على التنافس" بأمل الوصول الى" المزج الصحيح" بين التوجيه الحكومى للاقتصاد وبين تشجيع المبادرات الخاصة. فالتنمية تحتاج الى عنصريضمن شيئا من المساواة فى الفرص وفى الرفاهية الأساسية.

وتبعا لهذا، فإن القدرالأكبرمن فوائد هذه الوثيقة يكمن ببساطة فى سردها التفصيلى للأنشطة القائمة فى مجال التنمية والتى تقوم بها ألوف لاتعد ولا تحصى من أجزاء الأمم المتحدة ودعوتها لتحقيق درجة أعظم من التنسيق فى هذا الجهاز .لكنها لاتقدم إجابة للأسئلة عن كيف يمكن التنسيق بين وحدات بهذه الدرجة من التباين فى التكليفات والاختصاصات، وعما إذا كان التنسيق الشديد- المذكورهنا – فى حين يلاحظ المؤلف ،وجود اختلافات رئيسية فى الرؤية بين الدول الصناعية السبعة وبين مجموعة السبعة وسبعين للدول النامية، سيكون هو كل ما نريد.

ويظهر التوتر السياسى واضحا حين يؤكد فى" الأجندة" على أن " الديموقراطية كنظام صالح للحكم " (الأخير هو مبدأ ناشىء فى البنك الدولى) يناقش "العلاقة الطبيعية بين الديموقراطية برباط لافكاك منه." ورغم علمه فى ذات الوقت، بأن التزامه بالديموقراطية سوف يواجه تحديا شديدا ، فإنه استمر فى إعداد هذه الوثيقة بإحكام فى مكتبه حتى اكتملت فى صورتها النهائية ، قبل عام من نشرها. إلا انها ظلت مؤجلة أثناء حملة الأمين العام لاعادة انتخابه.

إن بعض حلفائه الطبيعيين على مبدأ نشر الديموقراطية (وأبرزهم حكومة الولايات المتحدة) لم تعطه أى مساندة من أجلها. وكذلك الدول القمعية فى أسيا وفى أماكن أخرى من العالم، والمثقفون المناصرون لهم فى أوربا، تحالفوا جميعا ضدها وقاوموا التعبيرعنها مقاومة شديدة، وأبلغوه أن الديموقراطية مفهوم غربى، وأن تبنيه لهذا المفهوم يعد خيانة لجذوره الثقافية. لكل هذا، كانت الوثيقة ،أقل قوة مما ينبغى. وبالرغم من ذلك، فإنها بيان واضح يمثل الأمانة الفكرية والشجاعة.

التوتر واضح فى الوثيقة." فالأجندة" تبدأ بتعريف معوقات الديموقراطية والتى " تسعى أحيانا لستر تسلطها بادعاءات الاختلافات الثقافية " لكنها تؤكد " حقيقة لاينكرها أحد بأنه لايوجد نمط واحد للديموقراطية أو لعملية الدمقرطة، يناسب كل المجتمعات ." ويمضى بطرس غالى الى حد القول بأنه "ليس من مهمة

الأمم المتحدة أن تقدم نموذجا ." ونتيجة لذلك، فإن بطرس غالى يقدم ما يمكن أن يسميه علماء السياسة تعريفا عمليا للديموقراطية، مؤكدا (كما فى العنوان) على أن الدمقرطة هى " عملية تؤدى الى مجتمع أكثر انفتاحا وأكثر مشاركة ". وبالرغم من ذلك فإن معظم العناصر التى تدخل فى تعريفنا المهنى للديموقراطية موجودة فيها. " لكل الأفراد الحق فى المشاركة فى الحكم "، " الانتخابات الموسمية والأصلية" " سلطة تغيير الأيدى خلال انتخابات شعبية بدلا من الترويع واستخدام القوة"، المعارضون والأقليات لهم حق التعبير عن أرائهم." " التوازن االمؤسسى بين الدولة والمجتمع المدنى "، و"احترام حكم القانون ."

ويؤكد بطرس غالى أن هناك اجماعا أخذ يتشكل حول الديموقراطية وأهمية تطبيقها " وفى الرد على من يقولون إن نشر الديموقراطية مسألة غريبة عن رسالة الأمم المتحدة، نجده يؤصل لجذورها بقوة فى الميثاق، وفى الإعلان العالمى لحقوق الانسان ،ثم بمهارة شديدة فى"الاعلان حول ضمان استقلال شعوب المستعمرات، وفى قرارات الجمعية العامة. ويشكل الفصل الرابع تقريرا مطولا حول المجال الواسع الذى تتم فيه ألأنشطة- خلسة فى الغالب – بواسطة مؤسسات الأمم المتحدة وبرامجها الخاصة لتيسيرعملية بناء الديموقراطية، بدون اكراه الدول على " تطبيق نماذج أجنبية أو استعارة أشكال غريبة للحكم "

ويتجه المؤلف مباشرة الى السؤال عماذا كانت الديموقراطية والتنمية مكملتان لبعضهما البعض أم أنهما متنازعتان فى الأهداف، ويرفض المزاعم التى تقول بأنهما متصارعتان. وتتطابق صياغته مع ما يعتقد فيه أكثر علماء الاجتماع الأمريكيين: " رغم أنه فى الامكان تحقيق التنمية بدون الديموقراطية، فليس هناك دليل على أن انجاز التنمية يتطلب نظاما قمعيا." أكثر من هذا، فإن الديموقراطية، فى نهاية المطاف، هى إحدى مقومات التنمية المستدامة والسلام الدائم " و " أن الثقافة الديموقراطية القائمة على التواصل والحوار والانفتاح ... كفيلة بأن تساهم فى تربية ثقافة تنموية." بالرغم من هذا فإنه يتجنب إعطاء "إجابة سهلة للأسئلة الخاصة بالأولوية والتوقيت ." إشارة الى صعوبة تطبيق نموذج واحد لكل المجتمعات ، ويؤكد بعبارة غير موفقة، أن " كل دولة لابد أن تكون حرة فى أن تقرر بنفسها الأولويات اللازمة لرفاهية شعبها " واستخدام لفظ دولة أمر راسخ الجذور فى خطاب الأمم المتحدة، حيث أن كلمة " دولة " تعنى الحكومة العضو فى المنظمة، وهى هنا تعكس الحاجة إلى احترام الأمم المتحدة لسيادة الدول الأعضاء فيها ،ومع هذا، فإن الكثيرين يفضلون لفظ "كل مجتمع".

رغم تنافرالشروط والتحفظات، فإن رسالة بطرس غالى حول حاجة الدول الى تطبيق الديموقراطية، قد وصلت بوضوح. ففى بعض الأحيان نجد الآنتقال من السياسة المقارنة الى السياسة الدولية يؤثر بفاعلية، كما يتضح من الفقرات التى تلخص بدقة مايعرف فى مهنتنا با سم " مبدأ السلام الديموقراطى" لكن الفصل الخامس يفتقر الى الوضوح" ففكرة تطبيق الديموقراطيةعلى المستوى الدولى " قد شوهت أكثر من فكرة تطبيقها داخل الدول، بسبب عدم الرغبة فى تقديم تعريف دقيق للديموقراطية. فالمساواة، والمشاركة، والتمثيل، والسلطة قد اختلطت معا.

وكانت دوافعه تتضمن أن يضم بطريقة معقولة تلك الدول التى تتنكر لمبدأ الديموقراطية الخاص بحق كل شخص فى أن يكون له صوت داخل وطنه، والتى تطالب فى نفس الوقت بتطبيق مبدا أن يكون لكل دولة صوت فى الأمم المتحدة

أما الدافع الثانى فإنه ينبع بالتأكيد من احباط الولايات المتحدة له، التى تطالب بالسيطرة وترفض أن تدفع تكلفتها .وقد عبر عن ذلك فبإشارة الى الدول " التى تملك قوة هائلة وتمتنع عن المشاركة الدولية التى تتناسب مع قوتها." فالهيمنة عن طريق دولة واحدة أو مجموعة من الدول لابد أن تتطور عبرالزمن الى نظام ديموقراطى دولى." لكن دافعا آخر هو بغير شك اعتقاده بأن " القرارات الخاصة بالمشاكل الدولية غير الممثلة (لمجموع الأعضاء) يمكن أن تسير فى خط معاكس لعملية الديموقراطية داخل أى دولة، وتقضى على التزام الشعب بها. هكذا فإن عملية بناء الديموقراطية داخل الدول قد تفشل فى التجذر مالم تمتد هذه العملية الى الساحة الدولية." لكن هل يحق للدول القوية الغير ديموقراطية على المستوى الداخلى ، وبالتالى فإنها لاتمثل شعبها تمثيلا صحيحا، أن تنتظر الانتفاع بمبادىء الديموقراطية فى الأمم المتحدة ؟ "

يعترف بطرس غالى بأن الديموقراطية لايمكن أن تعنى نفس الشىء فى داخل الدول وعلى الممستوى الدولى . والحل الذى يطرحه يتضمن تقوية العناصر غير الحكومية، بما فيها المنظمات غير الحكومية، والمنظمات الآقليمية، و"المجتمع المدنى."، (مع فقرات مخصصة لمجال الأعمال، والميديا، وحتى الأكاديمية). وهذا شىء مألوف جدا بالنسبة لمن يقومون بتحليل الديموقراطية على المستوى الداخلى للدول. لكن الاختلاف الأصلى فى كلمات بطرس غالى هو أنه " ليس هناك بنية دولية معادلة لبنية حكومة الدولة ". فالديموقراطية تعمل داخل أى دولة – حتى فى الدولة المتعددة الثقافات – حيث لاتوجد درجة عالية من الإجماع – على العملية او على الأهداف أكثر مما هو موجود على المستوى الدولى، إنها تعمل أيضا لأن هناك دولة تستطيع أن تفرض قراراتها التى تم الوصول اليها عن طريق عملية شرعية وتستطيع أن تفرض المساهمة على أولئك الذين ينزعون الى مسار حر.

وعلى المستوى الدولى لانجد الإ القليل من هذا. ومن الناحية الجدلية نجد أكثر المؤسسات ديموقراطية فى الأمم المتحدة هى الأضعف، وهى الجمعية العامة، والتى تتعرض غالبا للسخرية على اعتبار أنها مكان للكلام غير المؤثر. وأنها لاتملك إلا القليل من القوة لفرض قراراتها التى تصدر بناء على قاعدة صوت واحد لكل دولة. وأقوى مؤسسة هى مجلس الأمن عندما يصل الى أتفاق، وهو مجلس نخبوى بصورة جلية. إن مجلس الأمن يملك قدرا من القوة لأنه محكوم بواسطة معظم الدول ذات االقوة العظيمة فى الجهاز الدولى. وهل يمكن لأى جهاز أكثر ديموقرطية فى الأمم المتحدة أن يكون أكثر أو أقل قوة ؟ أنا أيضا لا أرد باعتراف (الذى قد يؤذى كثيرا من القراء) أن الديموقراطية التى عرضت بطريقة مقنعة فى هذا المجلد قوية على المستوى الدولى لأنه على وجه الدقة قد طرحت من جانب دولة مهيمنة وإئتلاف دولى.

إن رؤية بطرس غالى لجهاز دولى سلمى ليست موضوعة كلية فى بؤرة الاهتمام. ومن المحتم، انها لا تخلو من بعض التناقضات الأساسية فيما يخص النظرية والتطبيق . ومع ذلك، فمعظم العناصر الصحيحة للصورة موجودة فيها. فعلى المستوى الدولى أو فى داخل الأوطان، لا بد من رؤية مؤسسات ليست ذات تاثير مباشر فقط وانما شرعية. وفى نهاية المطاف، فإن التأثير يعتمد على الشرعية. والديموقراطية أداة لتحقيق الآثنين. إن وثائق بطرس غالى يجب أن تقرأ من خلال عين باحث نقادة وبتقدير أيضا . لقد استفاد من " منبره االمتميز " بصورة جيدة .

كتاب التكريم

المقالات الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة مختارة من كتاب تكريم بطرس غالى الذى كتبه أصدقاؤه وزملاؤه من المفكرين والسياسيين الكبار بعنوان :

Boutros Boutros-Ghali
Amicorum Discipulorumque Liber
Paix,Developpement,Democratie
Peace, Development, Democracy
Vlume 1
Published by Bruylant, Bruxelles 1998

وكتب على غلافه باللغتين الفرنسية والإنجليزية مايلى:

Lorsque Boutros-Ghali a cesse, en1996, d`exercer les fonctions de secretaire General des Nations unies, nombreux ont ete ses amis a considerer qu`un hommage Particulier devait etre rendu au grand intelellectuel ouvert a tuotes les culture du monde qu`il n`jamaise manque`d`etre lorsqu`il etait au service de la communaute Internationale. Une fois ses hesitations et ses reticences vaincues, il a semble` qu`un tel hommage devait prendre La forme qu`il est de tradition d`adopter dans L`Universsite celle des Melangesqu`amis et collegues lui offrent, tant ce diplmate et ce visionnaire a toujours su rester un universitaire.

When in 1996 Boutros Boutros-Ghali relinquished his duties as Secretary General of the Uunited Nations, many of his friends thought that a special tribute should be paid to him, recognizing that, when in the service of the international community he had never ceased to be an eminent intellectual, open to all the culture of the world. Once his hesitations and doubts had been overcome, it

was felt that it would be desirable for this tribute to assume the form of a Festschrift, to be offered to him by his friends and collegues. Such a celebratory volume, more common in academic circles, would this fittingly eminent a diplomat and a man of vision who has always been happy to be regarded as a member of the academic community

والمعنى واحد تقريبا وهذه هى ترجمتى لهذ الكلام:

عندما تخلى الدكتور بطرس غالى فى 1996 عن ممارسة واجباته كأمين عام للأم المتحدة، فكر الكثيرون من أصقائه وزملائه بأنه من الواجب عليهم عمل تكريم خاص له ، ذاكرين أنه فى أثناء خدمته للمجتمع الدولى لم يتوقف أبدا عن أن يكون هو المفكر البارز المنفتح على كل ثقافات العالم. وبمجرد ان تم التغلب على تردده وهواجسه، وجدنا أن التكريم المطلوب يجب أن يكون فى شكل كتاب تذكارى، يضم مقالات متنوعة يقدمها له أصدقاؤه وزملائه. هذا المجلد الإحتفالى ، هو تقليد متبع فى الدوائر الأكاديمية سوف يليق بتكريم هذا الدبلوماسى المرموق صاحب االرؤية الثاقبة الذى كان يسعده دائما أن ينظر الناس إليه باعتباره عضو فى المجتمع الأكاديمى.

Boutros Boutros-Ghali

Secretary General
And Reformer
By
Hans Dietrich Genscher
Member of The German Bondestag.
Former Federal Minister For Foreign Affairs

3- بطرس بطرس غالى .

الأمين العام والمصلح

بقلم: هانز ديترش جنتر

عضو البونستاج ووزير خارجية ألمانية السبق

لقد احتفظت بعلاقات خالصة حميمة مع بطرس بطرس غالى على مدى سنين طويلة وأنا أعرفه جيداً حتى قبل أن يصبح أميناً عاماً للأمم المتحدة .. لقد تكررت لقاءاتنا كثيراً حينما كان وزيراً فى وزارة الخارجية المصرية و أقمنا معا علاقة صداقة متنامية، باعتباره أحد المفكرين الأساسين فى مجال السيgاسة الخارجية المصرية، فقد أظهر بطرس بطرس غالى إلتزاما نادراً بتحقيق سلام دائم وعادل فى الشرق الأوسط، و كذلك بإيجاد توازن فى المصالح مع إسرائيل. ولأنه رجل دولة صاحب نظرة مستقبلية وأفق واسع، فقد أضفى على مهام منصبه كوزير دولة وأمين عام للأمم المتحدة شجاعة وشعورا حادا بالمسئولية. وأنا أود أن أعرب عن تقديرى الخاص لدوره كمصلح للأمم المتحدة، وهو دور لم يحظ حتى الآن إلا بالقليل من الاهتمام .

عندما تم انتخابه سكرتيراً عاماً للأمم المتحدة فى عام 1992 واجه بطرس بطرس غالى تحدياً قوياً من أجل تكييف أوضاع الأمم المتحدة مع المتغيرات الثورية التى طرأت على السياسة العالمية منذ نهاية الحرب الباردة . فقد أدرك بطريقة أسرع من الآخرين أن انتهاء الحرب الباردة قد فتح فرصاً جديدة أمام المنظمة خصوصا وأن مجلس الأمن قد ظل مشلولا على مدى أربعة عقود بسبب الصراع بين الشرق والغرب. ومن ثم فقد أتاح انتهاء الصراع بين الشرق والغرب للأمم المتحدة فرصة لأداء دورها على الوجه الأكمل باعتبارها منظمة كوكبية تسعى لتحقيق السلام والحفاظ عليه... إن العلاقة الثنائية القطبية بين موسكو وواشنطن قد أفسحت مكانها لعلاقات متعددة الأقطاب حيث تتأثر كل مجالات الحياة بآثار الكوكبية (العولمة) .

علاوة على ذلك ففى السنوات القليلة التى أعقبت الثورات السلمية 1998، 1990 اتضح بصورة متزايدة أن التحديات التى تواجه السلام والاستقرار قد تغيرت، فلم تعد الحروب بين الدول هى التهديد الوحيد للسلام العالمى والاستقرار الدولى . فالعالم يواجه اليوم صراعات داخلية عديدة وعظيمة ناجمة عن الفقر وانتهاك حقوق الانسان وحقوق الأقليات وزيادة إنتاج أسلحة الدمار الشامل بجانب الجريمة المنظمة والإرهاب، تلك هى التحديات العالمية الجديدة والتى يجب على المجتمع الدولى أن يتصدى لها فى إطار الأمم المتحدة . وفى مواجهة هذه الخلفية تحرك بطرس بطرس غالى وقدم، بعد فترة قصيرة من دخوله مكتبه عام 1992، أجندته الخاصة للسلام – وهى استراتيجية بعيدة المدى من أجل الحفاظ على سلام العالم واستقراره فى أعقاب الحرب الباردة . وحددت الأجندة الأهداف التالية:

*البحث فى مرحلة مبكرة بقدر المستطاع عن المواقف التى يمكن أن ينجم عنها الصراع وتحديدها. ومحاولة إزالة مصادر الخطر بالطرق الدبلوماسية قبل أن تقع أعمال العنف.وحيثما يتفجر الصراع فعلينا بالانخراط فى عملية صنع سلام يهدف إلى حل المشاكل التى أدت إلى هذا الصراع .

*وعلينا فى أعقاب وقف القتال، أن نعمل للابقاء على السلام مهما كان هشا، ، ، والمساعدة على تنفيذ الاتفاقيات التى وقعها المشاركون فى عملية السلام .

*الوقوف على أهبة الاستعداد للمساعدة فى إقامة السلام فى ظروفه المختلفة مثل : إعادة بناء المؤسسات والبنية التحتية التى مزقتها الحرب الأهلية والصراع المسلح. وإنشاء علاقات وروابط من المصالح والمنافع السلمية المتبادلة بين الدول التى كانت سابقاً فى حالة حرب. وبالمعنى الأوسع أن نواجه الأسباب الدفينة للصراع ألا وهى :

اليأس من التقدم الأقتصادى وتفشى الظلم الاجتماعى والقهر السياسى. لتحقيق هذه الأهداف فإن أجندة السلام حددت عدداً كبيراً من الإجراءات اللازمة لصنع السلام والحفاظ عليه فى نطاق

الدبلوماسية الوقائية. وهذه الإجراءات قد قصد بها تحويل الأمم المتحدة إلى آداة فعالة لإدارة الصراعات والعمل على منعها. والحقيقة أنه تم إرسال عددا غير مسبوق من بعثات الأمم المتحدة الخاصة بحفظ السلام أثناء تولى بطرس غالى منصبه.

وتؤكد أجندة السلام بحق على أن المشاكل المرتبطة بسلام العالم واستقراره اليوم إنما تتجاوز كثيراً المجال التقليدى لسياسة الأمن . إن انتهاكات حقوق الانسان وحقوق الأقليات هو اليوم من بين المسببات الرئيسية لعدم الاستقرار،علاوة على الحرب الأهلية و الهجرة الجماعية و الكوارث الطبيعية. من أجل هذا سعى بطرس بطرس غالى بطريقة نشطة لتقوية آليات الأمم المتحدة من أجل المحافظة على حقوق الإنسان وحقوق الأقليات .

إن إنشاء مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أثناء توليه لمنصبه وتعيين مندوب سامى للأمم المتحدة لحقوق الإنسان أيضاً، كانت خطوة هامة فى هذا الاتجاه . فالى جانب انتهاكات حقوق الإنسان و حقوق الأقليات، فإن عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية يشكل تهديداً متزايداً للسلام العالمى والاستقرار الكونى . فالفجوة الضخمة بين القطاعات الغنية والقطاعات الفقيرة لسكان العالم بظروفها المادية وفيما يتعلق بالعدالة الاجتماعية فإنها تزداد اتساعاً . ومن ثم فقد بات من الأمور الملحة جداً أن يتحمل أعضاء المجتمع الدولى مسئولية مشتركة لمحاربة الفقر و الجوع والجهل والظلم الاجتماعى ، فالشمال الغنى لابد أن يعترف أن العولمة قد جعلت الجنوب الفقير ومشاكله أشد قرباً من ذى قبل . فهناك مناطق بعيدة أو نائية لم يعد لها وجود فى زمن العولمة. فأثار الفقر و الجوع فى العالم الثالث كالحرب والتشرد والهجرة الجماعية غير المنظمة تهدد الاستقرار الدولى

و قد أشار بطرس بطرس غالى بطريقة متكررة إلى أن للأمم المتحدة دور أساسى لا غنى عنه ولابد أن تقوم به من أجل التغلب على هذه المشاكلات. لقد كانت الأمم المتحدة إحدى القوى الدافعة للقضاء على الاستعمار فى أفريقيا وآسيا . و إن الأمم المتحدة ووكالاتها تقوم الآن بدور هام فى سياسة التنمية متعددة الجوانب . وفى عام **1994** بعد انتهاء الحرب الباردة أعاد بطرس بطرس غالى التأكيد على دور الأمم المتحدة فى سياسة التنمية بصورة مؤثرة ومقنعة جداً عن طريق تقديم أجندته المعروفة للتنمية.

إن العمل الرئيسى للأمم المتحدة فى الحفاظ على السلم العالمى والاستقرار الدولى لا يمكن فصله عن الأهداف الإنسانية الخيرة وأهداف خطة التنمية . إن محاولة استئصال الجوع و الفقر والمرض والجهل والظلم الاجتماعى تنبع جميعها وبشكل مباشر من الأهداف العالمية لميثاق الأمم المتحدة . فطبقاً للمقدمة فإن الميثاق قد بنى على أساس الإيمان بحقوق الإنسان الأساسية فى الكرامة وجدارته بالاحترام ككائن بشرى وبالمساواة فى الحقوق بين الرجال و النساء ... وفى التقدم

الاجتماعى وفى مستوى المعيشة الأفضل للحياة فى ظل حرية أكبر . و لكى يتم تحقيق ذلك كما تؤكد أجندته من أجل التنمية فإن الفقر الشامل المدقع المتفشى فيما يسمى بدول العالم الثالث يجب القضاء عليه عن طريق التضامن للقيام بأعمال حاسمة.

فى صياغته لهذه الأجندة من أجل التنمية نجح بطرس بطرس غالى فى تكوين رؤية للتنمية " المستدامة " وهى العنصر الأساسى فى الجدال الدائر حول سياسة التنمية فى نطاق الأمم المتحدة .إن محور هذه الرؤية قائم على افتراض أن السلام و النمو الاقتصادى والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة والديمقراطية متشابكة كلها معاً بصورة يصعب الفصل بينها . هكذا رأى د. بطرس بطرس غالى التنمية كمفهوم واسع المدى . وفى توجيهاته للتنبيه على مسئولية المجتمع الدولى نحو الأجيال القادمة فإنه عبر عن التزامه " بمبدأ المسئولية " كواحد من أهم المبادئ الأساسية الذى قدمه الفيلسوف الألمانى الامريكى هانز جوناس الذى قال " يجب أن تعمل بطريقة تجعل أثار أفعالك فى تناغم مع استمرار الحياة الإنسانية على الأرض ".

إن بطرس بطرس غالى كسياسى يعرف مدى أهمية الرؤى والأفكار لكن السياسة بالنسبة له هى دائماً فن تحقيق الممكن . ومن ثم ظل مدركاً لمحدودية المجال الذى تتحرك فيه الأمم المتحدة فى نطاق سياسة التنمية الكوكبية كما فى بعض النواحى الأخرى . إن أجندة التنمية تؤكد على أهمية العمل المنسق من جانب الأمم المتحدة، ومن المانحين الوطنيين والمنظمات غير الحكومية المتعاظمة الأهمية . وحقيقة أن الجمعية العامة رقم **51** للأمم المتحدة قد تبنت أجندة بطرس غالى للتنمية بعد مناقشات مطولة فهذا يعنى اعترافا بجهود الدكتور بطرس بطرس غالى .

كان بطرس غالى من أول الذين أدركوا الأهمية الحاسمة للعولمة بالنسبة لسياسة العالم بعد نهاية الحرب الباردة . فضلاً عن ذلك فإنه لم ينظرالى العولمة فى إطار الأسس الاقتصادية الصرفة بل أكثر من ذلك ، فإنه يعتقد اعتقاداً راسخاً بأن العولمة الاقتصادية يجب أن تكون مصحوبة بعولمة متقدمة نحو الديمقراطية. وكانت حجته أن هناك مسئولية كونية لتطوير الديمقراطية وهذا ينطبق أيضاً على الأمم المتحدة : داخل الدول وبين الدول وداخل المجتمع الدولى . و كأمين عام للأمم المتحدة اعتبر أن إحدى مهام الأمم المتحدة هى أن تلعب دوراً فى خلق " ثقافة ديمقراطية " على مستوى العالم وبهذا تساعد فى حماية السلام .

ففى عصر العولمة الحالى والاعتماد المتبادل المتنامى أبدا فإنه يمكن الوصول إلى عالم آمن و مستقر عن طريق التعاون الدولى. وقد استطاع الدكتور بطرس بطرس غالى أثناء توليه منصبه أن يحول الأمم المتحدة إلى منتدى للتعامل مع التحديات الدولية. ومؤتمرات الأمم المتحدة الكبرى التى عقدت حول "القضايا الكوكبية " مثل " قمة الأرض " فى ريودى جنيرو عام **1992** و" المؤتمر

العالمى لحقوق الإنسان " فى فيينا عام 1993 و" مؤتمر السكان والتنمية " فى القاهرة عام 1994 و قمة كوبنهاجن حول القضايا الاجتماعية فى العالم عام 1995.

هذه القمم العظمى إنما تعكس وعياً جديداً بالتحديات التى تواجه العالم كما تعكس استعداد المجتمع الدولى لمواجهتها من خلال العمل الموحد. مع ذلك فإن النظريات التقليدية الاستراتيجة لم تعد كافية لمسايرة هذه الاعتبارات. من أجل هذا كان سعى بطرس غالى المتواصل للحصول على دعم من أجل مدخل جديد متعدد الأطراف على نطاق العالم كله.

و التعددية تقدم على أساس الإدراك أن المصالح التى تجمع بين الدول أكثر من الخلافات التى تفرق بينها، وأن تصرفات هذه الدول ينبغى أن تقوم على التعاون وليس على المواجهة .

لم يكن فى الإمكان تنفيذ كل الإصلاحات التى تصورها بطرس غالى، لكن إلقاء اللوم عليه بسبب هذا، كما فعل البعض يعتبر نوعاً من الظلم. وما على الإنسان إلا أن ينظر للسلطات المحدودة للأمين العام حتى يفهم هذا . فضلاً عن هذا فإن الأمم المتحدة مثل كل المنظمات لا تستطيع أن تفعل شيئاً أكثر مما يريده أعضاؤها وسمحون به . وهذا ينطبق بصفة خاصة على الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن إذ يقع على كاهلهم مسئولية تطوير الأمم المتحدة فى المستقبل ومن المؤسف جداً أنهم حتى الآن يفتقدون الإرادة اللازمة لإصلاح الأمم المتحدة و إعادة تنظيمها . فضلاً عن ذلك ، فإنهم لم يهتموا بتوفير الدعم المطلوب لتحقيق الإصلاحات التى أعدها الأمين العام للأمم المتحدة .

وفيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن ذاته فالأمر واضح . وطبقا لميثاق الأمم المتحدة فإن مجلس الأمن هو الذى يملك السلطة المطلقة . إنه الهيئة الوحيدة المخولة باتخاذ القرارات الملزمة لجميع الدول . فمسئولية مجلس الأمن تفرض عليه أن يتصدى بقوة لأى انتهاكات للقانون الدولى . وأن يضمن تنفيذ مبادىء الميثاق وأن يحمى السلام العالمى.

وسوف يكون مجلس الأمن قادراً على الاضطلاع بهذه المهمة بصورة اكثر فاعلية، واكثر ملائمة فقط حين تعكس تركيبته صورة المجتمع الدولى فى الوقت الراهن . لأن تركيبة مجلس الأمن تمثل مفارقة زمنية . إنها تعكس توازن القوى الذى حدث فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ولا تعطى مسألة انتهاء الحرب الباردة إلا قليلاً من التقدير ، مثلما تفعل ازاء الدور الأهم الذى لعبته دول العالم الثالث منذ أن تخلصت من الاستعمار.

باستثناء الصين – العضو الأسيوى الوحيد – فإن مجلس الأمن لا زال حكراً على الدول الأوروأطلسية . وأى إصلاح لمجلس الأمن لابد أن يضمن تمثيلاً مناسباً للدول الإفريقية والعالم العربى وآسيا وأمريكا اللاتينية . لقد أشار بطرس بطرس غالى إلى أن إصلاح الأمم المتحدة يجب أن

يزيد فاعلية المنظمة وفاعلية الديمقراطية فى داخلها . وهذا ينطبق أيضاً على إصلاح مجلس الأمن . و بمجرد أن تصل الأمم المتحدة إلى اتفاق حول تركيبة متوازنة لمجلس الأمن، فإن قراراتها واجراءاتها سوف تعكس الغايات المشروعة للمجتمع الدولى، ومن ثم فانها سوف تحظى بالاعتراف والاحترام.

وخلال السنوات الخمس التى قضاها فى الأمم المتحدة شرع الدكتور بطرس بطرس غالى فى عملية إصلاح بعيدة المدى وقدم بهذا اسهامات مستمرة لتعزيزالمنظمة وتقويتها فى عصر العولمة ، وكشخص نادى كثيراً بلا ملل ولا كلل لدعم الإصلاح فإنه دفع عملية تطوير الأمم المتحدة الى الأمام مثل قليلين ممن سبقوه فى هذا المنصب . لذا فكل أولئك الذين شاركوه رؤيته فى أن للأمم المتحدة دور هام يجب أن تلعبه لمواجهة تحديات العولمة وحماية السلام والاستقرار، يدينون له بالعرفان والتقدي وسوف يذكر التاريخ غالى كإنسان لعب دوراً بارزاً فى الجهود الرامية للارتقاء بسياسة التعايش على أساس من المساواة بين الأمم وحماية السلام وتحقيق العدالة وحماية حقوق الإنسان كأساس للنظام العالمى الجديد.

إن شخصية بطرس غالى وإنسانيته، وقوة أخلاقه هى موضوع تقدير رفيع من كل أولئك الذى التقوا به وعملوا معه.

My Friend Boutros-Ghali

By
Clovis Maksoud
Director of The Center For The Global South
Professor of Internatoinal Relations
At American University Of Washington DC
Former Ambassador And Permanent Observer
Of The League Of Arab States At The United Nations
And The chief Representative in The United States

4- صديقى بطرس غالى

كلوفيس مقصود

أستاذ العلاقات الدولية فى الجامعة الأمريكية بواشنطن – السفير السابق والمراقب البارز لجامعة الدول العربية فى الأمم المتحدة وممثلها الرئيسى فى الولايات المتحدة

الدكتور بطرس بطرس غالى صديق شخصى لى ،وإننى أتحاشى القول بأنه صديق قديم لأنه ، بالرغم من كونى تعرفت عليه فى أوائل الستينات ، فهناك دائما عنصر الدعابة المنعش الذى يخفف كثيراً من خلافاتنا الأيدلوجية والسياسية، التى اشتدت حدتها فى وقت اتفاقيات كامب ديفيد وساهمت روح الدعابة عنده فى جعل صداقتنا نابضة بالحياة ومتجددة دائما. فالخلافات الحادة فى الثمانينات لم تقض على ذكريات علاقتنا المشتركة التى عشناها فى العقدين السابقين على هذا التوقيت.

لقد تشكلت علاقتنا فى الوقت الذى كنا نتقاسم فيه الطابق السادس بمبنى صحيفة الأهرام الجديد حينذاك ، وهذا ما جعل صداقتنا مثمرة ومثيرة . كان الدكتور بطرس غالى يرأس تحرير مجلة " السياسة الدولية " الشهرية وكنت أنا محرراً بالجريدة اليومية واكتب عموداً بصفة منتظمة . كانت الأهرام ومحمد حسنين هيكل على رأسها ، هى بيت معظم المفكرين والكتاب

العرب ذوى التأثير . وكانت مداخلات وتعليقات بطرس غالى خلال المؤتمرات، وورش العمل ، واجتماعات التحرير المتكررة تخفف من حدة التوتر كلما اشتدت حرارة المناقشات كما تقدم لنا مستوى رفيعاً من الوعى بالسياق الأوسع الذى كانت تنحل فيه التطورات الصاخبة فى الشرق الأوسط بخطى مترنحة كما لاتزال كذلك.

وفى مسيرته اللاحقة كوزير دولة للشئون الخارجية وأميناً عاماً للأمم المتحدة اثبت الدكتور بطرس غالى مقدرته على تزويد كثير من السياسات التى صاغها بمحتوى فكرى جرئ. وسواء فى موقعه ككاتب أو كدبلوماسى أو أمينا عاماً للأمم المتحدة، فإنه قد ارتقى بمستوى الخطاب المدنى. وقد ظلت مشاركته فى الحياة العامة أثناء ذلك متسقة مع تعليمه الأكاديمى وإنجازته المعروفة كمعلم وباحث علامة فى الوقت الذى كان يصعب فيه علينا أن نرى أى ثبات لسياساته فى أعقاب اتفاقيات كامب ديفيد، فقد ظل بطرس مخلصا لفكرة أن الدولة هى المصدر الرئيسى للشرعية. ففى مصر، الرئيس هو تجسيد للدولة بحيث أنه لو أن رئيسا سار على عكس سياسة سلفه كما حدث فعلا مع السادات حين انقلب على سياسة عبد ناصر، فكلاهما إذن له شرعيته بصرف النظر عن تقييمنا أو حكمنا عليه . فالمشاركة السياسة بالنسبة للموظف المدنى تعنى إذعانه لسياسة الدولة . بهذه الطريقة قدم بطرس غالى خدماته لمصر خلال حكم عبد الناصر وحكم السادات.

مصر لها الولاء الأسمى فوق كل اعتبار وعلى الموظف المدنى أن ينفذ ولا يسأل. لقد آمن بطرس غالى بأن الخلافات قد تنشأ فى أى وقت و لابد من إخضاعها للسياسة المعلنة . لقد وضحت هذه العقيدة لديه فى وقت مبكر فى كتابه الأخير " من القاهرة إلى القدس " حيث يشرح تحفظاته حول جوانب معينة فى سياسات السادات لكنه كان يرمى فى نفس الوقت الى شرحها للمجتمع الدولى .

يتمتع الدكتور بطرس غالى بروح الدعابة التى تتدفق معبرة عن سلام داخلى . قد يشعر بعدم الرضى عن نفسه أحيانا، الإ أن روح الدعابة تظهر ثقته بنفسه وكذلك ابتهاجه بالحياة "**Joie de vivre**" وقد مكنته مواهبه فى تحقيق التواصل مع الناس من كسب احترام أجيال عديدة من المثقفين المصرين والعرب سواء اتفقوا معه أو اختلفوا . لم تفقد كتاباته سحرها لحظة واحدة ، حتى حينما كانت دفاعا عن قضايا سياسية غير مقبولة شعبيا. وقد أفاده هذا فائدة كبرى حين ارتقى إلى أوج مجده وانتخب أمينا عاماً للأمم المتحدة فى سنة **1992**.

وهو بصفته أمينا عاما للأمم المتحدة فسوف يتعرض بطرس غالى لحكم التاريخ وحكم المفكرين من نظرائه أيضاً . لكن الوقت لا يزال مبكراً لإعطاء تقييم موضوعى وصائب لفترة توليه منصبه باعتباره الموظف المدنى الدولى الأول (كبير الموظفين الدوليين) رغم توفر مصادر مادية ،

وأدلة ووثائق تكفى للمغامرة بإعطاء نتائج على سبيل المحاولة والتجريب ،إننى استخدم اصطلاح " المغامرة **Venture** " لأنه مهما كانت علاقة الصداقة ، التى كانت تجمع وما زالت تجمع بيننا فإنه يظل شخصية عامة تتطلب تدقيقا مسئولاً وتحليلاً لسجله العام وأدائه وتراثه.

فالملابسات التى أتاحت انتخاب بطرس غالى لتولى أعلى منصب فى الأمم المتحدة كثيرة .فبالاضافة إلى مواهبه المتعددة الجوانب ، وإسهاماته المهنية فان توقيت ترشيحه جاء ملائما جداً ، ذلك أن الحكومة المصرية أرادت أن ترتقى بوضعه كما اعتبرت (بطريقة خاطئة كما أظن) أنه قد وصل الذروة فى ممرات ودهاليز السلطة المصرية كعضو من أبناء الأقلية (القبطية) ، فضلا عن ذلك فإن منصب الأمين العام للأمم المتحدة ، رغم أهميته، فإنه لا يمهد بالضرورة لمزيد من الطموح فى مؤسسات السلطة أو المؤسسات الأكاديمية فى وطنه . لقد كان الدور على إفريقيا ليكون لها مرشحها الأول، ولأن مصر كانت فى حالة سلم مع إسرائيل، فلم تكن الولايات المتحدة على استعداد آنذاك لمعارضة ترشيحه . ولكنها فى الواقع وعلى مضض ، قد ساندت هذا الترشيح . وقد قلل هذا من أهمية أى معارضة يمكن ان تنشأ من جراء ترشيح عربى آخر . ونتيجة لحالة السلام القائم بين مصر وإسرائيل فإن هوية بطرس غالى العربية كانت غير مقبولة ،لكن خبرته الإفريقية التى صقلها خلال مسيرة حياته العملية الطويلة والمتنوعة جعلته مقبولاً بصرف النظر عن وجود تفضيل واضح لترشيح شخص آخر من أبناء جنوب الصحراء الإفريقية. مع ذلك خفت المعارضة ضد بطرس غالى إلى أدنى درجة فى سياق تلك الظروف والأوضاع الخاصة. وقد أدت هذه العوامل فى مجملها إلى أن يكون هو الأكثر قبولاً من بين المرشحين لهذا المنصب .

فور انتخابه شرع بطرس غالى فى رسم رؤية جديدة ودوراً جديداً للأمم المتحدة .. فبمجرد أن تولى زمام القيادة فى هذه المنظمة، حتى أخذ يعمل على ترجمة مهام منصبه والتفويض المعطى له ترجمة أدبية وحرفية ، وبفضل ميوله النشطة دفع الأمم المتحدة إلى مركز الصدارة على مسرح الأحداث العالمية . ففى الوقت الذى أدى فيه انتهاء الحرب الباردة إلى إزالة أى توقع بحدوث صراع نووى، فقد كان ذلك نذيراً بأن العالم مقبل على مرحلة تتزايد فيها الصراعات الإقليمية والعرقية والدينية.

إن تقاطع الخطوط بين عولمة القضايا وتفتيت وحدة الدول القومية خلقت تحدياً متعدد الأبعاد بالنسبة لفريق الإدارة الجديد فى الأمم المتحدة . هنا نجد أحد الإسهامات الرئيسية لبطرس غالى فى تنمية ثقافة سياسية ناشئة إن خبرته السابقة كأستاذ للقانون الدولى بجامعة القاهرة ، قادته إلى اعتبارها فرصة مواتية لتدشين القانون الدولى داخل الأمم المتحدة بصفته قانون المنظمة وكل

أجهزتها، وبعد أن اعترف بالضغوط التى سوف تمارس ضده نتيجة لإصرار الدول على احتكار السيادة الخاصة بهم ، شكل آلية قوية للوقاية والإنذار المبكر للأمم المتحدة .

وفى أجندته للسلام تعامل مع التفويض الذى تسلمه من مجلس الأمن فى الثلاثين من يناير عام **1992** باعتباره ترخيصاً لإقامة هيكل لتعزيز قدرات الأمم المتحدة على صنع السلام ، والحفاظ عليه، ذلك لأن التفويض الذى تسلمه من قمة مجلس الأمن أعطاه الجرأة على أن يتقدم بعزيمة قوية وبنشاط عقلي كان مصدرا لإلهام البعض وسببا فى صدمة البعض الآخر . وقد استمر التوتر بين أمانة الأمم المتحدة وبين كثير من الدول الأعضاء مما عكر جو الاتصالات بينهما طيلة فترة وجوده فى منصبه

ولكونه معلم ، وليس داعية أو عضواً فى أحد التكتلات، فقد سعى بطرس غالى لإجراء مناقشات فكرية بغرض توضيح رؤيته وتحقيق أهدافه. وقد بدا بالنسبة " للممثلين الدائمين " و بعض القطاعات الأخرى فى جهاز الأمم المتحدة الذين اعتادوا على الوصول بسهولة إلى الأمين العام ، أنه " أوتوقراطى" " عنيد شديد التشبث بالرأي " بينما كان هناك أيضا تقديراً واسع الانتشار لتجديداته الفكرية .وقد وجهت إليه بعض الانتقادات على أساس أنه " متغطرس" يميل إلى فرض وصايته. ولكن هذا الاندفاع لإصدار الأحكام كان فى معظم الحالات بعيداً عن الإنصاف . وكان السبب أن بطرس غالى ضرب العصب العارى لهؤلاء الدبلوماسيين والسياسيين الذين تتسرب أفكارهم اللاعقلانية الى كثير من المشاورات التى تجرى بين السكرتير العام وبين بعض الدبلوماسيين، وكانت هذه المسألة على الدوام قضية حيةً حتى فى مداولاته مع مساعديه .

لم يقدر بطرس غالى الفوارق الدقيقة لنطاق الرؤى والاهتمامات الواسعة ، والمبادئ الافتراضية المزعومة للعديد من الدول الأعضاء . لم يكن هذا خطأه ، و إنما هو قصور الثقافة السياسية التى تعتبر الأمين العام (مدير رئيسى) أكثر منه مسئول مهمته انتزاع الموافقة أو إجماع الآراء إضافة الى كونه ناطق معبر عن ضمير الإنسانية . وفى هذا الخصوص ، فقد قيل إنه كان أمينا عاما استثنائيا وغير تقليدى (فيما عدا همرشولد)

لقد شعر بطرس غالى بأن بيروقراطية الأمم المتحدة ينبغى أن تضع نفسها فى خدمة المبادئ النبيلة وفى خدمة الدور الذى تلعبه الأمم المتحدة كمشجع لتحقيق السلام والعدالة . وكان تأكيده ينصب على الخطط السياسية التى تحمل فكرة وعلى الطريقة المنهجية الموضوعة لتنفيذ هذه السياسات . وكان هذا يتطلب عملية تشتمل على المعرفة وعدم المعرفة . فالمبادئ والالتزامات

الثابتة طبعاً لابد من دعمها والمحافظة عليها . هناك بالمثل تغيرات وتنويعات لابد من إدخالها وتعديلها . فالقيود التى تفرضها إحدى السياسات لا يمكن إغفالها بحجة المحافظة على الثوابت .

ومن هذا القبيل، فإن التواؤم مع المتغيرات وقوى التحول لا يمكن القيام به باسم " الواقعية " على حساب إهمال مجموعة من القيم والأوامر الأخلاقية التى كان لها الفضل فى حماية الجنس البشرى فى أوقات الآلام ، وأوقات الضيق والفوضى.

لقد سعى بطرس غالى للتوفيق بين الثبات المبدأى وبين مسايرة الأحداث بفضل مقدرته على التقييم الحاسم للمتغيرات الهائلة التى تأتى بتأثيرات غير متوقعة . إن محاولة غالى لوضع تصميم للتركيبة المطلوبة للأمم المتحدة كانت موفقة جداً، وقد مكنته من أن يرعى بنجاح سلسلة مؤتمرات الأمم المتحدة عن" البيئة" والسكان" وحقوق الإنسان" والتنمية الاجتماعية " والمرأة " و" مواطن الحيوان" **Habitat** " برغم هذا فإن هذه المؤتمرات الكبرى للأمم المتحدة لم تحمل كبار الموظفين على الإقرار باعتبار إعلانات هذه المؤتمرات خططا سياسية ، لكن هذه المؤتمرات وضعت الملاحظات المطلوبة من جانب المنصة التى يمكن عن طريقها قياس مدى استجابتهم وامتثا لهم لهذه الملاحظات ثم الحكم عليها بطريقة موضوعية و كان هذا من الأمور الجديرة بالمتابعة الدورية.

كان يدرك أن فكرة السيادة سوف يتم التوسل بها لكى تسد الفجوة بين القول والفعل مقتنعاً أنه حين يوقع رئيس دولة على وثيقة تصبح كلمته مقدسة بهذا المعنى ، كان بطرس غالى يتصرف كأستاذ وصارت أستاذيته بالنسبة لكثير من البيروقراطيين والدبلوماسيين مساوية للتعالى والغطرسة . وهذا الربط الخاص بين المفكر الأكاديمى الذى ينزع بنشاط إلى تعليم الآخرين كان سبباً فى وضع المعوقات أمام محاولات غالى فى الإقناع والحقيقة ، إن بطرس غالى أريستقراطى حذاب لكنه يدرك تماما طبيعة الازدراء الناشئ الذى ينظر به البعض إلى أبناء الأريستواطية الاجتماعية . وفى حالة بطرس غالى على وجه الخصوص، فإنه كان وما يزال أريستوقراطيا فى الأسلوب، لكنه أستاذ فى البحث ونشر المعرفة . وعندما شاع هذا الانطباع حول نظامه الأريستوقراطى ، كان أسلوبه الراقى هذا هو الشئ الغريب على عالم السياسين الخشن المنهار . لقد كانت ذخيرته المعرفية الغزيرة وتمكنه من التعبير عن آرائه بوضوح هى التى ساندت إدارته للأمم المتحدة وعززتها فى عصرتلك التحولات الدراميةالمثيرة.

لقد أدرك بطرس غالى أنه لابد من بث الحيوية والنشاط فى جهاز الأمم المتحدة حتى تصبح وثيقة الصلة بآمال واهتمامات الجنس البشرى ، وتبعاً لذلك قام فعلاً بدمج مجتمع المنظمات غير الحكومية فى إطار الأمم المتحدة . وفى حين كانت هذه المحاولة مجرد عينة أو نموذج فإن منتديات

المنظمات غير الحكومية، أصبحت أمرا لا مفر منه، ففى بعض الأحيان أكملت هذه الهيئات مفاوضات الأمم المتحدة . لقد شعر بطرس غالى بأن أمانة الأمم المتحدة يجب أن تقوم بدور الوسيط بين الدول وبين المجتمعات المدنية فى ظل معادلة العولمة الناشئة .

على المستوى الشخصى ، شعر بطرس غالى بالارتياح من تخمر فكرة المنظمات غير الحكومية فى حين ظل مبالغاً فى الاحترام لسيادة الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة إذ تظل هذه السيادة هى الأساس القانونى لاستحقاق العضوية. فكل من المناصرين للسيادة " والنشطاء " لابد أن يتضامنوا فى السعى إلى تحقيق مصالحة ممكنة بين الثبات والمواءمة ، وقد عملوا معا من أجل تضييق الهوة بين المثالى وبين الممكن أو سد الفجوة بين الحلم والواقع .

وبغض النظر عن كون بطرس غالى سياسيا عمليا مستعدا للإقرار بالواقع لكنه كمفكر مستنير لا يقبل الاستسلام لبقاء تلك الأوضاع على ماهى عليه . ومن ثم فإنه سعى نحو التغيير لأن الحفاظ على الاستقرار لا يعنى انعدام الحركة أو الركود . فقد تصور دوراً للمنظمات غير الحكومية عليها أن تقوم به كلاعب أساسي فى تشكيل السياسات المتعلقة بما ينشأ من القضايا المؤثرة فى الجنس البشرى كله وخصوصاً فى جنوب كوكب الأرض,

فضلاً عن ذلك ، فمن وجهة نظر بطرس غالى فإن المنظمات غير الحكومية يجب أن يوكل إليها اتخاذ الإجراءات التنفيذية للخطة السياسية، وهكذا يصبح وضعها الاستشارى فى المنظمات الاقتصادية والاجتماعية أشد وضوحا ضمن عمل مدروس وحافل بالمعانى . كان من الممكن الإيحاء بأن تفعيل المنظمات غير الحكومية سوف يحتل مكانه، رغم انتهاء فترة البرود التى فرضتها زيادة أعضاء الدول المنهارة والحرب الأهلية . مع ذلك ، فإن بطرس غالى كان يحفز ويحرك آليات الأمانة العامة للتعجيل بعملية إشراك المنظمات غير الحكومية وإتاحة الفرصة لسماع مطالبهم المشروعة لكى تعمل فى ترادف مع جهاز الأمم المتحدة.

وفى رأى بطرس غالى ، فإن الأمم المتحدة تشكل إطارا لتفعيل مستمرللعلاقات بين القوى السياسية للدول وبين الحركات الاجتماعية فى المجتمعات المدنية . وكان بطرس غالى هو الرائد المبتكر لهذا التوجه الذى فتح به مخزون الموارد البشرية . إن معرفته الدراسية والسياسية أرهفت إحساسه بمحنة الشعوب الأفريقية وأمانيها وهو يعطى الأولوية لإبراز هوية مصر العربية بطرق كثيرة داخل شخصية أفريقية عامة ، ولهذا السبب فإنه عندما فاجأ الدول الغربية حول اهتمامهم بما يجرى فى يوغوسلافيا السابقة وعدم اكتراثهم بمأساة الصومال فإنه كان يبرهن عن غيظه من اللا مبالاة الهائلة نحو قطر أفريقى جريح .ورغم شطط تعليقاته ، فإنه كان يعبر عن شعور عام بالاستياء داخل القارة. أما سوء الفهم الذى نشأ عن ذلك فسرعان ما تم توضيحه وقبوله على مستوى واسع .

الواقع ، أن بطرس غالى قد اجتهد فى تحديد دور أكثر وضوحاً للأمانة العامة . فوضعها ضمن الجهاز العام الذى يجب ان يعاد تعريفه وتشيده . إن انهيار الاتحاد السوفيتى وانتهاء الحرب الباردة أوجد ميلاً إلى تهميش دور الجمعية العامة للأمم المتحدة . فبعد وقوع الغزو العراقى للكويت ، بدأ مجلس الأمن يمارس قدراً غير متكافئ من السلطة ، وفى الجمعية العامة،فإن دول الجنوب مازالت قادرة على تحديد طبيعة مطالبهم وحقوقهم القومية والاجتماعية أيضاً، وقد وضعوا نهاية لعصر الاستعمار والعنصرية.

وعلى الجانب الآخر فإن مجلس الأمن ، قد شحذ سلطاته لفرض الأمر مما حدى بالولايات المتحدة إلى ترجمة وضعها باعتبارها القوة العظمى الوحيدة التى من شأنها أن تشكل مداولات المجلس وقراراته.. وبالإضافة إلى اختلال التوازن المتزايد بين الجمعية العامة ومجلس الأمن ، هناك حالتان أخريان للاختلال :

الأولى : بين الأعضاء الدائمين والأعضاء غير الدائمين،

الثانية : بين الولايات المتحدة (وأحيانا، بين المملكة المتحدة) وبين الثلاثة أعضاء الآخرين الدائمين . وكان لابد أن يؤدى هذا الاختلال فى توازن القوى فى جهاز الأمم المتحدة إلى خلق قدر كبيرمن التوتر وشعور عام بالإحباط واحساس بعدم جدوى قرارات الأمم المتحدة إذاهى عارضت هذه القوة.

وفى غياب السلام العادل الذى انتظره الناس بعد انتهاء الحرب الباردة ، شرع بطرس غالى يوضح دوره ودور الأمانة العامة فى محاولة لاستعادة القليل من التوازن والعدل . فقد نظرالى الأمانة العامة على أنها الأداة لاحداث التوازن الضرورى وإضافة الى حدود السلطة والى الحقوق المحترمة لممارسة التأثير والنفوذ . ويشمل هذا حق فرض قراراتها فى مجلس الأمن عند الضرورة وحتى يصبح هذا الهدف قابل للتحقيق ، اضطر بطرس غالى إلى أن يقف فى مقدمة الجبهة الداعية إلى إيجاد آلية للدبلوماسية الوقائية ، وتطلب هذا وجود وحدة إنذار مبكر قادرة على جمع المعلومات وتحليلها وطرح مختلف الاختيارات القابلة للتنفيذ حتى يتم إصدار التوصيات من أجل العمل . وكانت جهوده التى لا تمل لحشد دعم المجتمع الدولى محل ترحيب كبير من الدول التى كانت تسعى لتفادى الصراعات أو تسويتها نهائيا.

أما الوصفة التى عرضها بطرس غالى فى اجندته من أجل السلام فقد اعتبرها أعضاء الجناح اليمينى فى الكونجرس الأمريكى محاولة" تدخل " وانتهاك " للسيادة . ورغم ذلك فإنه واصل مهمته

بعزم وإصرار على أن الدبلوماسية الوقائية أصبحت عنواناً على اسهام الأمانة العامة فى تحقيق السلام والأمن فى العالم – إن مهمة الأمانة العامة هى تكملة وتعزيز الهيئات المؤسسة للأمم المتحدة

و تمشياً مع ضرورة الإصلاحات الإدارية والمالية ، سعى بطرس غالى لتحقيق إنجاز فكرى هائل أرسى بمقتضاه أساسيات البنية الجديدة اللازمة لمستقبل الأمم المتحدة . وبالمقابل فإن الأمانة العامة يجب أن يتم دعمها وتعزيزها بواسطة المؤسسات التابعة لها.

و كما ذكرت آنفاً فإن بطرس غالى استطاع أن يعبىء هذا الجو بعبير الأفكارالجديدة و التوقعات من أجل تقوية الأمم المتحدة لكى تصنع تاريخاً وأن تساعد فى تجديد مسارها المستقبلى ، و نتيجة لهذا فإنه صار هدفا لمجموعة مختلفة ممن يريدون أن تكون الأمم المتحدة مجرد حاشية رئيسية فى التاريخ .

أضحى بطرس غالى مغناطيسا يشد هؤلاء الأمريكيين الذين كاتوا يبحثون عن كبش فداء لإخفاء ميولهم الانعزالية المتعجرفة. وقد نجحت تلك المجموعات بصورة جزئية لأن التيار الرئيسى لدعم الأمم المتحدة داخل الدولة المضيفة كان ضعيفاً وكان يتحاشى الصدام بهذه الحاشية الصاخبة فى الادارة الأمريكية .

لقد أدخل بطرس غالى إلى الخطاب السياسى بعداً تنموياً شجع الفقراء فى العالم على التعبير عن حقوقهم البشرية والإنسانية . فقد أكد خلال لقاءاته واجتماعاته مع واضعى السياسات ورجال الإعلام أن الاحتياجات البشرية هى جزء أساسى من حقوق الإنسان . هذه التأكيدات على كل جوانب التنمية الاجتماعية تقاطعت مع رياح العولمة والمحددات التى شكلتها قوى السوق . وكانت سببا فى إثارة قلق الكثيرين من الدول الأعضاء وعلى الأخص دول الجنوب لأن دعوة الاقتصاد "الحر" قد أصبحت تصريحاً لجلب الاسترخاء والفوضى.

إننى أعتقد أن بطرس غالى بالتزامه المعروف بعملية إحلال الديمقراطية كان متشوقاً أيضاً لأن يجعل منها وسيلة للعدالة الاجتماعية وليس فرضا للاستقطاب الاجتماعى . إن اقتصاديات السوق فى حاجة لإجراءات تنظمها لا أن تخنقها والعدالة الاجتماعية فى حاجة لأن تقوم على أساس الحرية الإنسانية لا أن تكون سلباً لها .

فى هذا المجال أراد بطرس غالى أن تكون الأمم المتحدة كما هى فى الميثاق قولاً وفعلاً وسعى فى الوقت نفسه ليجعل منها منتدى لكوكب الأرض كله. إن بطرس غالى شخصية عالمية فهو يملك إحساسا عميقاً بالموضوعية والانضباط. و هذه حقيقة أوصلت تهديد الأمم المتحدة إلى هؤلاء الذين لم يجدوا طريقهم لفرض سياستهم فارتدوا على أعقابهم و ركنوا إلى التفكير و إلى إلقاء الخطب الثأرية وهذا يفسرلنا من ناحية ثانية أخر حلقة فى فترة توليه منصبه .

إن عملية انتخاب أو إعادة انتخاب الأمين العام تزامنت مع حملة انتخابات الرئاسة الأمريكية ومع الهجوم المتصاعد من جانب المرشح الجمهورى روبرت دول على د. بطرس غالى ، فإن دول تبجح بلا حياء ووجه السباب للأمم المتحدة وقائدها وسعى لأن يجعل من السكرتير العام كبش فداء . وقد أحرز بهذا نقطة فى المناظرة ضد كلينتون وتزامن هذاأيضاً مع غضب السفيرة مادلين أولبريت على الأمين العام النشط الذى يصر على ممارسة سلطاته الشرعية (كما حدث حين أعلن التقرير الخاص بهجوم اسرائيل على قانا فى لبنان رغم طلب أولبرايت منه أن يتراجع عن ذلك). ربما كانت السفيرة أولبريت بغير قصد هى العامل الفعال فى تشكيل إجماع ضد إعادة انتخاب بطرس غالى .إن موقف أولبرايت من هذه القصة تحديداً فى جعل بطرس غالى كبش فداء ، قد تم تمريره بصورة أسهل لأن الرئيس كلينتون أراد إزلة قضية الأمم المتحدة من أجندة حملة الانتخابات بموافقته الضمنية مع خصومه .

إن الدعم الطفيف التى تمتعت به الأمم المتحدة فى دوائر السياسة الأمريكية إن دل على شئ، فإنه يدل على أن الأمم المتحدة يمكن تهديدها بطريقة انتهازية، ومنعها من إخراج إى احتجاج متماسك . فالسفيرة أولبريت كانت مستعدة لأن تساند بإصرار أى مرشح أفريقى فيما عدا بطرس غالى . وعندما أصبحت المرشحة كوزيرة للخارجية الأمريكية تحول إصرارها إلى دعم كوفى عنان فقط دون غيره . لكن عندما حصل بطرس غالى على أربعة عشر صوتاً فى مقابل الفيتو الأمريكى ، فإنه فى رأى و فى حكم أقرانه من العظماء قد بلغ قمة تأثيره الأخلاقى .

لقد حظى بتعاطف حقيقى صادق على مستوى العالم حتى من أولئك ، الذين عارضوا الدور الذى قام به فى اتفاقيات كامب ديفيد وخصوصاً فى عالمه العربى . ويبقى بعد ذلك الاتهام الموجه للولايات الأمريكية بأنها قد ضحت ببطرس غالى ، رغم حصوله على تأييد دولى أقرب إلى الإجماع . إن تحدى الإجماع الديناميكى على هذا النحو إنما يقدم مثلاً واضحاً لما وصفه السيناتور فولبرايت مستشار الرئيس كلينتون بعبارة " غطرسة القوة " والحقيقة أن بطرس غالى قد تعرض لمعاملة سيئة من جانب الولايات المتحدة، وحظى فى نفس الوقت بتقدير بقية دول العالم .

فى الوقت الذى كنت أشاطر العالم مشاعر الغضب السائد ضد موقف الولايات المتحدة ، الا أننى وجدت نفسى، عندما سعى بطرس غالى لمد ولايته فترة ثانية رغم الدلائل بأن الولايات المتحدة لن تتراجع عن موقفها ، شعرت شعوراً قوياً بأنه كان ينبغى عليه أن ينسحب وهو فى قمة مجده ، لماذا لم يبق لغزا ؟ اختياره الموافقة على إعلان ترشيحه ، وحتى قبوله بالامتثال لدرجة محدودة

كان فى تقديرى قراراً تنقصه الحكمة . لقد عرض عليه رئيس الجمعية العامة أن يلقى خطاب وداع وأنا متأكد أن ذلك كان يمكن أن يكون استعراضاً قويا لمسيرة حياته الزاخرة بالأمجاد .

لقد أضاع هذه اللحظة وإنى لمتأكد أن حيويته الفكرية قد ضاعت فى دهاليز المنتدى الدولى . هذا تقدير نقدى ، وأنا أعتقد أن بطرس غالى لم يكن يريد خلاف ذلك . إنها مفارقة أن يكون عمله فى اتفاقيات كامب ديفيد قد جعل الولايات المتحدة تسانده ليصبح أميناً عاماً للأمم المتحدة و الولايات المتحدة هى التى اسقطته فى النهاية .

إن مسار حياة بطرس غالى العملية لم يحقق له الأمل المعقود على ذكائه اللامع وحياته الأكاديمية الرائعة وإعلائه لقواعد القانون الدولى، وكذلك إسهاماته الدولية لتعزيز وتقوية مستوى التعددية للخطاب الدولى ووضعه لأساس مؤسساتى و فكرى لنجاح صديقه وخليفته كوفى عنان.
فى لحظة تاريخية تعيش فيها الإنسانية تجربة تياريين متصارعين : تيار عولمة قضايا البيئة ،وحقوق الإنسان ،واللاجئين ،وتكدس المدن وما إلى ذلك مع التيار المتزامن معها وهو تيار تفتيت الدول والمجتمعات المدنية فى أنحاء كثيرة من العالم سيظل بطرس غالى دعامة فكرية و رجل دولة مستنير ، وداعية حكيم للتنمية المستدامة و مناصر شجاع لحرية الإنسان .

A Letter To A Friend
By
WILLIAM J. MCDONOUGH
President
Federal Resreve Bank of New York
April 15, 1998

5- خطاب الى صديق

وليم ج.مكدونوف

رئيس بنك الاحتياط الفيدرالى فى نييورك

صديقى المبجل بطرس بطرس غالى

باريس- فرنسا

عزيزى بطرس

انى اعتبره شرفا عظيما أن أنضم إلى أصدقائك العديدين والمعجبين بك للمشاركة بأفكارنا حول اسهاماتك الرائعة العظيمة من أجل سلام العالم وسعادة الناس فى كل مكان . إن لقاءاتى المستمرة المنتظمة معكم قد تمت فى أثناء خدمتكم الرائعة كأمين عام للأمم المتحدة وأتذكر أننى قلت للضيوف فى مآدبة عشاء أقيمت على شرفكم فى بنك الاحتياطى الفيدرالى فى نيويورك، انى اعتبركم رجل الدولة القائد للعالم والانسان الرائع الأصيل وهما صفتان قلما يجتمعان فى شخص واحد . وأنا لا أعرف شخصاَ آخر استطاع أن يتفوق فى أداء هذه المهمة مثلك . سوزان وأنا نشعر بسعادة حقيقية أنكم ستواصلون اسهاماتكم الجليلة للبشرية من خلال موقعكم الجليل كقائد للمنظمة الفرانكفوتيه .

انى أشعر بفخر عظيم أن اكون صديقاً لكم .

مع وافر محبتى

Boutros Boutros-Ghali
BY
Shemon Peres
Former Prime Minister of Isreal

6- بطرس بطرس غالى

شيمون بريز

رئيس وزراء اسرائيل الأسبق

لقد أثبت بطرس بطرس غالى أنه الرجل الذى يملك القدرة ليس فقط على التفكير النظرى المجرد، بل وعلى التصرف بطريقة عملية براجماتية، فقد تلقى نوعاً من التعليم، وورث صفات وخصا ئص عائلية متميزة، مهدت له طريق النجاح فى الإنجازات الرائعة التى حققها فى ميدان عمله.

كان بإمكانه أن يستمتع بالشهرة الأكاديمية التى حازها فى عمر مبكر نسبياً وأن يبقى بعيداً يعيش حياة هادئة منظمة. لكن هذه كانت مجرد واجهة أومظهر، فتحت رداء الأستاذية الأكاديمى الذى يرتديه الدكتورغالى، وفى إطار الصورة المتميزة التى يظهر بها، هناك روح صاخبة تضطرم بقوة الإرادة والطموح على مقاومة الظلم والتحريف لجوهر قيمنا الإنسانية.

لقد كشف بطرس غالى عن معدنه كسباح بارز ضد التيار. فقد تطوع بالوقوف إلى جانب السادات حين كان السادات يقف فى خندق الأقلية داخل دائرة القيادة السياسية فى مصر، واستقال اثنان من وزرائه عندما سمعوا بموقفه من عملية السلام مع إسرائيل.

لم يكن بطرس غالى هو رجل السادات المطيع الذى يؤيده بصورة مطلقة . لكنه سانده خلال تلك الفترة المظلمة التى نجمت عن محاولة السادات تغيير بنية الأوضاع فى الشرق الأوسط ، وتحويل تلك المنطقة التى عرفت سفك الدماء وسح الدموع إلى أولى شواطئ الهدوء والسلام الدائم .

كذلك يقارن بينه وبين رجال الدولة الآخرين قائلا:

ففى الوقت الذى كان فيه رجال الدولة فى مصر وغيرها يتطلعون إلى الولايات المتحدة وأوربا، قرر بطرس غالى أن يركز جل اهتمامه على قارة أفريقيا – وهى القارة التى محيت عمليا من أجندة العالم، واعتبرها كثير من القادة والحكومات فى الماضى مصابة بمرض فتاك، وكأنما كتب عليها أن تبقى مضروبة بالفقر والمرض والتمييز العنصرى والحروب .إننى أومن أن الذى جذب بطرس غالى إلى أفريقيا هو الإحساس بالعدالة، وليست الأغراض النفعية. فقد وطئت أقدامه سبلا غير ممهدة فى طريقه إلى هذه الأرض، وقضى كثيراً من لياليه وأيامه وهو يناضل حتى يحول دون إزاحتها من خريطة الاهتمام العالمى.

بعد أن تم انتخابه أمينا عاما للأمم المتحدة، لم يتوقف عن الاهتمام بمسألتين محفورتين فى الأجندة الإنسانية – وليس بالضرورة فى أجندة العالم، هما الحرب

على الحرب والحرب على الفقر. وتحت قيادته، توسعت الأمم المتحدة فى إرسال وحدات من أصحاب " الخوذات الزرقاء" وهم جنود الأمم المتحدة الذين بالرغم من ارتدائهم زيا موحداً ويحملون أسلحة إلا أنهم لم يطلقوا النارعلى أحد بل منعوا الآخرين من إطلاقها... فى محاولة منهم لإخماد الحروب تماما بنفس الطريقة التى يتم بها إطفاء الحرائق.

لم يخش أبداً المواجهة، حتى مع الولايات المتحدة الجبارة، عندما شعر بضرورة تسليط الأضواء على قضية إفريقيا ووضعها ضمن أجندة الأولويات العالمية. وبفعل تأثيره الشخصى بدأت الأمم المتحدة فى التركيز بدرجة أكبر على كيفية شفاء المرضى وإمداد المحتاجين بالخبز وتزويد المقهورين (المعزولين بالتميز العنصرى) بمصدر الفخر والعزة.

ومما لاشك فيه أن إسهامه فى عملية السلام مع إسرائيل كان أعظم حتى على المستوى غير الرسمى منه على المستوى الرسمى . وهذا أمرأعرفه بناء على خبرة مباشرة، وعلى الإنسان أن يتذكر أن بطرس غالى كان يعمل مع الرئيس السادات كوزير للخارجية.

لم يكن من السهل عليه دخول الأمم المتحدة وقيادة الأمم المتحدة ثم التخلى اخيراً عن الأمم المتحدة . ولكن ذلك نوع من المواقف الصعبة التى تستوجب فى معالجتها من أى إنسان إن يأخذ على عاتقه مهمة إحداث تغييرات كبيرة، أن يعد نفسه أيضا لمواجهة معارضة قوية وشجاعة. مع ذلك فإن أخلاق بطرس غالى الراقية لم تمنعه من الدخول إلى حلبة الصراع مع إدراكه بأنه فى سبيل تحقيق العدالة، لابد له من مواجهة المفاهيم التقليدية وتحديها. وعلى رجال الدولة العودة إلى الوراء والنظر إلى إنجازاتهم السابقة، وأن يسألوا أنفسهم ليس فقط عن كم المنافع التى تراكمت لديهم بل أيضاً عن عدد القيم النبيلة التى قاموا بخدمتها .

وفى ضوء هذه النظرية، فإن موقف بطرس غالى كان مبرراً تماماً وهكذا.

شيمون بريز

المقالات التالية السابعة والثامنة والتاسعة من موقع::

Global Policy Forum
777 Un Plaza,Suite 3D
New York, NY 10017 USA
Phone +1 212 557 3161
Fax +1 212 5573165
gpf@globalpolicy.org

Why Washinton Wants Rid of Mr. Boutros-Ghali

By Eric Rouleau
LeMonde diplomatique
November 1996

7- لماذا تسعى واشنطن للتخلص من بطرس غالى ؟

إيريك رولو
لوموند دبلوماتيك - نوفمبر 96

هناك كثير من الخلافات المتزايدة بين فرنسا والولايات المتحدة، يتراوح مداها بين تدعيم المحادثات العربية الاسرائيلية، الى العقوبات التى تريد واشنطن فرضها على بعض الدول التى تتعامل تجاريا مع كوبا، وإيران، وليبيا، دون اغفال لخلافاتهم الهامة حول نظام طالبان فى أفغانستان . علاوة على ذلك , فهناك عدم التوافق على ترشيح بطرس غالى لفترة ثانية لمنصب السكرتير العام للأمم المتحدة : فإذا هددت واشنطن باستخدام الفيتو، فإن باريس سوف تلجأ لاتخاذ خطوات مماثلة ضد أى مرشح لايتكلم الفرنسية .

فى تحريف للأحداث غير مسبوق، اتهم السكرتير العام من جانب الولايات المتحدة بأنه يقف عقبة فى طريق الاصلاح، وأنه غير مفيد، ومغرور، ومصاب بجنون العظمة أيضا إن لم يكن بالفساد . ولآ تتباطأ إدارة كلينتون فى التخلص من الأشخاص غير المرغوب فيهم .فقد أبلغوا

بطرس غالى بألا يسعى الى فترة ثانية، وإلا فإن واشنطن سوف تستخدم حق الفيتو ضده .

القوة العظمى الوحيدة الباقية فى العالم قد أعلنت الحرب ضد رجل يحظى بتعاطف الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة. ودعك من الرد البارد الذى أعلنته ممثلة الولايات المتحدة مادلين أولبرايت . إن قرار حكومتها غير قابل للتغيير . ومستر بطرس غالى يجب أن يذهب ،مهما كان رأى المجتمع الدولى. والأدهى من ذلك الاتهامات ضده، محاولات تشويه لا أساس لها، تبدأ مجهولة المصدر ثم تأخذ الصحافة فى نشرها. نشرت احدى هذه التهم الباطلة فى شهر يوليو. ففى تعليق مرتجل ، طلب روبرت روبين أحد مساعدى أولبرايت من بعض الصحف أن تسرب أخبارا عن عزم الولايات المتحدة فى استمرار المراقبة الدقيقة لأسلوب بطرس غالى فى استخدام الأمم المتحدة بصورة شخصية لتحقيق إعادة انتخابه، وأعطى لذلك مثلا، بأن أحد كبار الموظفين فى قمة الجهاز سافر فى رحلة الى أفريقيا على حساب دافعى الضرائب الأمريكيين . وهكذا تم وضع رئيس الأمم المتحدة فى موضع الشبهة باساءة استخدام أموالا عامة . هذا الكلام أثار غضب ممثلة الأمم المتحدة سيلفانا فو، وهى مواطنة أمريكية، فانفجرت فى غيظ للرد عليه فاتهمت حكومتها بأنها تمارس أساليب تعيد الى الأذهان ذكريات المكارثية. (أى الفترة من 1945 عندما قاد السناتورجون مكارثى الولايات المتحدة فى حملة عنيفة لاضطهاد الشيوعيين سواء كانوا شيوعيين حقيقيين أو متخيلين)

حرارة الجدال توحى بأن مستر بطرس غالى مخرب خطير؛ لكن الحقيقة على العكس من ذلك تماما. فبطرس غالى سليل أسرة ثرية مرموقة وهو معروف فى بلده بأنه محافظ مستنير . كان يعمل أستاذا للقانون الدولى حين رقاه أنور السادات خليفة عبد الناصر، الى قمة الدبلوماسية المصرية، مكافأة له على مرافقته فى رحلته الى القدس عام 1977 لاجراء محادثات سلام مع اسرائيل. ويعتبر مستر غالى أحد مهندسى كامب ديفيد، التى جلبت عليه غضب القوميين العرب والشيوعيين والاسلاميين على السواء . لقد عمل بطرس غالى مع السادات أولا ومع الرئيس الحالى ، حسنى مبارك ، الذى عينه نائبا لرئيس الوزراء . وفى أواخر 1991 برز اسم بطرس غالى كمرشح مثالى لمنصب الأمين العام للأمم المتحدة . فى نفس الوقت كانت الصحافة الأمريكية تشعر بالسعادة وهى تتبارى فى ابراز مزايا رجل من قارة أفريقيا ، وعربى مسيحى (من أبناء الكنيسة القبطية بمصر) متزوج بزوجة هى ابنة لإحدى العائلات اليهودية المعروفة، بعدائها للشيوعية وموالاتها لاسرائيل.

مع ذلك وعلى عكس كل التوقعات ، فإن مزاياه هذه لم تكن كافية لكسب تأييد الأمريكيين له. وظهرت التحفظات ضده فى ذلك الوقت على اعتبار أن ميول المرشح فرانكفونية. لأن فرنسا هى التى كانت تروج

لانتخابه . وكان الا فتقار الى وجود البديل المناسب هو الذى أدى فى النهاية الى قبول الولايات المتحدة للأمر الواقع فصوتت لصالح الرجل الذى تراه "مرشحا فرنسيا "

وقبيل عملية التصويت 1991، تلقى الرئيس بوش (الأب) تقريرا من المخابرات المركزية يتضمن بروفيلا سيكولوجيا لبطرس غالى فى شكل تحذير بأن مستر غالى شخص " يصعب السيطرة عليه" و" لا يمكن التنبؤ بقراراته " فهو على النقيض تماما من الشخص التى تريده الإدارة الأمريكية ، فى رئاسة منظمة الأمم المتحدة . لم يعد يعترضها الآن الوجود التقليدى لدول عدم الانحياز ، والكتلة السوفيتية . إن سقوط حائط برلين قد مكن الولايات المتحدة أن تقود حرب الخليج الأولى بالطريقة التى تراها، وقد أوحى لها هذا بنمط حروب المستقبل : تقترح الأمم المتحدة على أى مبادرة لواشنطن وتبدأ الولايات المتحدة فى الترتيب وتوزيع المسئوليات. لكن مستر بطرس غالى لم يشاركهم هذه النظرة لنهاية الحرب الباردة. ففى رأيه أن نهاية الحرب الباردة تعنى أن الأمم المتحدة قد تحررت من قيود المنافسة بين الشرق والغرب . وبناء عليه ، فقد أصبح واجبها ، ومن أجل حماية السلام العالمى، أن تقبل بكل مسئولياتها بل وأن توسع مجال هذه المسئوليات وتعززها .

ولكى يتفق الفعل مع القول، قدم بطرس غالى وثيقتين فى غاية الأهمية " أجندة السلام " وأجندة التنمية" التى دعت الى وضع برامج واسعة المدى للإصلاح. استقبلت هذه المقترحات بالشك فى أمريكا، وبالضحك وقرض الأسنان . وحسب طريقتها المعتادة فاجأت مادلين أولبرايت الرأى العام بتوضيح موقف حكومتها فى أن السكرتير العام يحاول فقط أن يزيد من سلطاته . فمقترحاته بشأن " الدبلو ماسية الوقائية " لتفادى المواجهات العنيفة، وكذلك فكرة إنشاء وحدات للانتشار السريع لتمكين الأمم المتحدة من إخماد النيران قبل اندلاعها، ثم فرض الضرائب لتمويل العمليات، كل هذه المقترحات لا مكان لها فى الاعتبار. فمستر غالى يمكنه أن يفعل خيرا لو حصر نفسه فى حدود أداء وظيفته كموظف ادارى رئيسى فى الأمم المتحدة، ثم جاء التحذير بأسلوب حاقد خبيث فى طوايا خطابها الذى ألقته فى 25 يونيو 1995. وبعبارة أخرى، فإن أمريكا الكلية القدرة تريد أن تتعامل مع موظف بيروقراطى من النوع العادى الذى يقبل، وبشكل محدد: أن يطيع أو يستقيل.

وطبقا لهذه الخطة فإن أى موظف لايحظى بالرضاء الكامل من الأمريكان ، يجب التخلص منه. وفى ضوء هذه الحالة ، يود الانسان أن يسأ ل كيف كان مستر بطرس غالى عقبة فى طريق الاصلاح ؟ كيف وأن ماحققه حتى الآن يوصف بأنه نجاح مرموق ؟ لقد خفض عدد العاملين بنسبة 25%، من 1200 موظف الى 900 تسعمائة فقط، وسوف ينزل العدد الى 800 ثمانمائة فى غضون سنتين . وانخفض عدد الموظفين

ذوى الرتب الكبيرة من 48 فردا الى 37 فقط بنسبة 40% عما كان عليه الوضع 1984. وأن ميزانية التشغيل لسنة 1996/ 1997هى 117 مليون دولار فقط، أى أقل من السنة السابقة.

والحكومة الأمريكية ترى أن هذه الانجازات ليست لها أية أهمية. لكن مستربطرس غالى قد أوضح مرارا أن الضائقة المالية غير المسبوقة التى تمر بها المنظمة ليست نتيجة للانفاق الحالى ، وانما نتجت عن تكاليف عمليات حفظ السلام . فقد زادت أعباء هذه العمليات بنسبة أربع أمثال. من600 ستمائة مليون دولار الى مايصل الى 2600 أى بليونين وستمائة دولار .وأن "الخوذات الزرقاء " تدخلت فى 17 نزاعا فى غضون السنوات الأربع الأخيرة، وبموافقة الأمم المتحدة . ولم يفلح هذا فى دفع الولايات المتحدة للتخلى عن موقفها الرافض لدفع الديون المستحقة عليها للمنظمة ، والتى تبلغ 1500 ألفا وخمسمائة مليون دولار، أكثر من نصف مديونية المنظمة (2900 ألفين وتسعمائة مليون دولار حتى يوليو الماضى) . ومن أجل هذا لم يتردد الأمين العام فى أن يضع الولايات المتحدة أمام مسئولياتها ، وإن لم يكن بالاسم . ففى خطابه فى لندن فى يناير الماضى استنكر بطرس غالى " انعدام الأمانة " لدى أولئك الذين تسببوا فى القضاء على فاعلية الأمم المتحدة بحرمانها من رصيدها الأساسى فى الوقت الذى يرفضون فيه دفع ماعليهم من ديون بزعم أن المنظمة ليس لها فاعلية .

يشكو مستر غالى علنا بأن الأمريكيين جعلوا مهمته صعبة ، ذلك أن أعضاء مجلس الأمن يلقون على كاهله بمهام مستحيلة ، ثم يحاولون التهرب من مسئولية فشلهم بإلقائها على أبواب الموظفين فى الأمم المتحدة .

مزيد من الدعم الكبير للعالم الثالث :

من الواضح أن بطرس غالى قد وضع فى اعتباره أن معظم الذين انتخبوه هم من الدول النامية ، وهم الذين يشاركهم العواطف والأمنيات . ورغم أن دعمه للعالم الثالث كان معتدلا ، فإنه أثار قلق المؤسسة الأمريكية وخصوصا الأعضاء المحافظين فيها . وقال بطرس غالى إن واجبه يحتم عليه أن يدافع عن " الأيتام "(أى عن الدول الفقيرة) ضد التمركز العرقى ETHNOCENTRISM لقوى الهيمنة . إن قسما من الرأى العام الغربى مثلا، أصيب بالصدمة عندما وصف غالى الصراع فى البوسنة بأنه " حرب الأغنياء " ولفت الآنتباه الى مأساة الصومال حيث يتعرض ثلث السكان للموت جوعا . وبعد ذلك اتهم الولايات المتحدة بأنها وقفت متفرجة أثناء المذبحة الجماعية فى رواندا ولم تهتم إلا عندما انتهت المذابح بقتل عشرة فى المائة من مجموع السكان .

اصطدم بطرس غالى مرة أخرى بالولايات المتحدة حين تردد فى الموافقة على الخطة الأمريكية لاستخدام قوة طيران حلف الأطلنطى فى ضرب مواقع الصرب فى البوسنة. وتصاعد الغضب الأمريكى عندما أصر فى أبريل 1996 ، على نشر محتويات التحقيق الذى أجرته الأمم المتحدة حول اعتداء اسرائيل على معسكر للأمم المتحدة فى قانا بجنوب لبنان وقتل مائة من المدنيين الذى لجأ وا للاحتماء بالمعسكر.

هل كانت قانا هى القشة التى كسرت ظهر البعير؟ ففى 19 يونيو أعلنت الولايات المتحدة فاجأة أنها سوف تستخدم حق الفيتو لوتم انتخاب الدبلوماس المصرى . ولا شك أن كلينتون قد رأى فى وسط حملته الانتخابية أنه ليس من الحكمة أن يترك للحزب الجمهورى ميزة أنه الوحيد الذى يدافع عن سيادة الولايات المتحدة ضد انتهاكات " الدولة العظمى " التى صارت إليها منظمة الأمم المتحدة على يد بطرس غالى .

وبهذه النغمة راح السناتور روبرت دول يلعب على عواطف مواطنيه ويردد فى خطاباته بأن نقل القوات الأمريكية الى الخارج سوف يتقرر فى واشنطن وليس فى نيويورك ، أى بواسطة الرئيس الأمريكى وليس بأوامر بوبو (للسخرية من بطرس غالى) .

لقداندفع مستر دول بفعل تشدد الجناح اليمينى فى حزبه، فمستر جيس هيلمز مثلا، رئيس لجنة الشئون الخارجية فى الكونجرس الأمريكى ، اقترح مؤخرا توجيه انذار نهائى بأن " تصلح الأمم المتحدة نفسها اصلاحا جذريا " (وأن توقف تبعا لذلك كل مشروعاتها الانسانية) حتى سنة 2000 ، وفى حالة الفشل فإن الولايات المتحدة سوف تنسحب نهائيا والى الأبد من المنظمة . وبنفس الروح ، قدم جوباسكاربورو، وهو نائب جمهورى اقتراحا بانسحاب الولايات المتحدة انسحابا فوريا من الأمم المتحدة وملحقاتها لكى تؤسس عصبة أمم جديدة للدول الديموقراطية .

هل هى قضية شمال ضد جنوب ؟ أم الولايات المتحدة ضد أوربا ؟ هذا ما يوحى به جيمس فيليب ، وهو محلل سيا سى يعمل مع " مؤسسة التراث أو" فونديشان هيريتاج" فى دراسة نشرتها له هذه المؤسسة المحافظة جدا حيث يقول، إن الأمم المتحدة ينبغى تطهيرها من وصمة "الدولية " و"الاشتراكية " التى أصابت مؤسساتها بالتلوث. وعليها أن تتوقف عن منح المساعدات الى الدول التى تحتا جها ومن أجل " مشروعات طوباوية " مثل القضاء على الفقر وتقديم الرعاية الطبية للجميع .

لقد تطرق الجدال الى أفاق أبعد بعيدا عن ادارة بطرس غالى او شخصيته . إن أمريكا مابعد الحرب الباردة تراودها أغراءات بالسيطرة على المنظمة العالمية كأداة للقوة ، وليس مصادفة أن عددا كبيرا من الدول ، والدول المهمة فى ذلك ، قد أعلنت تأييدها لترشيح مستر بطرس غالى : العديد من دول غرب أوربا ، فرنسا وألمانيا ، والدول الأفريقية (

مـن خـلال منظمـة الوحـدة الأفريقيـة) ، وكـذلك الصـين وروسـيا واليابـان وكنـدا مـثلا، أعلـت بـدورها أن مسـتر بطـرس غـالى لايـزال يحظـى عنـدهم بـأعظم درجات التقدير .

هـل نحـن سـائرون نحـو مواجهـة فـى مجلـس الأمـن؟ وإذا اسـتمر الخـلاف هـل يطلـب مـن الجمعيـة العامـة أن تفصـل فـى هـذا النـزاع إذ يحـق لهـا بنـاء علـى ميثـاق الأمـم المتحـدة ، أن تفـرض سـكرتيرا عامـا باختيارهـا ؟ وهنـاك سـابقة لهـذا الأمـر: ففـى سـنة 1950 تـم اختيـار(تريجـف لـى) رغـم اعتـراض الاتحـاد السـوفيتى واسـتخدامه الفيتـو . إن كـل شـىء فـى الواقـع يعتمـد علـى " المنشـقين " ، خصوصـا أعضـاء مجلـس الأمـن، إذ يجـب ألا يخضـعوا للإمـلاء الأمريكـى . ولاشـك فـى أن واشـنطن ترغـب فـى تجنـب اختبارا للقوة قد يضر بسمعتها ويقلل مصداقية الأمم المتحدة .

8- بطرس غالى يرد الطعنة

Bites Back
By Ian Williams
The Nation - June 14, 1999 Edition

هذا عرض لكتاب "خمس سنوات فى بيت من زجاج"
الذى نشرت ترجمته الإنجليزية

Random House
Boutros-Ghali
Unvanquishe : A U s -Un Saga
بطرس غالى : بطل ملحمى لايقبل الهزيمة

فى مذكراته التى كتبها الدكتور بطرس غالى حول فترة عمله أمين عام للأمم المتحدة، ونشرها فى كتاب بالانجليزية عنوانه Uvanquished وبالعربية " خمس سنوات فى بيت من زجاج"، يصف بطرس غالى كيف استجاب الرئيس كلينتون لضغط الصحافة ووسائل الاعلام من أجل القيام بعمل " شىء ما " فى البوسنة، وهوالضربات الجوية لمعاقبة الصرب واضفاء مظهر الحزم على الولايات المتحدة وحلف الناتو دون المخاطرة بخسائر عسكرية على الأرض. وبامكان المرء أن يرى بذورهذه الحرب الجارية فى هذا التكنيك عديم الفاعلية الذى تم التأكيد عليه فى رفض علنى على نطاق واسع لاد خال قوات برية للولايات المتحدة.

كان موقف بطرس غالى سليما ليس فقط مع الأمريكان بل أيضا فى وصفه "للتكتيك الثلاثى للصرب " فى البوسنة حيث وصف اللعبة التى كان مايزال يلعبها سلوبودان ميلوسيفتش مع العالم. وتتلخص فى الآتى: يقوم الصرب بالاستيلاء على الأرض ثم ينشرون الرعب بين السكان المدنيين" . تهدد الأمم المتحدة بالتدخل ، فيتوقف الصرب عن التقدم ، ويتوقف الغرب عن التفكير فى القيام بأى عمل . وهنا يطالب الصرب بالتنازلات مقابل التوقف وهم يستعدون للحركة الثلاثية التالية . فالرجل الذى احتقروه بوصفه معادى للبوسنة يعلن عقب مذبحة سربرنيشيا ، " لا يمكن أن يكون هناك أى عذر للصرب فيما ارتكبوه من فظائع ، إن عجز المجتمع الدولى لا يمكن بأى حال أن يقلل من هذا الذنب ". .

يكشف الد كتور غالى فى كتاب "خمس سنوات فى بيت من زجاج " أن السياسة الخارجية الأمريكية ترتكز على موقف ثابت ابتدأ فى ظل ولاية بوش وأتى ثماره الكاملة فى عهد كلينتون وهو: البحث عن المخرج السهل دائما وأى كان نوعه فإنه الأفضل داخليا . كذلك يصف غالى دبلوماسية الولايات المتحدة بأنها دبلوماسية خرقاء وغير ذات فاعلية. وينته فى وصفها الى القول " إن الدبلوماسية كما تتصورها دولة امبريالية هى مضيعة للوقت والسمعة وعلامة من علامات الضعف "

إن غلطة بطرس غالى الكبرى هى أنه لم يكن يوريا هيب .(1) فالصفة التى كانت تستخدم فى وصفه هى أنه " متغطرس " وهى حديث واشنطن عن الأجانب الذين يتميزون بالمهارة بنسبة النصف ، ويتفاخرون بدلا من اظهار التواضع . وبالمقارنة مع كم الجهل الموجود فى واشنطن ، فإن بطرس غالى كان لديه الكثير الذى يؤهله لأن يكون متغطرسا.

فور توليه منصبه، ودون تذلل، وضع مهارته رهن اشارة الولايات المتحدة التى كانت على درجة من الغباء لم تمكنها من الانتفاع بهذا العرض. لقد تحدث بطرس غالى الى وزيرالخارجية واريين كريستوفروالسفيرة مادلين ألبرايت وأبلغهما أنه يعرف " أن عليه هو والأمم المتحدة أن يحصلا على مساندة الولايات المتحدة من أجل البقاء ، وقال فى أدب " اسمحوا لى أن أختلف علنا مع سياسة الولايات المتحدة من وقت لآخر ." وبدلا من رؤية الفوائد الواضحة فى هذا الموقف، فقد أحسوا بصد مة قوية . ومنذ ذلك الوقت، أخذوا يردون بانفعال ضد أى اختلاف علنا أوسرا ، وكأنه تفكير اجرامى .

والمشكلة الثانية التى واجهت غالى حول سياسة كلينتون التى يريدون له أن يتبعها فى خنوع العبد للسيد هى واحدة من أكثر الأسرار انغلاقا فى واشنطن بحيث لايستطيع أحد حتى المخابرات الصينية أن تصل اليها. فلا نعرف هل هى التصريحات العدائية التى تطلقها أولبرايت ؟ أم هى التمتمات الغامضة لكريستوفر؟ أم هى نتف الأخبار التى يتلقطها أعضاء داشرة الضوء فى البيت الأبيض، أو ربما كانت عينة من اقتراحات تليفون ديك موريس التى يجريها الرئيس؟ وفوق كل هذا، فلأنهم يغيرون رأيهم مرارا بعد مساندة أى قرارللأمم المتحدة، فلماذا لايقفز هو الى داخل هذه الخية نفسها ؟ لقد فرضوا عليه تعيين موظفين من أنصار الرئيس وعندما فشل هؤلاء الموظفون فى أداء مهامهم أنحوا عليه باللوم . إنهم يضغطون من أجل انشاء عمليات للأمم المتحدة، ويتدخلون فى الأمر، ثم يرفعون إصبعهم عندما يؤدى تدخلهم الى الفشل ، و يتوقعون منه أن يقبل اللوم.

بينما كان بطرس غالى يمتلك قدرة عقلية فذة الى جانب تمكنه الرائع من فهم الشئون الدولية، فإنه لم يعد نفسه أبدا للعمل فى مجال الموارد االبشرية. فقام فور توليه عمله، بتنفيذ برنامج عنيف للإصلاح (كسررقبة).

وكان الأفضل له أن يتروى حتى يقضى وقتا أطول لكى يلم إلماما كاملا بشئون المنظمة. لكن الذى حدث هو أنه استبعد معظم هيئة الإدارة – ليس فقط المترهلين والكسالى ومن لايمس لهم طرف، وكذلك أغضب رجال الصحافة الذين تعالى عليهم، وأيضا كثيرا من الدبلوماسيين، الذين كان يتخطاهم ويخاطب زملاءه القدامى فى العواصم. ولم يكن ذلك يكلفه إلا أقل اللمسات لكى يحتفظ بسعادة هذه الدوائر العديدة . ولحسن الحظ فإنه فى الوقت الذ ى بدأ يستخدم فيه سحره عليهم، كان قد حظى بأعظم تأييد عن طريق الحملة الوحيدة والخبيثة والشخصية التى شنها البيت الأبيض ومادلين أولبرايت. ولو أعطى غالى الوقت الكافى لشرح دوافعه وأسبابه كما فعل فى هذا الكتاب، لاستطاع أن يحظى بمزيد من التأييد السريع. ومهما بلغت مشاعر الرعاية والتقدير التى عبر عنها بطرس غالى ذات مرة تجاه الولايات المتحدة فمن المؤكد إنها قد تبخرت . وبالنظر الى الوراء عبر سنواته الخمس التى قضاها فى منصبه، فإنه يستخلص النتيجة الاتية :

" عندما أتيح للأمم المتحدة أن تقوم بمهمتها دون تدخل فعلى من الولايات المتحدة، كما حدث فى موزامبيق نجحت العملية. وعندما كانت الولايات المتحدة تشعر بحاجتها السياسية لتدخل الأمم المتحدة، كما حدث فى هايتى، حققت العملية أيضا هدفها الرئيسى. لكن عندما كانت الولايات المتحدة تعمد الى الظهور بمظهر المشارك النشط بفاعلية فى الوقت الذى تتهرب فيه فعلا من اتخاذ القرارات، كما حدث فى البوسنة والصومال وروندا ، كان يساء استخدام الأمم المتحدة، وتفشل العمليات بصورة مأساوية ومروعة، ثم توجه إليها الشتائم واللوم من جانب الولايات المتحدة .

لم يحاول غالى غض الطرف عن الفشل ألذى أحاق ببعض العمليات التى قامت بها الأمم المتحدة فى فترة ولايته، والتى يعترف بأن البوسنة هى أبرز مثال لها.فالحرب لم تتسبب فى افلاس الأمم المتحدة ماليا وسياسيا فقط، بل إنها فتت بطريقة مدمرة مايسميه هو" المبادىء الأساسية للسلوك الدولى المتمثل فى عدم اكتساب اراضى بالقوة ،وعدم الإبادة الجماعية. و ضمان سلامة ووجود الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة. " ورغم ذلك فقد احتفظ بوفائه، لياسوشى أكاشى الذى عينه قائدا لقوات الأمم المتحدة فى البوسنة، والذى أدت عدم كفائته فى قيادة عمليات الأمم المتحدة فى البوسنة الى تجاوزات وصلت الى حد التواطؤعندما وصلت قواته الى سربرنيشيا سنة 1995 .

ورغم أن كثيرا من الجباه قدارتفعت إليه باعتباره المرشح "الأفريقى "للمنصب ، فليس هناك شك فى أنه قد أخذ الأمر بجدية تامة. ومن الأسباب التى سببت شعوره بالاحباط هو أن عملية البوسنة قد شدت الاهتمام بعيدا عن أفريقيا. فقد قال لأهل سراييفو فى قمة الحصار " إن وضعكم أفضل عشرات المرات من أماكن أخرى كثيرة فى العالم، وبوسعى أن أعطيكم قائمة ." إن ماقاله كان صحيحا لكنه كان أبعد مايكون عن

الكياسة. فقد كان يعنى أن أهل البوسنة لهم أصدقاء ويحظون باهتمام العالم، أى أنهم ليس وحدهم . والواقع أنه كان محبطا لعدم مبالاة الشمال بأفريقية.

مع ذلك، فإنه حين أشرك الأمم المتحدة فى أفريقيا كانت النتيجة مأساوية مثل البوسنة، وللأسباب ذاتها. فالمجموعات المتمركزة داخليا ليس بمقدورها التخطيط لعمليات عسكرية .والطلب الذى قدمه لقوات الولايات المتحدة لكى تقوم بنزع أسلحة المليشيات تم تجاهله. ولم يغفر البيت الأبيض للأمم المتحدة صحة موقفه. والذى حدث هو أن اللوم قد انصب على الأمم المتحدة بسبب قوة خاصة (قوة دلتا) بقيادة الولايات المتحدة التى لم تخطر بشأنها قائد قوات الأمم المتحدة على الأرض. أفراد القوات الماليزية والباكستانية الذين قاتلوا فى طريقهم لانقاذ جنود الولايات المتحدة مازالوا ينتظرون كلمة شكر من واشنطن ,اقارب الألف رجل أونحوذلك من الصوماليين والصوماليات وكذلك الأطفال الذين قتلوا فى المحاولات التى جرت للقبض على " ملك الحرب " محمد فارح عيديد ، مازالوا ينتظرون التحقيق أوالاعتراف.

فى النهاية أعلن كلينتون أن الولايات المتحدة سوف تضاعف من قواتها وسوف توضع تحت قيادة أمريكية .(وكأنهم لم يكونوا هناك طوال الوقت) بينما كان هو فى الواقع يستعد للانسحاب. وقام كورس كلينتون فى واشنطن بابلاغ إحدى وكالات الأنباء الخاضعة لهم بأن سبب المحنة هو عداء الأمم المتحدة المستحكم لعيديد، ناسين أن الولايات المتحدة هى التى دعت أصلا الى القيام بهذه العملية. وحرفت الولايات المتحدة المساءلة مع عيديد واستبعدت التقديرات الخاصة بقتلى القوات الأمريكية، لأنها رأت أن ميلوسوفيتش الصومال، رجل يمكن للولايات المتحدة أن تدخل معه فى صفقات عمل. (وهو مايعنى دائما تجنب مخاطرالاصابات فى صفوف القوات الأمريكية.)

لم يصلوا أبدا الى فارح عيديد، بصفته مجرما أو متحدثا. مع ذلك فقد وجدنا توجيها رئاسيا رقم 25 ، يقرر أنه لن يكون هناك عمليات سلام فى أى مكان أو أى وقت مالم تكن من أجل المصلحة القومية للولايات المتحدة." فإذا كان للشعب الأمريكى أن يقول نعم لعمليات حفظ السلام، فيجب على الأمم المتحدة أن تعرف متى تقول لا" هذا ما يقوله الرئيس الذى صوت مندوبوه لكل عملية من عمليات السلام التى يتنكر لها الآن ، بل إنهم هم الذين كانوا يدفعون الآخرين دفعا إليها .

هذا الاعلان من جانب واحد للسياسة الانعزالية جاء تزامنا مع مذبحة رواندا، التى شخصها بطرس غالى تشخيصا دقيقا منذ البداية بأنها حرب إباد ة عرقية. لقد وقعت كلماته فى فريق أولبرايت على آذان صماء حشيت بطنين القرار الرئاسى 25 خشية أن يستسلموا لسحرالأغنية التى تؤكد تعدد الأطراف. وهذه لم تكن البداية، ولكنها عينة ممثلة بأعلى درجة

من التمثيل لنمط الدبلوماسية التى أدت فى الأسابيع الأخيرة الى التهديد الروسى والصينى باستخدام الفيتو.

ففى غياب قوات الأمم المتحدة عن رواندا، خطت باريس خطوة الى الملعب، وفى صراحة حذرة قال بطرس غالى إن " بعض المراقبين زعموا أن الفرنسيين كانوا يستخدمون موقع العمليات لتقديم ملجأ لحماية أصدقاء فرنسا من الهوتو الذين بدأوا المجزرة. " لقد كانوا فعلا، لكن الفرنسيين يحملون ذنبا أكبر من الولايات المتحدة، التى أغلقت الطريق تماما على أى تعزيز لقوات الأمم المتحدة التى كانت موجودة من قبل.وفى حديث عارض يعلن بطرس غالى أنه لم يكن يعلم شيئا عن برقية تقول إن أكوام الأسلحة التى عند الهوتو كان يرسلها روميو داليرى، قائد قوات الأمم االمتحدة فى رواندا إلا بعد ثلاث سنوات.

وفى هذه القصة نزل التعتيم على كوسوفو فى عدة نواحى . فالمثل الذى أدى الى إغفال " السيادة "الصربية هو هايتى. "فالتهديد الوحيد للسلام الدولى والاستقرار" من النظام العسكرى كان هو أن سكان هايتى الذين هربوا الى فلوريدا كانوا يهدد ون بوضع مشروعات كلينتون الانتخابية فى حالة تأرجح. فالمعاناة الحقيقية لأهل هايتى قدمت عذرا للترحيب بايقافها . حتى هناك ، فى سنة 1993 ، قال معظم أنصار كلينتون إنه لايمكن لحدث صغير أن يهز البيت الأبيض ويجعله يتأرجح . فابحرت السفينة هارلان كوانتى الأمريكية الى مينا ء بورت –أو- برينس حاملة قوات عسكرية لتعزيز قوة الأمم المتحدة فقط لترتد على أعقابها عند مواجهتها بمظاهرات مؤيدة للقادة العسكريين الذين اغتصبوا الحكم ، وهؤلاء المتظاهرون كانوا مأجورين ومدفوعين فى الغالب من وكالة المخابرات الامريكية، لأنها ، كما لاحظ بطرس غالى أن هذه الوكالة المشهورة بكفاءتها العالية كانت تعمل فى الاتجاه المعاكس للادارة الأمريكية.

وفى الحال بدأت الادارة الأمريكية فى العمل بكل همة ونشاط ضد بطرس غالى. وظهرت إلهة الانتقام لأول مرة فى ص85 من كتابه ، بتقديم من الرئيس كارتر يقول عنها :" إنها من الوزن الثقيل فى جميع المجالات " وبعد قليل يصفها بطرس غالى بأنها " قصيرة القامة وممتلئة ذات عينين زرقاوين حادتين " وسرعان ما تشاجرت معه. وبدا له أنها" لا تهتم كثيرا بالعمل الدبلوماسى الشاق فى اقناع زملائها الأجانب بالسير فى اتجاه المواقف التى تتخذها حكومتها، مفضلة أن تحاضر أو تتحدث كما لوكانت تقدم بيانا ، أو تكتفى بأن تقرأ حرفيا من المذكرات المقدمة لها. وكان يبدو لها أن مجرد تأكيدها لسياسة أمريكا يجب أن يكون كافيا للحصول على تأييد الدول الأخرى."

ثم أدرك أخيرا أنه على الرغم من أن هذا جنون، إلا أن فيه منهج ." فكلما اشتدت في الحديث بوقاحة مع ممثلى الدول الأخرى، كلما ارتفع رصيدها السياسى عند مواطنيها".

إن محاولة البيت الأبيض لتحجيم بطرس غالى لم تكن خاطئة فقط بل كانت سوء استخدام كامل لرصيد هائل من الكفاءة والذكاء، إذ أخذوا يتلذذون فى ارسال الرسائل ليس فقط مع الموظفين الصغاربل أيضا بإعلانها عن طريق الميكروفونات فى الأماكن العامة. وكانت أهم تلك الحالات عندما قام بطرس غالى بعرض تقديم مساعدة لاسحق رابين بعد مذبحة هبرون سنة 1994وتلقى إجابة من جيمس روبن، المتحدث الرسمى باسم مادلين أولبرايت، الذى اندفع الى الصحف ليستنكر تقديم قوات لحفظ السلام . لقد تهكم بطرس غالى حول ارساله برقية لرابين فتأتى الاجابة من روبين. وبالطبع لم تجد سخريته استحسانا طيبا لديهم.

كتاب " خمس سنوات فى بيت من زجاج " ينقصه النقد والقدح اللاذع الذى كان يتوقعه انسان من رجل هوجم بالطريقة الوقحة التى عومل بها أمين عام الأمم المتحدة. إن نثره ينقصه الاقناع . فهو يتسامح بطريقة غاية فى التناقض مع كارتر (الذى يشبه جيمس جاكسون الذى تمسح بكثير من طغاة العصر بإيمان مؤثر فى فاعلية الصلاة من أجل السفاحين العائدين للاجرام) ومن أهم الأمورأن الكتاب يخلو من مشاعر الحقد تجاه خلفه فى المنصب .فقد امتنع مثلا عن ذكر الادعاء أن كوفى عنان أخفى البرقية المحرجة التى جاءت من رواندا، وفى الفاصل الزمنى بين البروفات والنسخة النهائية من هذا الكتاب- وقد قرأتهما- أسقط بطرس غالى فقرة هامة حول هجوم اسرائيل الدموى لمعسكر الأمم المتحدة فى قانا فى لبنان 1996. فى فترة استعداد اسرائيل للانتخابات فى تلك السنة ،أصر بطرس غالى على اصدار تقرير كامل يدين اسرائيل لقتلها أكثر من مائة لاجىء فى معسكر الأمم المتحدة بمدينة قانا .إذ يقال أنه سأل غالى " لماذا تزيد من إذلال اسرائيل ؟ فرد عليه بطرس غالى غاضبا " إذا كان هذا هو رأيك ، إذن فهناك شىء ما فاسد فى إدارتك "فعلق عنان على هذا بلطف " هناك شىء فاسد فى الأمم المتحدة " لقد كان موضوعا غضب بسببه بطرس غالى بحق. لم يذكر غالى فى أى من المسودتين رده السريع القاطع على سفير اسرائيل الذى توسل إليه ألا يعلن التقرير حتى لايفتح جروحا عميقة فى المجتمع الاسرائيلى فرد عليه غالى بأن قنابل اسرائيل قد فتحت جروحا عميقة فى اللاجئين فى قانا.

بعض هذه القصص وقعت فى ملعب البيسبول مع الدبلوماسيين، لكن هناك نظرات عميقة تستحق الافصاح . ففى وصفه لتأثير العقوبات ، يقول بطرس غالى " إن السكان الآبرياء هم الذين يتحملون أقصى العقوبات ، لكن النظام القمعى لايشعر إلا بالفليل أو لايشعر بشىء على الاطلاق، بينما تضيق قبضة العقوبات على الشعب." كذلك يصف صراعه الطويل مع

أمريكا والعراق من أجل عقد صفقة النفط مقابل الغذاء لاستخراج البترول من الأرض". فهويحاول أحيانا أن يتصرف بطريقة صحيحة ، لكنه ينتهى الى الخطأ . فقد عارض مثلا تعيين مندوب سامى لحقوق الانسان مثلا لأن هذا اللقب تفوح منه رائحة عصر الاستعمار لكن أيضا كما يقول " لأننى كنت مقتنعا أنه ليس هناك أحد بمقدوره أن يحول هذا المنصب الى شىء ما أكثر من وظيفة بيروقراطية " . الشاغلة الأولى لهذا المنصب حققت شكوكه، لكن منذ أن عينت مارى روبنسون فانها قدأثبتت خطأ رأيه

فقد تم التعتيم على المؤتمرات الستة الكبرى حول المرأة ، والبيئة، والتنمية الاجتماعية وغيرها التى انعقدت فى ظل رئاسة غالى للأمم المتحدة بسبب الحروب والمعارك مع البيت الأبيض. وحتى فى ذلك يمكن لبطرس غالى أن يكون لاذعا، فهو يقترح بدقة قارصة أن تنمية الأمم المتحدة " تتجه الى استبدال شعارات جديدة بأفكار جديدة. فالتنمية أصبحت تنمية انسانية،ثم تنمية انسانية مستدامة "، وترتبط العناوين بعضها ببعض كصف من الفيلة ، حيث يلتصق خرطوم الفيل بذيل الذى أمامه ." لكنها المرة الأولى التى تتيح فيها هذه المؤتمرات دورا للمنظمات غير الحكومية فى صياغة المعاييرالكوكبية.

إذن فمالذى حدث ؟ لقد كان بطرس غالى ضحية مؤامرة ثلاثية وانتقام شخصى خبيث ، حتى السناتور بوب دول، الذى كان يصرخ بأنه يعرف بدرجة أفضل، لجأ الى التدغيم المضاعف فى اسم بطرس(بو...بو) لكى يرضى جنون العظمة لدى اليمين الأمريكى الذى كان يظنطن بأن لدى الأمم المتحدة أسطول من طائرات الهيلوكبترالسوداء جاهزة لغزو الولايات المتحدة، ولأنهم لم يجدوا وسيلة لاذعة للسخرية من كلينتون وتؤثربدرجة أكبر حتى يدفعوا الناخبين لاختيار بديلا عنه، فرأوا أن بطرس غالى لابد أن يرحل . لقد أخبروه فى أبريل1996 بأن الولايات المتحدة سوف تعارض إعادة انتخابه إذا رشح نفسه لفترة ثانية، والتزم بطلبهم بعدم الاعلان عن ترشيحه قبل فترة الانتخابت الأمريكية- حتى بدأت ادارة كلينتون فى الهجوم عليه علنا وأشاروا الى مدى خطورته لوأعيد انتخابه . كما صرح هو بأن إدارة كلينتون بذلت جهودا كبيرة للتخلص منه أكبركثيرا مما فعلته للقبض على سفاح البوسنة رادوفان كراديتش مجرم الحرب المدان.

كانت مدام أولبرايت هى المسئولة عن حملة " التخلص من بطرس غالى" ونهضت للتحدى بابتهاج وتلذذ، وحققت ربما نجاحها الدبلوماسى الوحيد التام : فوحدت العالم كله ضدها وضد الولايات المتحدة تعضيدا وتأييدا لبطرس غالى. ورغم أنه لم يشغل نفسه بالتفكير فى الدوافع أو فى سلسلة الأحداث التى لايستطيع أن يتحقق منها ، فهناك أسباب كثيرة: فقد رفض تعليمات أولبرايت وأساليبها بجفاء وفظاظة عدة مرات، وجعلها هى

"ورئيسها " تبدو بلا أثرأو فاعلية. فماذا تنتظر من امرأة لاتعرف التسامح أوالنسيان؟.

وتتواصل أحداث الملحمة أو قصة البطولة. وعنان الآن في السنة الثالثة لتوليه منصبه، ومازال ينتظر البليون ونصف دولار مديونية الولايات المتحدة التى أعلن البيت الأبيض أنه لن يد فعها طالما كان بطرس غالى فى منصبه. لقد أخذ عنان المبادرة فى موضوع العراق وضم فريق إثارة القلاقل فى الادارة الأمريكية الى قضيته. ورغم شهرته الكبيرة بسوء الطبع، فإن مذكرات عنان ربما تحكى قصة مشابهة فى الغدر والبلطجة. وفى نفس الوقت، فإن كتاب بطرس غالى سوف يرانا من خلال الفرص الضائعة وانعدام كفاءة الدبلوماسية الأمريكية بصورة اجرامية فى الحقبة الأخيرة من الألفية.

An Agenda for Peace Ten Years On
United Nations Association of The United Kingdom
February 3, 2002
Enhancing the UN' Peace and Disarmament Work

9- أجندة السلام بعد عشر سنوات

تنشيط أعمال الأمم المتحدة فى مجال نزع السلاح وصيانة السلام
تقريررابطة الأمم المتحدة ببريطانيا الصادر فى 3 فبراير 2002
بمناسبة مرور عشر سنوات على صدور "أجندة السلام "

" أجندة السلام " التى قد مها الأمين العام السابق للأمم المتحدة الدكتور بطرس بطرس غالى فى 31 يناير 1992 فى أول اجتماع لمجلس الأمن على مستوى الرؤساء بناء عللى تكليف من المجلس، والتى قد مت تحليلا وتوصيات بشأن الوسائل التى يمكن بها تقوية الأمم المتحدة وتطوير قدراتها من أجل العمل على حفظ الأمن والاستقرار فى العالم.
وقد حددت رابطة الأمم المتحدة بالمملكة المتحدة العيد العاشر كمناسبة لقيم التقدم فى مبادرات الأمم المتحدة لاصلاح أنشطتها فى خد مة السلام ، الناتجة عن أجندة السلام ذاتها، وعن المبادرات التى تلتها أيضا، وبصفة خاصة تقرير" لجنة الأمم المتحدة المختصة بعمليات السلام " (والمعروف بتقرير الإبراهيمى) الذى تم الاعلان عنه فى أغسطس 2000 .
. هذه الافتتاحية الموجزة تلقى نظرة عامة على النقاط الرئيسية والملامح ذات الدلالات الهامة فى "أجندة السلام " بما فى ذلك تحليل المساهمة غير المباشرة والهامة التى قدمها دكتور بطرس غالى لقضية ضبط التسلح ونزع الأسلحة، فى ملحق أجندة السلام االتى أطلقها سنة 1995 .
تعريفات :
لقد أثبتت "أجندة السلام" أهميتها فى وضع تعريف محدد لأربع مراحل متتالية للعمل الدولى المطلوب لمنع الصراعات والسيطرة

عليها، وأيضا فى إلقاء الضوء على ضرورة تماسكها، وهذه المراحل هى :

1- الدبلوماسية الوقائية ويمكن لها أن تشمل ارسال بعثات لتقصى الحقائق ، والتحذير المبكر من وقوع صراعات عنيفة ، والوساطة ، واتخاذ الاجراءات اللا زمة لبناء الثقة ، و فى بعض الظروف نشر القوات للحيلولة دون وقوع القتال.

2- عمليات صنع السلام وهى تشير أساسا الى الوسائل المبينة فى الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، التى تنص على تسوية النزاعات بالطرق السلمية ، والتى يمكنها أن تشمل بعض الوسائل الأخرى، كالمفاوضات ، والتحقيق ، والوساطة ، والتصالح، والتحكيم ، والتسوية القضائية . رغم ذلك، فإن اجراءات فرض السلام بالقوة يمكن أن تكون ملائمة فى بعض الظروف ، بل إن بطرس غالى اقترح أيضا تشكيل قوة دائمة للأمم المتحدة تقف على أهبة الاستعداد لتسهيل هذه المهمة.

3- أما عمليات حفظ السلام فقد وصفت على أنهاِ نقل قوات المتحدة فى ميدان القتال، حتى الآن بناء على اتفاق جميع الأطراف المعنية ، وهى تضم عادة أفرادا من العسكريين ورجال الشرطة والمدنيين التابعين للأمم المتحدة.

4- عملية بناء السلام والمقصود بها العمل على تعريف وتدعيم المؤسسات الأهلية التى سوف تساهم فى تقوية السلام وتعزيزه حتى تحول دون عودة الصراع مرة أخرى ، وإن كنا نراها اليوم وبصورة متزايدة كاجراء وقائى.

إن" أجندة السلام" ، قد تم تصورها أصلا فى نهاية الحرب البارد ة حين كان المجتمع الدولى يشعر بالتفاؤل فى أن تساهم الحقبة الناشئة للتعاون الدولى فى تيسيرالسبل لأنشطة السلام التى تتم عن طريق الأمم المتحدة . وقد تعزز هذا التفاؤل نتيجة للتنوع الكبير والمفاجىء فى أعداد وأحجام عمليات الأمم المتحدة فى ميادين السلام. ولعل أبرز مثال لهذه النظرة الواسعة فى أجندة السلام يرتبط بعمليات حفظ السلام .ففى أثناء الحرب الباردة اقتصرت عمليات حفظ السلام الى حد كبير، على الفصل بين الجيوش الوطنية المشتركة فى القتال بين دولتين ،حيث ينتشر رجال حفظ السلام ، بموافقة الأطراف المتحاربة ،للابقاء على حالة فصل القوات فى جبهة المواجهة ، حيث يتم فى الوقت نفسه استخدام وسائل أخرى لمعالجة الأسباب الدفينة للصراع.

وقد أدى هذا النقل المتزايد لقوات حفظ السلام ، فى أعقاب الحرب الباردة ، الى تواجدها فى مواقع الصراع الداخلى، الذى تشترك

فيه قوات غير حكومية أو من المتمردين ، يحتمل أن يكون إلتزامها بقرارات الأمم المتحدة ضعيفا ألى درجة الوهن. علاوة على ذلك ، فإن المهام المطلوب من قوات حفظ السلام تنفيذها كانت أيضا شديدة التعقيد ، خططت للتعامل مع الأسباب الأصلية للصراع وذلك عن طريق نزع أسلحة المتحاربين أو الاشراف على الانتخابات .

ونتيجة لذلك ، فمن الواضح ، أن مهمة حفظ السلام العالمى قد أصبحت ، أكثر صعوبة بعد الحرب الباردة.إذ صار على الدول المشاركة أن تجد أعدادا كبيرة من الأفراد، ذوى الخبرات الخاصة والشديدة التنوع التى تتفوق كثيرا عما كانت تحتاجه المهام الأولى لجنود المشاة فى أيام الحرب الباردة .زد على ذلك ، فإن احتمال تعرض البعثات الى مخاطر هائلة بفعل اشتراك مجموعات متنوعة غير حكومية وغير ملتزمة – مما يؤدى فى أغلب الأحوال الى حدوث مقاومة مباشرة - لوجود البعثة بما يعنىأن عمال حفظالسلام والأفراد الآخرين يحتمل تعرضهم لمقاومة مسلحة .

تمشيا مع خط التطورهذا ،نصت" أجندة السلام " على أن تكون عمليات حفظ السلام (منذ الآن) بموافقة الأطراف. مع ذلك، فإن كثيرين ، وخصوصا الدول الغربية لم تكن فى ذلك الوقت راضية أبدا عن هذه الصيغة الخاصة باعادة التعريف وما ينتج عنها من تعرض أفراد قواتهم للمخاطر . ووصلت الأحداث الى ذروتها فى الصومال 1993بقتل 24 من أفراد البعثة الباكستانية ، إضافة الى 18 من القوات الأمريكية التى تعمل مع الأمم المتحدة والتى أدت فى النهاية الى انسحاب البعثة الأمريكية . وكان من شأن هذه الحوادث أن تؤكد شكوك تلك الدول التى كانت متخوفة من البداية ، فسحبت تأييدها لقوت حفظ السلام .

أوضح الأمثلة على ذلك تمثلت فى عجز الدول الأعضاء عن تقديم قوات لمنع المذبحة الجماعية التى راح ضحيتها قرابة ثمانمائة ألف من التوتسى ومن الهوتو المعتدلين فى ظرف شهر سنة 1994 فى رواندا. إن عقيدة الإيمان بدور حفظ السلام على أكمل وجه تغير خطها تمشيا مع تحفظات الدول وفيما بعد ، بصدور ورقة بطرس غالى " ملحق أجندة السلام " سنة 1995، حيث أعاد تعريف عملية حفظ السلام كما ينبغى ، ملقيا الضوء الآن على أهمية اتفاق الأطراف على وجود ومهام البعثة كشرط مبدأى لنجاحها – وهو عودة مؤثرة الى التعريف الضيق أيام الحرب الباردة .

أجند ة السلام ونزع السلاح :

رغم أن مسالة نزع السلاح ليست موضوعا محوريا فى أجندة السلام ، إلا أن هناك اشارات عديدة حددت فى النهاية اعترافا مؤسسيا

بأهمية إدماج قضية السيطرة علىالتسلح ضمن عمليات السلام . لقد أوضح الدكتور بطرس غالى ، خلال كل مرحلة من المرا حل المبينة أعلاه ، عددا من المهام والاجراءات الضرورية لاقامة السلام وتحصينه تجنبا لحدوث أى انتكاسة من شأنها تجدد الحرب . وكان من بين هذه الاجراءات نزع السلاح الذى أتم رسم ملامحه الأولية خلال عملية ازالة الألغام الأرضية وتسريح المحاربين . مع أن تسريح المحاربين كان لوقت ما أحد ملامح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ، كالتى حدثت فى كلومبيا ونيكاراجوافى الثمانينات ، غير أنها فى العقد الماضى أصبحت أكثر اندماجا مع تطور عمليات السلام .

أما الدور الممتد لعمليات الأمم المتحدة فى مجال حفظ السلام فقد تم تناوله بتخصيص أكثر فى" ملحق أجندة السلام " وذلك فى سياق بناء السلام فى أعقاب النزاعات . فالمطالب الموجهة لجهاز لأمم المتحدة بفعل التعقيدات المتزايدة فى عمليات حفظ السلام ، فى ظروف نقص الموارد وانعدام الإرادة السياسية للوفاء بهذه المطالب تصيب قدرة الأمم المتحدة بالشلل فلا تستطيع الاستجابة لطلبات التدخل أو المساعدة بالكفاءة المطلوبة.

نزع السلاح على نطاق ضيق:

فى الملحق ، يقدم بطرس غالى تقريرا حول التقدم الذى تحقق فى مجال نزع السلاح ، تحديدا فيما يختص بأسلحة الدمار الشامل، ودخول معاهدة حظر الأسلحة الكيماوية حيز التطبيق ، والتوسع فى حظر انتشار الأسلحة النووية. على أى حال، نزع عملى للسلاح ، أو نزع السلاح على نطاق ضيق كما يسمى غالبا.

Micro-disarmament ، وهو الذى حظى بالاهتمام الواجب.

ففى أوائل التسعينات أخذ الوعى بخطورة الألغام الأرضية والبنادق الأوتوماتيكية الهجومية يتزايد. فالا نتشارالهائل لمثل هذه الأسلحة فى مناطق الاضطرابات بامكانه أن يشعل الصراعات ويدمر برامج السلام والتنمية ويفاقم خطر انتهاك حقوق الانسان. و لأن معظم اصابات الحروب تحدث فى صفوف المدنيين، والغالبية منها تنتج عن استعمال أسلحة صغيرة وأسلحة خفيفة، فان الرؤية الانسانية لنزع السلاح أصبحت ضرورية.

فقد أحس المجتمع المدنى والمجتمع الدولى بنجاح كبير عندما تم التوقيع على معاهدة الألغام الأرضية ودخولها حيز التطبيق ، إلا أن المشكلة لم تنته بعد. فما زالت هناك ملايين من الألغام الأرضية فيما يزيد عن سبعين دولة على مستوى العالم ، وأن ضحايا الألغام الذين يبقون على قيد الحياة يعانون طول العمر من مشاكل العجز الجسمانى والسيكولوجى والاقتصادى سواء بسواء ، فى حين تعجز المجتمعات الواقعة فى مناطق الألغام عن استثمار الأرض. والأدهى من هذا ، أن

دولا كبيرة؛ مثل الولايات المتحدة ، والهند وباكستان لم توقع على المعاهدة ومازالت الألغام تزرع فى الأرض بواسطة ممثلين حكوميين – أو –غير حكوميين.

لقد طرحت مشكلة الأسلحة الصغيرة لأول مرة على المستوى الدولى (وبقليل من النجاح)عن طريق الدول الأعضاء فى مؤتمر الأمم المتحد ة حول "تحريم الاتجارفى الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بكل أشكالها " الذى عقد فى يوليو2001 فى نيويورك. ففى الوقت الذى ينظرفيه الى مسالة السيطرة على الأسلحة الصغيرة والخفيفة وتخفيضها كمحور رئيسى لتخفيف الأعباء الانسانية الناجمة عن هذه الأسلحة ، فإن المجتمع الدولى قد فشل فى أن يعالج بطريقة فعالة بعض الصيغ الضرورية لمواجهة مشكلة انتشارها . إن امتناع كثير من الدول عن تناول أى اجراءات خارج نطاق مؤتمر" تحريم الاتجار" حال دون تبنى خطة فعالة للعمل. ونتيجة لذلك ، فإن التعهدات المتمثلة فى التفاوض بشأن توقيع اتفاقيات لوضع قيود قانونية على نقل الأسلحة والسمسرة فيها قد تآكلت ، إن القانون الدولى فى شكل معاهدات وأعراف لنزع السلاح هو أحد الوسائل التى تساهم فى منع الصراعات المسلحة .

من الواضح، أن إزالة كميات الأسلحة الصغيرة الفائضة ، فى سياق عمليات حفظ السلام من الممكن أن تقدم للجنود المسرحين اغراءات أو حوافز للتنمية ، وتخفيض الطلب على هذه الأسلحة هو أمر حاسم فى ازالة عقبة الأسلحة الصغير من طريق بناء السلام . والعمل فى برنامج الأمم المتحدة للتنمية كان أداة فعالة فى تيسير برامج كثيرة لتنظيم وجود الأسلحة الصغيرة فى المناطق غيرالمستقرة ، مثل تبادل الأسلحة الذى حدث فى ألبانيا، والنيجر ومالى، أو عن طريق تقديم برامج لتدريب المحاربين القدماء وضحايا الصراعات وزيادة مهاراتهم. هذا العمل من شأنه أن يسد الفجوة بين الأمن وبين الأثار الاجتماعية والاقتصادية لانتشار الأسلحة ، ويجسد التنمية فى مناهج لتخفيض الأسلحة الصغيرة. هذا الارتباط بين نزع الأسلحة وبين التنمية، رغم الاعتراف به تنظيميا فى التقرير السنوى للسكرتير العام حول العلاقة بين نزع الأسلحة والتنمية ، فإن المعوقات لاتزال ماثلة فى امتناع بعض الدول الأعضاء عن الاعتراف بمشكلة الأسلحة الصغيرة على المستوى الانسانى بمثل ماتفعل على المستوى الأمنى.

إن برامج نزع الأسلحة، وتسريح الجنود وإدماجهم فى المجتمع أثبتت لها وظيفة أساسية فى بناء السلام وذلك فى أماكن مثل ناميبيا، وكلومبيا ، والسلفادور، لكن بالرغم من ضرورة أداء هذه المهام ، فإنها تواجه العقبات فى أغلب الأحوال نتيجة لافتقار أى عملية لبناء السلام الى السلطة المنوحة لها . فإذا لم تشكل أفكار نزع السلاح

وتسريح الجنود وادماجهم فى مجتمعاتهم جزءا رسميا فى أى عملية للسلام ، وبشروط محددة يتضمنها اتفاق السلام ، فإن تنفيذ مثل هذه المشروعات بالقوة يصبح أكثر صعوبة . لقد أوضح كوفى عنان السكرتير العام للأمم المتحدة فى تقريره المنشور فى يونية 2001، دور نزع السلاح فى الحيلولة دون وقوع الصراعات ، مشددا على أهمية الاجراءات االمسبقة أكثرمن الاجراءات التى تأتى كرد فعل، وهذا تطور يحاول عنان أن يعطيه أولوية منذ أن تولى منصبه . وفى توصية قدمها عنان لمجلس الأمن طالب بأن تشمل عمليات حفظ السلام وبناء السلام ، كأمرملائم مسائل نزع السلاح، وتسريح الجنود وادماجهم وتضمينها فى تكليفات الأمم المتحدة كإحدى مقومات النجاح .

الخلاصة : توصيات واصلاحات :

اعترفت أجندة السلام بوجود مشاكل تعوق قدرة الأمم المتدة على صيانة السلام العالمى، كالناجمة مثلا، عن عجز الميزانيات ،الخاصة بعمليات الاستطلاع والتخطيط وبدء عمليات السلام. فقد تأكد وجود قيود شديدة فيما يتعلق بتجنيد الأفراد وتد ريبهم تحد من قدرة الأمم المتحدة على نقل القوات بسرعة ، مما قد يؤدى الى نتائج حاسمة فى إدارة عمليات السلام . لقد ألقى بطرس غالى الضوء على استمرار تآكل مصداقية كل من مجلس الأمن والأمم المتحدة عموما عند ما يصدر المجلس قرارات لايستطيع تنفيذها لعدم وجود موارد مالية كافية تحت طلبه؛ ومن ثم حث على توفير القوات والمعدات اللازمة قبل إصدار الأمر بعمليات جديدة .

رغم أن الأجندة قد استقبلت بحماس شديد من الدول الأعضاء ، إلا أن هذا الحماس قد تضاءل فلم ينفذ الكثير من توصياتها ؛ ربما لو استمرت الجهود لدعم الأجندة لانتهت بعض الكوارث التى حدثت فى الصومال والبوسنة ورواندا نهاية مختلفة . هكذا لم تجد بعض المشاكل علاجا كافيا ، ومازالت حتى اليوم تعوق قدرة الأمم المتحدة على صيانة السلام . والانتقادات التى أوردها الابراهيمى فى تقريره تؤكد هذا القصور والفشل . فالابراهيمى يكرر ذكر المشاكل التى نجمت عن اصدار المجلس لتكليفات دون أن يوفر لها الموارد المالية الكافية . زد على ذلك ، أن التقرير يعترف بأن برامج نزع السلاح وتسريح لجنود واعادة ادماجهم فى الحياة المدنية هى من صلب أعملية من عمليات حفظ السلام ،لكن عنصر إعادة ادماج الجنود المسرحين فى الحياة الاجتماعية يتم تمويله عن طريق التبرعات ، الأمر الذى يعنى أن الدعم فى غاية الضآلة ، وهذا يمثل مخاطرة كبيرة تنذر بعودة العنف ، بيمنا تزيد من الشكوى بأن خطة عمليات نزع السلاح وتسريح الجنود واعادة ادماجهم تفتقرالى فكرة محورية ، مما يقضى على حيوية تماسكها.

على أى حال، فقد حاول الابراهيمى أن يقدم اجابة لهذه المشاكل . فأوصى مثلا، أن توضع برامج (نزع السلاح وتسريح الجنود وادماجهم) ضمن الميزانيات المقررة (فى قرار التكليف) لعمليات السلام فى أولى مراحلها، لتؤكد أنها حظيت بالدعم الكافى وأنها منذ مجة بكاملها فى صلب مهمة البعثة . علاوة على ذلك، اقترح الابراهيمى أنه عند صياغة تكليف أو مراجعته ينبغى ابلاغ مجلس الأمن بما يحتاج الى معرفته من أفراد ومعدات ، ووسائل لوجستية ، وتكاليف وموارد أأخرى، وليس مايريد أن يسمعه ، كوسيلة للهروب من الوضع الذى تطالب فيه بعثات السلام بالقيام بمهام لم تهىء للقيام بها .

يبدو مع ذلك ، أن هناك حماس كبير بين الأعضاء لتنفيذ توصيات الابراهيمى. ففى سيراليون التى عانت فى البداية من الكوارث،ليس أقلها نقص الأفراد المدربين ونقص كفاءاتهم ، فإن العملية تبدو الآن أنها تحرز تقدما جيدا. ففى ربيع 200، قام مقاتلوا الجبهة الثورية المتحدة والذين كانوا يهددون بالاستيلاء على العاصمة ، فريتون، باحتجازخمسمائة من أفراد حفظ السلام كرهائن . ولكن بعد التدخل المؤقت لقوات المملكة المتحدة تم تحرير الرهائن وأعادة الاستقرار الى العاصمة.فإن التوسع التالى فى العملية من 6000 الى 17500 فردا هو توسع قوى ساعد على مد نطاق الأمن الى كل أنحاء القطر.

علاوة على ذلك، ففى 18 يناير 2002، شهد العالم عملية رمزية لحرق الأسلحة فى مشهد احتفالى بنجاح عملية نزع السلاح كاملة تحت اشراف الأمم المتحدة فى سيراليون حيث قام 45000 مقاتل بتسليم معداتهم كجزء من عملية بناء السلام وأخذت البلد تستعد لعملية الانتخابات فى الصيف القادم .

ليس بالامكان فى هذه المرحلة أن نقيم كم درجة هى نصيب الابراهيمى فى هذا التقدم . رغم هذا فإن هذا التقدم جدير بالاعتراف والتقدير، وقد جاء بعد عشر سنوات من اطلاق أجندة السلام ، فدعونا نأمل فى إحياء الإرادة السياسية لتطوير قدرة الأمم المتحدة ودفعها الى الأمام فى سبيل القيام بعمليات السلام واستمرارها حتى تتمكن من مساعدة سيراليون وكثير من الدول الأخرى على الخلاص من ويلات الحرب .

10-السلام والديموقراطية

Peace and Democracy
By Alain Caille

تاليف : ألان كاليه
وكتب له د. بطرس بطرس غالى هذه المقدمة :

هذاالموضوع الذى يتركز حول" السلام والديموقراطية " جاء وضعه ضمن سلسلة من الأفكار التى عرضتها " اللجنة الدولية" التى أتشرف برئاستها حول العلاقة بين الديموقراطية والتنمية.

فى مقدمة مناقشات اللجنة التى نشرت حرفيا، ألقيت الضوء على الفرضية التى تبنيناها والتى تضع العلاقة بين الديموقراطية والتنمية بصورة حاسمة فى سياق السلام . وهو افتراض ضرورى لمناقشاتنا إذ أن الديموقراطية والتنمية تصابان بالجمود كلية فى أى موضع تحيط به الصراعات . لكننا ونحن نفحص الديموقراطية فى سياق السلام نتغافل عن السياق السيا سى السابق لوقوع الصراع وما بعد ه، وتأثيره على عملية التنمية والديموقراطية. لهذا السبب، فإن الأمل يحدونى فى أن نستطيع إكمال هذا الحوار وليس إعادة تركيبه، بأن نختار زاوية مختلفة، هى زاوية التفاعل بين الديموقراطية والسلام .

فى هذه المرحلة أجد مايغرينى بالكلام عن العلاقة بين الديموقراطية والحرب، لأننا من ناحية، سوف ننقاد الى بحث ليس فقط الدور الواقى والعلاجى للديموقراطية فى علاقتها بحدوث الصراعات ، بل وعلى العكس من ذلك، سوف نبحث فى قدرتها على تفجير الصراعات وتوسيع مداها . ومن ناحية أخرى، لأن السياق السيا سى على مدى الخمسين سنة الماضية قد تميز بظاهرتين رئيسيتين هما:

- **زيادة الصراعات الداخلية**
- **زيادة العمل الدولى لنشر الديموقراطية داخل الدول.**

بخصوص الظاهرة الأولى، ففى الوقت الذى لاحظنا فيه تتناقص ملحوظ فى الصراعات الداخلية للدول، فإننا مضطرون للاعتراف بأنه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، لم يشهد العالم مثل هذه الكثرة من الصراعات الداخلية. وهذه الصراعات ذات طبيعة جديدة ومعقدة تختلف أسبابها وتتقاطع .وهو مايجعلنا نرجع معظم الصراعات الى مسائل الهوية، حيث تكمن جذورها فى الاختلافات العرقية، والدينية والثقافية. وتتفاقم هذه الصراعات نتيجة للاجراءات القمعية التى تقوم بها النظم غير الديموقراطية.

أما الصراعات الأخرى فلها طبيعة سياسية وعسكرية. وتأخذ شكل الحروب الأهلية التى تهدف الى الوصول الى السلطة أو الى تغيير نظام الحكم. وتنطلق هذه الحروب عادة بسبب انتشارالفساد فى أجهزة السلطة، وفشل الانتقال الى

الديموقراطية, وتفا قم الأزمات الاجتماعية والاقتصادية الحادة ،أو نتيجة لتجمع كل هذه العوامل التى ذكرناها. زد على ذلك ،أن هذه الصراعات الداخلية تتطاير عبر الحدود القومية، وهكذا تتسبب فى صراعات خارجية تتضافر مع الصراعات الداخلية وتؤدى الى تعقيد الأوضاع. ومن ثم فإننا نواجه وضعا غير مسبوق: فمنذ نهاية الحرب الباردة، استبدل التهديد الذى كانت تمثله دولة معادية معروفة الهوية، بحالة خطر غائم جدا، لايمكن التنبؤ به، تقوم به عناصر غير حكومية، تحمل أسماء مختلفة مثل، جماعات مسلحة متمردون وارهابيون.

فى ذات الوقت، فإن هناك حركة غير مسبوقة لنشر الديموقراطية يجرى تأسيسها. بدأت هذه الموجة فى السبعينيات بجنوب أوربا، ووصلت الى أمريكا اللاتينية وجنوب آسيا فى الثمانينات. وبلغت ذروتها بسقوط الامبراطورية السوفيتية فى التسعينات، وظهور الديموقراطيات الجديدة فى شرق آسيا وفى الاتحاد السوفيتى السابق. وهاهى الأرقام تتحدث عن نفسها: ففى سنة 1974،كانت هناك 39 دولة ديموقراطية فى العالم. وصل هذا الرقم الى 76 دولة فى سنة 1990، والى أكثر من 120 دولة فى سنة 2003.

على أى حال، فهذه نتيجة تم التدقيق فيها. هذه الموجة لنشر الديموقراطية قد تم تعميمها فعلا من جانب الغرب، ومن المنظمات الدولية، واولها وتمشيا مع هذا الخط سارت الأمم المتحدة ولأغراض مختلفة فى أثناء الحرب الباردة وبعدها. ففى أثناء الحرب الباردة كان هذا الاجراء جزءا من استراتيجية تهدف بصورة رئيسية الى مواجه المد الشيوعى. ومنذ نهاية الحرب الباردة فإن الاستراتيجية الغربية والدولية لنشر الديموقراطية بنيت على سلسلتين من الحجج: الديموقراطية من أجل تطوير التنمية والديموقراطية من أجل حماية السلام.

سلسلة الحجج الأولى:

الديموقراطية هى أفضل النظم لانشاء حكم صالح وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية.

حقيقة، وقد ثبتت بالبرهان وبات معروفا أن الديموقراطية تتيح الفرصة للتعامل مع الفساد، أو بتعبيرآخر، إنه كلما زادت الحرية المدنية فى مجتمع، كلما تراجع الفساد.وكل مانحتاجه الآن هوإلقاء نظرة على أكثر الحكومات فسادا فى غضون السنوات القليلة الماضية لندرك انها كانت ديكتاتوريات نشأت وكأتها مصابة بداء التسلط (كليبتوكراسى).)

حجة أخرى مقنعة فى هذه السلسة تبين أن المؤسسات التى تفضل التنمية الاقتصادية لايمكن أن تقوم بأداء وظيفتها بصورة ناجحة إلا فى بيئة ديموقراطية.

دعونا نعود الى صلب موضوعنا وهو التفاعل بين الديموقراطية والتنمية الذى ذكرته فى بداية المقدمة. فى هذا الخصوص يمكن أيضا أن نذكر الخلاصة التى أجمع عليها أعضاء اللجنة بخصوص العلاقة الوثيقة بين الديموقراطية والتنمية. وأن العدالة هى العامل المساعد للديموقراطية والتنمية على السواء. فلاتوجد ديموقراطية بدون عدالة ولا توجد تنمية مستدامة فى غياب العدالة أبدا.

قد يكون من باب التجاوز أو الخطر أن نؤكد أن التنمية توصل حتما الى الديموقراطية أوالعكس، من أن الديموقراطية توصل حتما الى التنمية.
فى بعض الحاالات، تخلق الأزمات الاقتصادية مستويات معيشية وأوضاع تحقق الرفاهية، بفضل إقامة الديموقراطية كما حدث فى تايلاند، وفى تايوان، أو جمهورية كوريا. فبعض حالات أخرى يحدث العكس.فالتمسك بنظام شمولى مسئول عن وضع اقتصادى كارثى قد يقود الى الديموقراطية .إننى أفكر بصفة خاصة فى رد الفعل الذى حدث فى بعض دول أمريكا اللاتينية استجابة لعجز الديكتاتوريات عن التعامل مع أزمة الديون فى الثمانينات، فى هذا السياق يتوارد الى الذهن حالتى أندونيسيا والفليبين .

فى إغفالنا خصوصيات الوضع ودقائقه، فإننا نخاطر باعتبار أن المؤسسات المالية الدولية تضغط بكل ثقلها على "الاقتصاد كله" الى درجة الاضرار بالقضايا الاجتماعية والسياسية، بل وأننا نخاطر برؤية "العدد الكبير من الأصدقاء المتحمسين " للديموقراطية وحقوق الانسان والذين يقفون فى عناد ضد عمليات التكيف.

السلسلة الثانية من الحجج تدعم موجة انتشار الديموقراطية:
إن قيام الديموقراطيات سوف يؤدى الى ميلاد عالم جديد يسوده السلام، لأن الديموقراطيات لاتعلن الحرب بعضها على بعض. فكرة السلام الديموقراطى، بما أنها موضوعنا الأسا سى، فهى ليست جديدة.
لقد تمت منا قشتها منذ عام 1795 فى " مشروع السلام الدائم " الذى عرضه الفيلسوف الألمانى عمانوئيل كانت. وباعتبارها فكرة طوباوية، فقد تكررت هذه النظرية سنة 1980، عن طريق دراسات مؤيدة وبحوث تجريبية وبراهين حتى أصبحت العقيدة الرسمية أو المبدأ الأسا سى للإدارة الأمريكية.

إن نظرية السلام الديموقراطية تعتمد بدرجة أقل على الخاصية السلمية للديموقراطية أكثر من اعتمادها على الحقيقة التى تقول بأن الديموقراطيات لا تعلن الحرب على بعضها البعض بسبب الاختلافات.
وفى ضوء هذا الاعتبار يتم فى الغالب استدعاء هذه الأسباب الثلاثة الآتية:
1. **إن مشاركة المواطن فى حساب تكلفة الحلول العنيفة وفوائدها، وكذلك "اغراءات " السلام التى سوف تواجه الزعماء، تجعل الأعمال العدوانية أو المغامرات العسكرية أقل جاذبية لهؤلاء الزعماء لأنهم يخاطرون بالإضرار برفاهية مواطنيهم، كما أنها تترك تأثيرا سلبيا على أدائهم وصورتهم.**
2. **الكوابح الديموقراطية, خصوصا عملية الفصل بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية – وكذلك تعقيد عملية اتخاذ القرارات تحد من استقلالية القادة وافعالهم ، وبهذا فانها تحد من مخاطرة استخدام السلطة.**

3- الثقافة الساسية الديموقراطية سوف تدفع فى اتجاه البحث عن حلول بطريق التفاوض، ناقلة من المستوى الوطنى الى المستوى الدولى، قواعد ، وتنظيمات، وخطوات عملية تتيح فرص التوافق والاجماع . وهناك الكثير الذى يمكن أن يقال بخصوص النقطة الأخيرة وسوف أعود اليها فيما بعد، عند منا قشة دمقرطةالعلاقات الدولية.

نحن لا نستطيع إلا أن نلاحظ أنه برغم أن الديموقراطيات لا تعلن الحرب بعضهاعلى بعض، فليس لها علاقات صداقة مع بعض الدول التى توصف بأ نها "غير ديموقراطية" أو مارقة أو بربرية .

فمنذ الغزو الاستعمارى حتى الانقلابات العسكرية التى وقعت فى بعض البلدان نتدبير من الديموقراطيات الغربية ومنها الى الحرب الوقائية التى شنتها الولايات المتحدة على العراق، هناك أمثلة كثيرة تبرهن على مايقوله توكفيل " إذا كانت الدول الديموقراطية تريد السلام ،فإن الجيوش الديموقراطية تريد الحرب."

رغم أن هذه النظرية الخاصة بالسلام الديموقراطى كانت وما زالت موضوعا للنقد والشك من جانب الباحثين، فهذا لايعنى أن العلاقة التفاعلية بين السلام والديموقراطية لاتستحق أن تبحث فى العمق، وخاصة فى ضوء ما أسفرت عنه حصيلة السنوات السابقة من نجاح وفشل.

وفى هذا الصدد، فإنه إذا جاز لنا أن نعترف بالفائدة الطويلة المدى للمؤسسات الديموقراطية فى تعزيز السلام، فلا بد لنا أن نقدر المخاطر القصيرة المدى التى واجهت بعض النظم فى فترة الانتقال, وكذلك صعوبة بناء الديموقراطية فى أقطار مؤسساتها الضعيفة نسبيا وتحتاج الى وقت لتقوية نفسها.

هناك مجموعة صغيرة من الدول استطاعت أن تصل الى حالة الصلابة فى أقل من عشر سنوات. هذه البلاد هى : المجر، بولندا ، جمهورية التشيك، البرازيل، شيلى، جمهورية كوريا، تايلاند، تايوان، والفلبين الى درجة ما.

بالمثل ، فإن الحصيلة النهائية لاتزال غير ثابتة نتيجة لبعض الانهيارات فى النظام الديموقراطى، كالعجز عن تعزيز الديموقراطية، وانحراف المؤسسات الديموقرا ويزداد الموقف تعقيدا عندما تقوم الجماعات الانفصالية بتسليح مجموعات صغيرة تعتبر"إرهابيون " من جانب جماعات عرثية أخرى أو جماعت كبيرة مهيمنة، كما حدث فى كوسوفو وفى جزر تيمور . .Timor – Leste .

ثانيا–إن إقامة نظام ديموقراطى لايضمن بالضرورة نوعية الحكم Quality Governance ،فإننا نجد فى الواقع أن زعماء الدول التى تحولت الى ديموقراطية منذ وقت قريب ، يفسدون المؤسسات الديموقراطية، لكى تحمى مصالحهم الخاصة ، وتحمى نظمهم من التصويت الشعبى والقيود الدستورية.

فى هذه الناحية ، نجد أن موجة الديموقراطية فى غضون العشرين سنة الأخيرةٌ قد أفضت أحيانا الى ميلاد ديموقراطيات زائفة .تتلاعب بالانتخابات، وتأتى

بقادة لايخضعون للمساءلة أمام البرلمان، فيضعف حكم القانون وتتضاءل مساحة الحريات المدنية.

إقامة هذه الديموقراطيات يخلق مشكلة خطيرة للمجتمع الدولى لأسباب ثلاثة :

1- إن ماتفتقده هذه النظم هو ما يسميه بعض الناس "المسئولية الأفقية " بمعنى أن الزعيم غير خاضع للمساءلة أو للاستجواب أما م أى محكمة أو أمام وسائل الاعلام .

على المستوى الدستورى فإن هذه النظم ليس لديها فصل بين السلطات أو حدود واضحة بينها تحدد سلطة المكونات المختلفة للدولة. ورغم أن هذا الفصل موجود على الورق ، فإن التعزيز اللازم لتفعيل هذه النصوص وتوظيفها لم يتم، مما يتيح للسلطة التنفيذية حرية التعدى على اختصاصات المؤسسات الأخرى.

2- الديموقراطية الزائفة تركز على حق الانتخاب الى درجة الاضرار بحقوق الانسان المتمثلة فى :حرية الصحافة. وحق الاجتماع،وحرية العقسيدة وحقوق الأقليات.

3- إن المشاركة السياسية التى تؤدى اليها الديموقراطية لا تفيد دائما، مع مثل هذا النوع من النظم، لاتفيد دائما المواطن العادى أو حتى المهمش وغير المميز. ومن ناحية أخرى فإنها مفيدة للنخبة والأثرياء . هكذا نجد أمامنا مخاطرة كبيرة تهدد بتحول هذه الديموقراطيات الى حكم أوليجاركى . (أى حكم القلة)

فى ضوء هذه الأحوال ، ماهى التحديات التى تواجه المجتمع الدولى ؟

أظن أن التحدى الحقيقى يتمثل ليس فقط فى منع الصراعات العنيفة داخل الدولة التى تجتاز فترة الانتقال نحو الديموقراطية بل أيضا فى تطوير المؤسسات الديموقراطية فى المجتمعات التى تجنبت الصراعات ، والتى لايزال الحكم الديموقراطى الحقيقى فيها غير فعال حتى الآن .

علينا أن نعترف بأن سياسة نشر الديموقراطية التى التزمنا بها عبر السنوات القليلة الماضية ، كانت فى معظم الأحوال ، سياسة مترددة ، وانتهازية وليست ثابتة .

ونتيجة لذلك ، أصبح أمامنا أربع مسارات :

علينا فى المقام الأول أن نتبنى منهجا طويل المدى ، بحيث نركز على العناصر أو المؤسسات اللازمة للعملية الديموقراطية مثل : الأحزاب السياسية ، الأجهزة القضائية والقانونية ، المجتمعات المدنية ، وسائل الاعلام المستقلة ، الجيوش المحترفة وغير المبرمجة سياسيا .

وفى هذا الخصوص ينبغى على الديموقراطيات الغربية أن تقتنع بأنه فى نهاية المطاف ، فإن هذه الجهود سوف تخدم مصالحها الخاصة . وأن المسألة ليست مسألة مشروعات صغيرة يقصد من ورائها " بناء " أمم .

فالدول الضعيفة ليست إلا نتيجة طبيعية لفشل نظام سلطوى أو نتيجة لاجهاض حالة الانتقال الى الديموقراطية. وهذه النوعية من الدول هى الأرضية الحاضنة لصراعات الهوية ،والتعصب الدينى والارهاب الدولى . ويكفى أن نلقى نظرة على حالة أفغانستان وحكم طالبان ، لنرى كيف أن هذا النمط من الدول يبتلى شعبه بالمعاناة الرهيبة ، ويمثل فى نفس الوقت تهديدا للسلام الدولى والاستقرار.

ثانيا- علينا أن نتبنى استراتيجية تضع فى حسابها السياق السياسى والاجتماعى والثقافى . ربما عن طريق هذا يمكننا أن نتجنب الأخطاء التى وقعنا فيها فى الما ضى باسم استراتيجية نقلت حرفيا من النموذج الأمريكى أو الغربى للتنمية ، الذى يتجاهل بعض حقائق الواقع وكذلك الأشكال المحلية لنظم الحكم.

استراتيجية خراب أدت الى تدعيم مشروعات لم يكن لها على المدى الطويل أى فرصة للنجاح، استراتيجية مبسطة تؤكد على الاتخابات كضمان للديموقراطية الصحيحة رغم أن الانتخابات هى فقط نقطة الانطلاق فى العملية الديموقراطية .

وعلى الديموقراطيات الغربية أن تتوقف عن " تصدير " مؤسسات ديموقراطية ، بالقوة خصوصا.

إن تطوير الديموقراطية لن يكون له أية فاعلية إلا إذا كان نابعا من إرادة الشعب. أخيرا لا بد أن ندرك أننا لانستطيع بعد الآن أن نرحب بصورة لد يموقراطية عاجزة ممزقة الأوصال، صورة معدة للعرض خارج حدود الدولة فقط الديموقراطيات، حتى تللك التى قامت على أسس صلبة والتى تطورت حول مفهوم الدولة والوطن، قد دخلت الى مرحلة ضعف بسبب الكوكبية.

فبينما يتكون المجتمع الدولى من مجتمعات مختلفة تقوم على فكرة الفصل بين الدول ،فإن المجتمع العالمى يهفو الى تحقيق الكونية. بدءا بالثورة فى المعلومات ووسائل الاتصالات التكنولوجية حتى الأهمية المتزايدة لتد فق مصادر المعلومات وشبكات الانترنيت المتعددة الجنسية، انتهاء بالبعد الكونى للمشاكل العديدة وحلولها، بحيث يبدو أن الكونية قد أصبحت معيارا جديدا للمرجعية ، بالنسبة لعملية اتخاذ القرارات وتنفيذها.

والنتيجة أننا نواجه الآن مجتمعات قومية ترتبط ارتباطا وثيقا بعضها مع بعض والتى حققت الديموقراطية بدرجات مختلفة ، وكذلك مجتمعا فوضويا كونيا ، لا نقول أنه معاد للديموقراطية ، هذا الوضع سوف يؤدى الى ضياع حقيقة الديموقراطية القومية ، والى ضياع سلطة المواطنين .

لذلك نقول إن العولمة قد دفعتنا، الى ما وراء نشر الديموقراطية ، لكى نعيد النظر، فى الوقت نفسه، فى النماذج التى تبناها مجتمع المواطن الديموقراطى لترشيد أعمال الدولة تبعا للأهداف المشتركة.

بالاضافة الى ماتحق فعلا من الديموقراطية، والذى ينبغى علينا أن نحميه ،فإننا نحتاج الآن أيضا الى تطويرهذا المستوى الراقى بتنظيمه خلال العولمة .

هل يستطيع الانسان فى الواقع، أن يتكلم عن الديموقراطية الآن فى الوقت الذى يبنى فيه النظام الدولى على المصالح العابرة للقومية عن طريق منظمات ،

وجمعيات ،وأشكال متعددة الجنسيات لا يملك المواطن ولا حتى كثير من الدول أى سيطرة عليها ؟

إن عمليات نشر الديموقراطية المحلية والوطنية إنما تعطى مصداقية لمشروع نشر الديموقراطية على مستوى الكوكب أوالعالم . لكن هذا لايعنى أننا يمكن أن نحصر أنفسنا فى مجرد استبدال الطريقة التى ننظر بها الى الديموقرطية بالمقياس القومى .

الديموقراطية على المستوى الكوكبى ليست حاصل جمع الديموقراطيات القومية ؛ فالمؤسسات الديموقراطية الكوكبية لاتنتج عن مؤسسات قومية حتى لو كانت ديموقراطية . ولن أدخل فى مزيد من التفاصيل هنا حول ضرورة الدمقرطة الكوكبية، لكننى أريد أن ألفت التظر الى أربع مهام ذات أولوية كبرى.

الأولى : نشر الديموقراطية بصورة أفضل داخل الأمم المتحدة . فالأمم المتحدة لها رسالة هى أن تطبع الأمم بطابع الاحترام لأهداف الميثاق ومبادئه. وقد طورت أيضا واحدا من المصادر الرئيسية لنظم القضاء الدولية .وهى أيضا الساحة الوحيدة التى يمكن فيها للدول الصغيرة والفقيرة والضعيفة أن ترفع صوتها ليسمعه الناس.

الأولوية الثانية : اشراك عناصر غير تابعة للدول – (غير حكومية) مثل البرلمانات ، وعمد المدن الكبرى، الجامعات والشركات متعددة الجنسية - فى تطوير المستويات والقرارات التى تؤثر فى مستقبل الكوكب .

إذا أردنا أن ننشىء ديموقراطية كوكبية، مفتوحة تنبض بالقوة وتقوم على المشاركة . فلابد أن نضع فى حسابنا ليس فقط الارادة السياسية للرعايا والأداء الاقتصادى، بل أيضا أمنيات العناصر الاجتماعية والثقافية .

الأولوية الثالثة :أن نقاوم الانقسام بين الشمال وبين الجنوب .إن واجب المجتمع الدولى يبدأ هنا .

فالخطب التى تلقى تحبيذا للديموقراطية يجب أن يساندها أفعال واقعية .

الأولوية الرابعة : تنمية التنوع الثقافى والحوار الثقافى. إذا أردنا أن نتجنب الحرب الباردة الماضية من أن تصبح مواجهة ثقافية تؤججها حركات الهجرة الدولية المتنامية، فعلينا أن نؤسس بأسرع ما يمكن، حوار الثقافات هذا، وشرطه المبدأى هو الاعتراف واحترام التعددية الثقافية والتنوع الثقافى .

بطرس بطرس غالى
رئيس اللجنة الدولية للديموقراطية

1 1- العلاقة بين الديموقراطية والتنمية

The Interaction between Democracy and Development
Boutros Boutros-Ghali
UNESCO 2002
Printed in France

د . بطرس بطرس غالى
ترجمة : نسيم مجلى

مقدمة:

ظلت التنمية والديمقراطية مفهومان غريبان على المحللين حتى جاءت الستينيات والسبعينيات، فإذا بقلة من المتخصصين تحاول إيجاد علاقة بين المفهومين وخلال هذه الفترة ذاتها، نجحت كثير من الدول النامية فى تحقيق معدلات ملحوظة فى عملية التنمية، رغم انها كانت تحكم حكماً استبداديا. ومنذ عقد السبعينيات بدأت الأسئلة تطرح حول الموضوع، خصوصاً بعد أن أدرك الناس أن التنمية ظاهرة شديدة التعقيد بدرجة أكبر مما ظنوا، وأنها تحتاج إلى وقت طويل حتى تتحقق وقد يطول هذا الوقت عما تحدده التنبؤات. عندئذ فقط تم التحقق من أن مفهوم التنمية لا يمكن حصره فقط فى بعديه الاقتصادى والمالى الذى بقى محصوراً فيهما حتى ذلك الحين . لأن أبعادها السياسية والاجتماعية والثقافية والبيئية ... لها نفس الأهمية. فأزمة الثمانينات " عقد التنمية الضائع " قد تركت آثارها الخطيرة فى مناطق كثيرة من العالم وطرحت تساؤلاً مجدداً حول هذه المسألة التى بدت أشد إلحاحاً، إذ ظهر بوضوح أن النظم الاستبدادية قد عجزت عن التوصل إلى حلول ملائمة لمشكلاتها. وبانتهاء الثنائية القطبية فى العالم، واضمحلال أنظمة الحكم المركزية وزوال معظم الحكومات الاستبدادية وظهور منظمات جديدة أفرخها المجتمع المدنى، أصبح الجدال حول الديمقراطية / التنمية أخيرا موضوعا محوريا فى المناقشات المعاصرة.

لقد بات الجميع متفقين الآن حول وجود علاقة وثيقة بين الديمقراطية والتنمية. لكن ما هى طبيعة الروابط بينهما ؟ وكيف تتآزر ؟ هل ينبغى علينا تعزيز بعضها ، وإذا كان الأمر كذلك فأيهما نختار؟ كيف يتسنى لنا العمل على تشجيع ظهور شكل من أشكال التنمية التى بدونها تصبح الديمقراطية كلمة بغير معنى ؟

وقد قررت اليونيسكو فى 26 مارس 1998 وهى المنظمة الوحيدة فى جهاز الأمم المتحدة التى لا يشير دستورها لأى مبادئ ديمقراطية، قررت المساهمة فى هذا الموضوع الواسع بتكوين مركز أبحاث a think tank هو " اللجنة الدولية للديمقراطية والتنمية " IPD التى تشكلت من عشرين شخصية قيادية من كل أقاليم العالم بحيث يمثلون مجالا واسعا للمناهج الفكرية وهذه هى أسماؤهم :

- **روبرت بادنتر(فرنسا) الرئيس السابق للمجلس الدستورى الفرنسى**
- **الشيخ محمد بنونة (المغرب) المدير السابق لمعهد العالم العربى، قاضى بمحكمة مجرمى الحرب فى يوغسلافيا السا بقة.**
- **صاحبة السمو الملكى الأميرة بسمة بنت طلال (الأردن) رئيسة مجلس أمناء الصندوق الهاشمى للتنمية البشرية.**
- **جوان أنطونيو كاريللوسالكيدو (أسبانيا قاضى سابق بالمجلس الأوربى لحقوق الانسان، واستا ذ القانون والعلاقات الدولية بجامعة سيرفيل Serville.**
- **محمد شارفى (تونس) عضو المعهد العربى لحقوق الانسان**
- **بيير كورنيللو (فرنسا)أمين عام شرف بالاتحاد البرلمانى الدولى**
- **روزيسكا دارسى أوليفييرا (البرازيل) رئيسة المجلس القومى لحقوق المرأة التابع لحكومة البرازيل.**
- **بيتر كلوتز (ألمانيا) المدير السابق لجامعة إيرفورت، مدير إدارة الاعلا م ووسائل الاتصال**
- **نادين جورديمر (جنوب أفريقيا) الحاصلة على جائزة نوبل للأداب (1991)**
- **مارك جولدنج (المملكة المتحدة) مراقب بكلية القديس أنطونيو، جامعة أكسفورد**
- **روزاريو جرين (المكسيك) وزير الشئون الخارجية.**
- **جو جيادين Juo Jiading(جمهورية الصين الشعبية) الرئيس السابق لبعثة الصين الدائمة بالأمم المتحدة نيويورك نائب رئيس اللجنة الوطنية الصينية للتعاون الاقتصادى بالمحيط الهادى.**
- **هان صونج جو(جمهورية كوريا) وزير الخارجية السابق، رئيس معهد لمين للعلاقات الدولية، جامعة كوريا.الممثل الخا ص لأمين عام الأمم المتحدة فى قبرص.**
- **عابد حسين (الهند) نائب الرئيس السابق وعضو فى المجلس الاستشارى بمعهد راجيف غاندى للدراسات المعاصرة ،المقرر الخا ص للجنة حرية الرأى والتعبير التابعة للأمم المتحدة.**
- **عطية عناية الله (باكستان) رئيس سابق وعضو بالمجلس التنفيذى لليونيسكو رئيس جمعية تنظيم الأسرة فى باكستان.**
- **كيبا إمباى Mbaye (السنغال)النائب السابق لرئيس محكمة العدل الدولية ،النائب لأول لرئيس اللجنة الأولمبية الدولية.**
- **هيسا شى أواضا Owada (اليابان)رئيس معهد العلاقات الدولية باليابان ، أستاذ بجامعة واسيدا ، ممثل اليابان الدائم فى الأمم المتحدة فى نيويورك**

- بروسى روزيت (الولايات المتحدة) مدير دراسات الأمم المتحدة بجامعة ييل.
- نقولا فالتيكوس (اليونان) قاضى سابق بالمجلس الأوربى لحقوق الانسان، رئيس أكاديمية القانون الدولى .
- أليكسى فاسيليف (ألاتحاد الروسى) مدير معهد دراسات أفريقيا والعالم العربى.

- كتاب " العلاقة بين التنمية والديموقراطية " وضعته اللجنة الدولية للديموقراطية والتنمية تحت اشراف الدكتور غالى، الذى كتب هذه المقدمة، ونشرته اليونيسكو سنة 2002.

لقد تم اللقاء بين أعضاء اللجنة فى مناسبات ثلاثة بمقر هيئة اليونسكو فى الرابع والخامس من مايو سنة 1998 والثامن والتاسع من فبراير سنة 1999 وفى الثالث والرابع من ابريل سنة 2000 وقد حضرت الاجتماعات بصفتى رئيس اللجنة وكانت مهمتنا هى" تقديم النصيحة للمدير العام بشأن تنفيذ برامج اليونسكو الخاصة ببناء الديمقراطية " وأن نقدم للمدير النتائج والتوصيات التى انتهت إليها اللجنة، بالنظر إلى تشكيل خطة عمل اليونيسكو القادم فى مجال تعزيز الديمقراطية.

و هؤلاء هم أعضاء سكرتارية اللجنة :
- فرنسين فورنيه مساعد المدير العام للعلوم الانسانية والاجتماعية.
- جانوز سيمونيدز مدير قسم حقوق الانسان والديمقراطية والسلام . قطاع العلوم الانسانية والاجتماعية .
- تيمونى نيجيكاتو رئيس وحدة الديمقراطية بقسم حقوق الإنسان والديمقراطية والسلام . قطاع العلوم الانسانية و الاجتماعية.

تمخضت تلك الاجتماعات الثلاثة عن تبادل مثمر لوجهات نظر الأعضاء رغم ظهور بعض الخلافات فى أثناء المناقشة وهى خلافات ترجع إلى إختلافات بين نظم الحكم وتباين الثقافات والخبرات لدى المشاركين، وكذلك إلى مستوى وعى وحساسية كل منهم . وقد حاولت اللجنة أن تطور برنامجا للعمل يمكن عرضه على منظمة اليونيسكو على أن يكون ضمن أولويات هذا البرنامج طبعا البعد الثقافى للتنمية والحاجة الماسة لتشجيع ظهور ثقافة ديمقراطية على مستوى العالم .

ودون إدعاء بخصوصية هذا العمل ، فإنه أولاً إعادة لانتاج تقرير كامل عن هذه المناقشات، التى تطلبت منى إدخال بعض التغييرات فى الأسماء فقط وبما يتوافق مع ملاحظات المتحدثين ووجهات نظرهم . وقد انتهت هذه المناقشات إلى مجموعة من التوصيات التى تم الاتفاق عليها بعد مناقشات مطولة لم يتم عرضها فى هذا الكتاب. وفى سبيل الوصول إلى مزيد من الوضوح ، فقد أبحت لنفسى حرية إعادة ترتيب هذه التوصيات، وإننى متحمل المسئولية الكاملة عن هذا الأمر، وعن هذه المقدمة أيضاً التى تهدف لأن تكون خلاصة موجزة لهذه المناقشات .

العلاقة بين الديمقراطية و التنمية

لكى نجرى تحليلا لهذه العلاقة، فإنه يلزمنا بداية أن نحدد ما نعنيه بحقيقة الديمقراطية ثم نحدد مفهوم التنمية وفى النهاية نحلل التفاعل بين الديمقراطية والتنمية .

حتمية الديمقراطية

الديمقراطية نظام يمكن من خلاله مشاركة المجتمع بأسره، وعلى كل المستويات فى عملية صناعة القرار ومراقبة تطبيقه. فأساس الديمقراطية هو رعاية حقوق الانسان رعاية كاملة حسب التعريف الوارد فى الاعلان العالمى لحقوق الانسان ومواثيق فيينا وإعلان 1993 . و بالنسبة للديمقراطية فإن الإرتقاء بهذه الحقوق وإعلانها واحترام الاختلافات والفروق وحرية التعبير والفكر تعد كلها شروطا أولية لا غنى عنها فلا يمكن أن تقوم للديمقراطية قائمة دون وجود جهاز قضائى مستقل ودون مؤسسات تضمن حرية التعبير وتضمن وجود صحافة حرة .

أما سلطة التشريع فلا بد أن تتم بواسطة هؤلاء النواب الذين انتخبهم الشعب . وأن يتم تطبيق القوانين بواسطة أفراد مسئولين قانونا عن هذا التطبيق وينبغى على جهاز الإدارة أن يكون مسئولا أمام نواب الشعب المنتخبين. و لهذا السبب فإن مجلس النواب الذى يمثل الشعب تمثيلا حقيقيا هو أداة ضرورية فى العملية الديمقراطية. وبهذا الخصوص ، فإن إجراء انتخابات حرة ونزيهة بطريق التصويت العام، وإن لم يكن كافيا فى حد ذاته، فإنه لازم وضرورى لوجود نظام ديمقراطى .

و يمكن بإيجاز شديد تعريف الديمقراطية على أنها نظام سياسي قادر على تصحيح أخطائه. لكن الديمقراطية الحقيقية لا يمكن تحديدها فى الهيكل الأساسى فقط ولابد من تجسيدها فى ثقافة أى فى تلك الحالة العقلية التى ترحب بالتسامح واحترام الآخرين وتبنى الاعتدال والتعددية كما تتبنى منهج الحوار بين مختلف القوى التى يتشكل منها المجتمع . وعلى عكس المفاهيم التقليدية، التى يقتصر تأثيرها فى نطاق سلطة الدولة فإن مفهوم الثقافة الديمقراطية يتطلب الأخذ فى الاعتبار لمجمل العوامل الاجتماعية والمالية سواء إن كانت حكومية أو غير حكومية، وكذلك العلاقة التى تربط هذه العوامل أو تفصل بينها. وإن مفهوم الثقافة الديمقراطية يواجه الآن بثورة الكمبيوتر وهى علاقة جديدة ومعقدة جديرة بالفحص والاختبار الدقيق حتى يمكن للرأى العام فى كل مكان أن يفهم التحديات التى تمثلها هذه الثورة.

هذه المبادئ الديمقراطية الأساسية تشكل مصدرا أصليا للقيم المشتركة التى يمكن وصفها بالتراث المشترك للبشرية. ولا يمكن وجود تنمية أو ديمقراطية محتملة بدون هذه القيم . ولكن الاعتراف بهذه القيم العامة لا يعنى إخفاء السمات التاريخية والدينية والثقافية الخاصة التى تشكل عبقرية كل مجتمع على نحو متميز لأن المبادئ العامة للديمقراطية يمكن تجسيدها بطرق مختلفة اعتمادا على السياق. هكذا ففى حين أن الديمقراطية هى النظام الذى يضع (سلطة الدولة فى يد الشعب) فإن طرق الممارسة يمكن أن تتباين تبعا للنظام الاجتماعى والتنمية الاقتصادية

الخاصة بكل قطر. وتميل هذه الطرق إلى التغير اعتمادا على التحولات السياسية والديموجرافية والاقتصادية والاجتماعية .

فلا يمكن تصور وجود ديمقراطية دون وجود حرية لكن هذا يستلزم أيضا حكم القانون وما ينتج عنه من قيود يخضع لها المواطنون خضوعا اختياريا وبعبارة أخرى وجود قاعدة عامة يصدرها هؤلاء الذين انتخبهم الشعب لتحديد محتواها .

و بتعبير أكثر تحديدا فإن أعضاء اللجنة قد اتفقوا على أن وجود العدالة هو شرط مسبق لقيام الديمقراطية. واتفقوا أيضا على أن وجود العدالة هو ضمان لممارسة الديمقراطية لأنها تؤدى إلى فرض مبدأ المساواة أمام القانون وحق جميع الأفراد فى التعبير عن آرائهم فى إطار المجتمع الذين ينتمون إليه وحقهم فى الاستماع إليهم وطرح قضاياهم . وعلى هذا تكون الديمقراطية قابلة للبقاء والنمو فى حالة وجود نظام قضائى مستقل يمكن الاعتماد عليه.

إن مشاركة المواطنين مشاركة حرة هى الشرط المسبق الثانى حيث يسمح لهم بممارسة حق التعبير بحرية عن أفكارهم وأن يظلوا مختلفين كما أنها تتيح للمجتمع المدنى فرصة التعبير عن نفسه ليس فقط داخل حدود كل أمة ، وانما على المستوى العالمى أيضا وهو أمر بات ضرورياً فى عالم يتزايد فيه الاعتماد المتبادل بين الأمم .

وفيما يختص بحقوق الانسان، فإن الجدال المتصل بعالمية هذه الحقوق، فى تناقضها مع الخصائص المميزة للنظم الاجتماعية، وعالمية التقاليد التاريخية والثقافية والسياسية ثم الأوضاع الاقتصادية التى تتجسد من خلالها هذه التقاليد، قد حظيت بمناقشات مطولة من أعضاء اللجنة. وفى نهاية المناقشة أكد الأعضاء من جديد تبنيهم للشروط الواردة فى اعلان فيينا سنة1993 بالقول أنهم " فى الوقت الذى ينظرون فيه بعين الاعتبار لأهمية السمات القومية والاقليمية الخاصة والخلفيات التاريخية والثقافية والدينية المختلفة فإن واجب الدول، رغم اختلاف الأنظمة السياسية والاقتصادية والثقافية هو العمل على حماية حقوق الانسان جميعا والارتقاء بها و حماية حرياته الأساسية".

<u>مفهوم التنمية</u>

هناك إجماع واسع فى تحليل التنمية وقد اجمع أعضاء المؤتمر على التأكيد على أن التنمية يجب أن يتم فهمها بحيث تشمل كل مجالات التقدم الاقتصادى والاجتماعى والثقافى الذى تتوق إليه الشعوب. وهذا هو معنى عبارة " التنمية البشرية المستدامة " بالمعنى الذى أعطته لها الأمم المتحدة.

على ذلك فإن التنمية المستدامة هى عملية متعددة الأبعاد. إذ لم تعد مفهوما ضيقا ينحصر فى حدود المعنى الاقتصادى أو المالى فحسب بل لكى تكتمل التنمية فلا بد أن تكون تنمية ثقافية واجتماعية وبمعنى أوسع أن تضع فى حسبانها جميع العوامل التى تساعد الافراد على تحقيق الذات. فالسيطرة على البيئة والعدالة الاجتماعية والديمقراطية والتعليم والمشاركة فى المعرفة ترتبط كلها ارتباطا وثيقا بالتنمية. ولهذا فإن الحق فى التنمية يحتل مكانا طبيعيا بين حقوق الإنسان.

هذا الاتساع لمفهوم التنمية له تضمينات عديدة. فإنه يتغير مثلا نتيجة تعقد نظرة الناس إلى الفقر وحيث لا يزال مسيطرا على الأذهان ، فإنه لم يعد يكفى لتمكين الناس من فهم المشكلة ككل. إن مساعدة الناس على التخلص من الفقر وخلق آلية التطور يفترض مسبقا إشباع سلسلة من الاحتياجات المتعلقة بالصحة والاسكان والتعليم وهذا بدوره يفترض أيضا تعزيزا لقدرة الأفراد والجماعات على الإسهام والتأثير فى القرارات التى تمس مصالحهم .لقد أكد أعضاء اللجنة أيضاً على ان " التنمية " و" العدالة " لا يسيران فى تضاد مع الحياة الاجتماعية ذلك أن التنمية فى حاجة للاعتماد على وجود قوانين وقواعد واضحة ونزيهة.

التفاعل بين الديمقراطية و التنمية

إن التنمية والديمقراطية مفهومان متكاملان يعزز أحدهما الآخر والرابطة بينهما هى الآقوى لأنها تتولد من أمانى الأفراد والشعوب وكذا من الحقوق التى يستمتعون بها. والواقع أن التاريخ يبين لنا أن الحالات التى انفصلت فيها الديمقراطية عن التنمية انتهى معظمها بالفشل . وعلى العكس من ذلك فإن الترابط والتفاعل بين الديمقراطية والتنمية يساعد كل منهما على ترسيخ جذوره للبقاء طويلا. فإذا كانت الديمقراطية السياسية تحتاج من أجل استكمال كيانها إلى اجراءات اقتصادية واجتماعية تشجع على التنمية، فاستراتيجية التنمية تحتاج بالمثل إلى اقرارها وتعزيزها بالمشاركة الديمقراطية حتى يمكن تنفيذها.

وفى إعلان فيينا 1993 تم توضيح العلاقة المتبادلة بين الديمقراطية والتنمية وحقوق الانسان. وقد أكد أعضاء اللجنة أن الاعتراف بهذه العلاقة التبادلية بين الحق فى الديمقراطية والحق فى التنمية ليس شيئا جديدا، فميثاق الأمم المتحدة والاتفاقيات الدولية وإعلان 1956 المتعلق بحق التنمية ومعاهدة القضاء على التفرقة ضد النساء تذكر ذلك. ولكن تطبيق هذه الحقوق التى يساندها القانون الدولى يستلزم تعزيزها من جانب المجتمع الدولى كما يستلزم احترام الدول لالتزامتها الدولية.

وهنا للمرة الثانية يرى أعضاء اللجنة أن قاعدة القانون أو أولوية القانون هى بمثابة الخيط الذى يربط بنية الديموقراطية وتعزيزها بعمني تدعيم التنمية، وكذلك تعزيزا لأساسهما المشترك وهو احترام حقوق الإنسان . ومن الحقائق التى لا تقبل الشك أنه إن قدر لحقوق الانسان أن تصان وإذا قدر للديمقراطية أن تعمل فإن المجتمعات والأفراد رجالا ونساء لن يحتاجوا فقط إلى الوصول الى طريق لتحقيق العدالة، بل انهم سوف يحتا جون أيضا وقبل ذلك أن يكونوا على وعى بالقانون وأن يفهموه . كذلك فإن الافتقار للعدالة يسئ إلى التنمية لأنه يشجع على سوء الإدارة والفساد وثانية لأنه يعوق الاستثمار والتبادل الاقتصادى ولايمكن أن تقوم للتنمية قائمة أبدا فى ظل الاستبداد وغياب حكم القانون.

إن إقامة المؤسسات يتطلب حد أدنى من اليقين إذ يحتاج الانسان إلى أن يعرف ما هو القانون القابل للتطبيق وكيف يطبق وهنا ينبغى الإشارة إلى أن فكرة حكم القانون أو سيادة القانون لأنها تحمل تضمينات أوسع جدا عما تحمله فكرة

الحكم بالقانون وهى الأكثر واقعية ، والتى تشير إلى قيام السلطات يوميا بفرض القوانين القائمة سواء كانت قوانين صالحة أو سيئة عادلة أو ظالمة. فإن حكم القانون من ناحية أخرى الذى هو نقيض الاستبداد والعنف فإنه يقوم على حكم المبادئ العامة للقانون وعلى أساس مفهوم العدالة فى المجتمع ومن ثم كانت أهميته بالنسبة لوجود أى حكومة ديمقراطية. إن حكم القانون هذا يستلزم الشرعية والشفافية والمحاسبة لسلطة التطبيق.

هذه العناصر الثلاثة التى تعزز حكم القانون تمثل ضرورة حيوية لكل من العملية الديمقراطية وعملية التنمية لكن محاولة الوصول إلى حكم القانون هذا الذى يسير جنبا إلى جنب مع حق المواطنة، بغية ترسيخ ذاته فى نسيج المجتمع، يستلزم تنمية ثقافة قانونية، وهى شئ يتطلب إعداد استراتيجيات قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى لأن مثل هذه الثقافة تتطلب مران وتدريب كما تحتاج الى تربية وقدرة على فهم التشريع. وهذا يتضمن أن يعرف كل شخص كيف تعمل العدالة. لكن هذه المعرفة ممكنة فقط إذا تساوت سبل الوصول إلى العدالة وإذا كانت هى ذاتها واحدة بالنسبة للجميع .إن عدم المساواة فى تطبيق العدالة سببه الاعتماد على حماية اقتصادية واجتماعية ينتمى إليها الناس كالاعتماد على جماعة عرقية أو النوع ذكرا كان أو أنثى وهو ما يتعارض مع العدالة وحكم القانون .

أخيرا فإن الديمقراطية والتنمية يمكنهما الاسهام معا فى دعم السلام. فالديمقراطيات تسوى خلافاتها الداخلية بالطرق السلمية فى أغلب الأحوال، وعلاوة على هذا الدور الوقائى فإن الاطار الديمقراطى قد أثبت تأثيره فى حل الصراعات الدولية سلميا. فالديمقراطية هى عامل سلام ، ومن ثم فهى تشجع على التنمية التى تتجه بطبيبعتها إلى تدعيم حالة السلم الداخلى وبالتالى السلام العالمى إذ أن الكثير من الحروب تنشأ نتيجة لصراعات داخلية. فالديمقراطية والتنمية والسلام يشكلون ثلاثية واحدة أى هدفا مشتركا. وحيث أن العلاقة بين الديمقراطية والتنمية قد أصبحت ثابتة الأن ، فإنها لا تزال فى حاجة إلى التحديد الواضح شأنها شأن المعوقات التى تحول دون ظهور تنمية ديمقراطية مستدامة.

<u>بناء تنمية ديمقراطية</u>

إن عملية بناء تنمية ديمقراطية فى العالم كله تحتاج إلى تحديد معناها بالنسبة لسياق الأوضاع العالمية أى فى علاقتها بالعولمة وبالمنظمات الدولية وبالمعوقات التى لابد من مواجهتها والطرق التى يمكن استخدامها للتغلب على هذه المعوقات.

<u>التنمية الديمقراطية و العولمة</u>

هل تمثل العولمة عائقا فى طريق المستقبل ؟ ودون الرغبة فى القفز إلى نتائج حول طبيعة الانقلابات الكامنة فى العولمة فإن أعضاء اللجنة يعترفون بأن تفهم هذه الظاهرة يعنى مزيدا من الاستقلال السياسى والاقتصادى والاجتماعى بين دول العالم جميعا وهو فى نفس الوقت تحدياً رئيسيا ينبغى على البشرية أن تواجهه فى بداية القرن الحادى والعشرين وحقيقة من حقائق الحياة يتحتم على المجتمع الدولى أن يتواءم معها، طالما أنها تضاعف إمكانيات نقل المعلومات بما يجعلها

متاحة بصورة عامة مما ينشط حركة التجارة. إن العولمة يمكن أن تكون أساسا أصيلا للديمقراطية والتنمية بيد أنها يمكن أن تشكل عائقا أساسيا فإذا لم تتسم العولمة بالديمقراطية، فإنها يمكن أن تغير طبيعة الديمقراطية. ولهذا السبب يجب أن تخضع العولمة لضوابط ديمقراطية فيما يتعلق بالأمور الاجتماعية والاقتصادية ويجب التعامل معها بالطريقة التى تسد الفجوة بين الدول الفقيرة والدول الغنية وبين المحرومين وبين الذين ينعمون بالوفرة على نحو يجنب العالم خلق أشكال جديدة من التفرقة بين الدول الغنية والدول الفقيرة، بين الداخلين فى عالم الانترنيت وبين هؤلاء الذين لم ولن يكونوا ضمن هذه الشبكة. أخيرا لابد من تناول المسا ئل المتصلة بالعولمة بالطريقة التى تحمى ثروة العالم التى تكونت بفعل التنوع الثقافى بين الأمم .

ولكن بالرغم من خضوع الحكومات للتأثيرات المتناقضة التى تطرحها العولمة سواء كانت ناتجة عن الوجود المحسوس للشركات المتعددة الجنسيات أو ناتجة عن ظهور مؤسسات دولية قياسية أو قضائية، فإن دورها سوف يظل حاسما فى بناء الديمقراطية وفى اختيار خطط التنمية. فضلا عن ذلك، فهذه حالة يقع فيها الإجبارعلى عاتق الدول التى اذا لم تف بمتطلباتها فإنها تجعل شرعيتها محل مساءلة. إن أفضل الطرق لتشجيع الحكومات على متابعة السير فى خطط طويلة المدى لصالح التنمية والديمقراطية داخليا تحتاج إلى تعريف وتحديد وإذا فشلت هذه الدول فى تحقيق هذه الخطوة فسوف يتعذر عليها النجاح فى دمقرطة العولمة.

فى الوقت نفسه فإن التأثير المتزايد للمنظمات غير الحكومية هو أحد ملامح الديمقراطية الحديثة، فالمنظمات غير الحكومية محلية ودولية مثل الجمعيات المحلية والسلطات المحلية الموجودة فى المدن والمحليات والمؤسسات المالية والجامعات ومراكز البحث وكذلك الوكالات الاقتصادية الخاصة إذ تجد نفسها متدخلة أكثر وأكثر بصورة مباشرة فى أمور الدول. إن تأثير هذه المنظمات قد أصبح ملحوظا فعلا على المستويات المحلية والدولية ! لقد امتد نفوذ المنظمات الدولية غير الحكومية إلى ما وراء الحدود القومية وعالجت البعد الدولى للمشاكل المعاصرة . ولا مناص من وضع الدور المتزايد والضرورى للعوامل غير الحكومية فى الحسبان على المستوى الداخلى والمستوى الدولى فى آن واحد . إنه أحد الشروط الأولية اللازمة لظهور شكل من أشكال المشاركة الديمقراطية على المستوى العالمى . على أى حال، فإن درجة تمثيل هذه العوامل فى عملية المشاركة سوف تبقى فى حاجة إلى تحديد . ومن الضرورى أيضا التأكيد على شفافية العلاقة بين هذه العناصر غير الحكومية والدول القومية والمجتمع الدولى

من ناحية أخرى فإن التناول الديمقراطى للعلاقة بين الأغلبية والأقلية يشكل تحديا كبيرا .إنها مسألة تأسيس لما يجب أن يتم عمله للتأكيد على أن الكثير من ولاءات الأفراد و االمجتمعات كماهى بحكم طبيعتها، مصدر للثراء ومثال يوحى با لتسامح بديلا عن محاولات التشويه التى تتحول إلى عوائق حقيقية فى طريق الديمقراطية. لا مفر من الاعتراف بحقيقة أن محاولة إدخال ديمقراطية شكلية قد فجرت صراعات عرقية فى عدد من الدول. وهذا هو حال الدول التى يقوم فيها

تشكيل الأحزاب السياسية والحملات الانتخابية على أساس الاعتبارات العرقية التى تعود بهذه المجتمعات إلى نوع من أشكال القبلية. فالتصويت الذى يفترض فيه أن يكون ديمقراطيا فإنه لا يحتكم على البرامج السياسية فيما يتعلق بالسكان ككل و لكن يعتمد على الولاء العرقى أو الدينى أو السياسى أوالى الانتماء الى مجموعة ثقافية أو لغوية .

هناك حقيقة أخرى يمكن إثباتها بشكل واضح عن مدى اختلاف الأوضاع مثل وجود اقليات متمركزة فى جزء من إقليم أو مبعثرة أو وجود أغلبية قوية (متوازنة عدديا) وقد توجد هناك أغلبية ضعيفة اقتصاديا وسياسيا وأقلية قوية . هذه الأوضاع المختلفة تتطلب استجابات مؤسساتية ودستورية مختلفة ولكن أيا كان تصورنا لأى موقف من المواقف الخاصة فإن هناك ثلاث مبادئ لابد من احترامها .

أول هذه المبادئ **أن سيطرة الأغلبية ليست معياراً كافياً لتقرير وجود الديمقراطية أو عدم وجودها . لأن الناس الذين ينتمون إلى مجموعات الاقلية يخول لهم حق التمثيل النيابى فى البرلمان وعلى مستوى السلطات المحلية والمركزية . هناك العديد من الحلول الممكنة اعتمادا على الموقف مثل منح حكم ذاتى لإقليم معين أو بإقرار اجراءات استثنائية كالتمثيل بنظام الحصص ومثل هذه الاجراءات تحتاج إلى التقييم الدقيق حسب اختلاف السياق . أخيرا فإنه من الأمور الهامة جدا إرضاء الطموحات الشرعية للاقليات بالأخذ فى الاعتبار ثقافتهم وديانتهم و عاداتهم و تقاليدهم بشرط أن يحترموا الدستور ومؤسسات الدولة .**

المبدأ الثانى **هو أن التمثيل السياسى للاقليات ليس كافيا فى حد ذاته لضمان وجود الانسجام فى مجتمع متعدد الاعراق والمذاهب والثقافات . وعندما يبدأ نظام تعدد الأحزاب بدون إعداد كاف فإنه يزيد من حدة الاختلافات. فبالإضافة الى المؤسسات السياسية المنوط بها تحقيق الديمقراطية. هناك حاجة ماسة إلى خلق مجالات للحوار والتبادل الثقافى يمكنها أن تزيل الحواجز بين الأقلية وبين الأغلبية وبين هذه الأقليات ذاتها بصورة تدريجية.**

المبدأ الثالث **هو بينما تتطلب الديمقراطية التنوع الثقافى واحترام حقوق الأقليات فإن حق الوصول إلى السلطة يجب ألا يكون مشروطا باعتبارات (عرقية) أو ثقافية أو دينية.**

إن الديمقراطية عملية تطور مستمرة ولا توجد دولة فى العالم يمكنها أن تتفاخر بتطبيق مبادئ الديمقراطية بصورة كلية حتى أعظم الأنظمة الديمقراطية تقدما فإنها فى حاجة لأن تهيء نفسها من أجل بلوغ هذا الهدف. وفى هذا الخصوص فإن المساواة بين الجنسين تشكل أحد التحديات التى لم تنجح أى ديمقراطية فى التعامل معها بصورة شاملة، ومع ذلك فإن هذه المساواة تعد شرطاً مسبقاً وحيويا لا يمكن بدونه الوصول إلى ديمقراطية حقيقية . إن إعطاء المرأة

دورا رئيسيا ينبغى أن تكون له الأولوية فى كل مرحلة من مراحل عملية التنمية الديمقراطية .

التنمية الديمقراطية والمنظمات الدولية:

وقد شعر أعضاء اللجنة أن دور المنظمات الدولية عند مواجهته بالعولمة فإنه يمثل أحد التحديات التى يجب على المجتمع الدولى التعامل معها فى بداية القرن الحادى والعشرين . وقد ناقش الأعضاء الدور الذى يمكن أن تلعبه تلك المنظمات فى تنمية الديمقراطية وفى العلاقات الاجتماعية داخل الدول وفى العلاقات المتبادلة بين الدول . كذلك وجهوا اهتمامهم نحو الأعمال الداخلية لهذه المؤسسات واضعين فى حسابهم المبادئ العريضة للديمقراطية التى تزعم هذه المؤسسات التقيد بها طبعا.

تعتبر المنظمات الدولية حجر الزاوية فى آليات التعاون من أجل التنمية . أكثر من ذلك ، فإن المساعدة متعددة الأطراف يمكنها أن تؤدى بصورة فعالة إلى تعزيز الديمقراطية. لذا فإنه من الأمور المهمة جدا تشجيع تقديم المساعدات من أجل التنمية للنظم الديمقراطية الحديثة أو المستعادة . على أى حال فإن بعض أعضاء اللجنة تساءلوا إذا كانت هناك ثمة مشروعية لتشجيع الديمقراطية من خلال عوامل خارجية، وهذا الموضوع لايزال محل جدال لأنه يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة الذى يحض على احترام سيادة الدول وفقا لمبدأ عدم التدخل . وبينما اعترف جميع المشاركين أن العلاقات الدولية ينبغى أن تقوم على الفهم المتبادل والمساواة وعدم التدخل، فقد أكد بعض الأعضاء أن زيادة الاعتماد المتبادل بين الدول يتضمن بالضرورة وإلى حد ما انحسار السيادة الوطنية كما أكدوا أن القيام بإدخال إجراءات دولية لحماية حقوق الانسان إضافة الى اعتناق المنظمات الدولية الموجهة للتنمية لمبدأ صلاحية الادارةالحكومية انما يعكس تفسيرا أقل حدة لمبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية كمانص عليه الميثاق.

ولابد من الاعتراف بأن هناك عددا متزايدا من المشكلات لم يعد فى الامكان حلها فى نطاق الدولة القومية. وهى مشكلات تتعلق بالتمويل والبيئة وتهريب المخدرات. والواقع أن الحاجة الى تحديد المشكلات وتناولها على مستوى كوكب الارض هى التى شكلت عمل الأمم المتحدة خلال عقد التسعينات الذى تميز بعقد سلسلة من المؤتمرات عن البيئة (ريو دى جنيرو1992) وحقوق الاتسان (فينا 1993) والسكان (القاهرة 1994) والتنمية الاجتماعية (كوبنهاجن 1995) والمرأة (بكين 1995) ثم المحميات الطبيعية (أستنبول 1996)

كذلك فقد سأل أعضاء اللجنة إذا كان ينصح بإشتراط تقديم معونة التنمية من جانب الأمم المتحدة على أساس ما تبذله الدول من جهود فى سبيل تحقيق الديمقراطية، فمن الضرورى التأكيد على أن هذه القيود الشرطية لا تشجع على ظهور الديمقراطيات الزائفة، والجدال قائمً أيضاً حول ما إذ اكان من المعقول الاصرارعلى نفس المطالب بالنسبة للدول التى دمر اقتصادها اوالتى ليس لديها مؤسسات أو لديها مؤسسات ضعيفة، وكذلك الدول التى ترفض عملية التحول الديموقراطى.

على أى حال فالمعقول هو افتراض أن المساعدة الدولية ستكون أكثر فاعلية إذا لم تكن مصحوبة بشكل من أشكال العقوبات الناتج عن طلبات – يتم فرضها من الخارج . ومن الأفضل أن تكون هذه المساعدات متوقفة على التعاون الإيجابى بين المانح والمتلقى وأن يتم تأصيلها فى هيكل التطور الشامل للتنمية الذى سوف يقوم على ثلاثة عناصر هى :

تعزيز القدرات البشرية ، تعزيز المؤسسات ،وصلاحية الادارة الحكومية ، فضلا عن ذلك، فإن تحقيق تنمية مستدامة يستوجب تدعيم التنمية بالإرادة السياسية للمجتمع ككل، من ثم تنبع الحاجة لتأسيس علاقة مشاركة وتعاون لا علاقة مواجهة . فى هذه الحالة فإن المجتمع ككل سيتولد لديه شعور بامتلاكه تنمية خاصة، مع ذلك فمن الأهمية أن نضمن أن حالة المساعدة طويلة الأجل لا تخلق على المدى الطويل علاقة اعتماد أو تواكل . وهذا الاتجاه قريب الشبه جدا بمبدأ احترام سيادة واستقلال الدول ومبنى على مبدأ المساواة والمنافع المتبادلة . إن الشروط التى يتم فرضها من الخارج بدون إقامة أى شراكة حقيقية أو بدون المشاركة الفعلية للحكومات والشعوب المعنية هى شروط غير مثمرة . ولكن هذا لا يعنى أن المساعدة الدولية يجب أن تكون غير مشروطة تماما.

فنحن مضطرون للتأكيد على أن المعونة لن تنحرف بفعل الفساد، أى أنها لن تكون سببا فى زيادة اختلال الميزانيات، وفوق كل ذلك ألا تستخدم لتعزيزسلطة الحكومات غير الديمقراطية. فالتعاون يجب ان يتم بناؤه على الحاجة إلى المسئولية والشفافية من جانب كل من المانح والمتلقى. بهذا المعنى فإن دعم المشروعات الواقعية الحقيقية فى بعض المناطق كالتعليم والتطوير التكنولوجى والعلمى والصحة بل حتى تنمية الموارد البشرية فيما يخص الإدارة الحكومية سوف يشجع على ظهور ظروف وأوضاع ملائمة لعملية التحول الديموقراطى .

فى نهاية المناقشة، وافق أعضاء اللجنة على أن الارتقاء بالديمقراطية و حقوق الإنسان يجب أن يكون أحد العناصر المكونة لبرامج التعاون داخل أجهزة الأمم المتحدة . لأنه من خلال تلك البرامج يمكن للمنظمات الدولية أن تمارس تأثيرا حقيقيا على استراتيجيات التنمية الديمقراطية . إنها تلعب دورا بالغ الأهمية ليس فقط لصالح الحل السلمى للصراعات ولكن لصالح احترام الشفافية والتسامح و التنوع الثقافى .

فيما يخص العقوبات الاقتصادية على الجانب الآخر، فإن التقدير الدقيق لنتائجها شئ ملح . فمن المهم فى البداية التركيز على أن الغرض من مثل هذه العقوبات، كما هو منصوص عليه فى ميثاق الأمم المتحدة ألا يكون غرضا انتقاميا ولكن من أجل إنهاء تصرفات وأفعال غير مشروعة والتأكيد على احترام القانون الدولى أيضا. ولكن ليس هناك مفر من الاعتراف بأن العقوبات لا تحقق أهدافها إلا نادرا وأن تلك العقوبات يكون تأثيرها القوى على الفقراء وعلى القطاعات المعوزة من السكان إذ تأخذ عندئذ طبيعة قمعية تؤدى إلى تعطيل التنمية. بل وإلى ما هو أخطر خصوصا عندما تستمر العقوبات لوقت طويل فإنها تؤدى إلى تدهور فى الأحوال المعيشية للسكان وإلى تدهور المناخ الثقافى بحيث يأخذ أبعادا مأساوية.

العقوبات إذن تشكل إنتهاكا لحقوق الإنسان يتم باسم حقوق الإنسان وقد يتمثل التأثير المنحرف للعقوبات فى زيادة الجرائم والتهريب بصفة خاصة وهذا يتم غالبا لصالح قادة الدول الموقع عليها العقوبات فضلا عن ذلك فإن العقوبات لا أثر لها فى المجتمعات غير الديمقراطية لأنه فى هذه المجتمعات لا تمارس الجماهير أى تأثير على قياداتها وتتحول العقوبات فى هذه الحالة إلى وسيلة لتعزيز قوتهم ،عن طريق خلق شعور بالتضامن الجماعى كرد فعل ضد هذه العقوبات.

هكذا يمكن للعقوبات أن تضعف الديمقراطية وتزيد الصعوبات التى تحول دون مساندة المعارضة السياسية للنظم القمعية. وهنا تقع مسئولية كبيرة على عاتق المجتمع الدولى ويجب عليه الاضطلاع بها. أولا، يجب أن يتم تحليل الأثر الفعلى للعقوبات بصورة أكثر دقة وأن يحدد معايير استخدام مثل هذه العقوبات بطريقة أكثر وضوحا. وعندئذ عليه أن يبتكر أنواعا أخرى من الاجراءات مثل" العقوبات المحددة الأهداف targeted sanctions" و تتجه هذه العقوبات اساسا إلى الحسابات المصرفية التى تخص قادة تلك الدول المعنية. وتبدو هذه العقوبات أكثر تأثيرا من العقوبات التجارية أو الاقتصادية التى تؤثر على الشرائح الأكثر حرمانا من السكان. علاوة على ذلك، لا بد من استكشاف إمكانية وجود محكمة عدل دولية تجعل من الممكن محاكمة هؤلاء المسئولين جراء انتهاكهم الشديد للقانون الدولى ومن المفهوم أن هذا الأمر مناط بمجلس الأمن، استنادا إلى سلطاته التقديرية فى تحديد نوع الانتهاكات التى تمثل تهديدات للأمن والسلام العالميين.

علاوة على ذلك، فقد أشارت اللجنة إلى أن عمل الأمم المتحدة ليس فقط ضمان احترام أهداف ومبادئ الميثاق، بل إنها إحدى الهيئات الرئيسية المسئولة عن تطوير آليات التقاضى على المستوى الدولى. ولابد من الاعتراف أن العلاقات الدولية تعانى الآن من عجز الديمقراطية وانها علاوة على ذلك مشروطة بالسلطة النسبية للاقطار المعنية. ويبدو من الصعب الحديث عن ديمقراطية دولية فى حين أن النفوذ الذى يمكن للدولة أن تمارسه فى صنع القرارت المشتركة يعتمد بشدة على قدرتها الاقتصادية والعسكرية، وبالتالى على ارادتها السياسية. والأدهى من هذا أن امكانية توجيه اللوم أو التوبيخ وهو عنصر أساسى من عناصر الديمقراطية حيث يمكن لأى شعب أن يعبر عن عدم رضاءه بتوجيه اللوم لممثليه وحكامه – لا ينطبق على المنظمات الدولية.

و رغم ذلك تبقى عملية احلال الديمقراطية فى العلاقات الدولية مسألة ذات أولوية فى عصر الكوكبية (العولمة) لأن غياب الديمقراطية على المستوى الدولى، صار عائقا يحول دون نمو الديمقراطية على المستوى المحلى بل ويمكنه أيضا أن يشعل كثيرا من صور التطرف . فإحلال الديموقراطية فى العلاقات الدولية ليست فكرة طوباوية أو خيالية إذ يمكن رؤية هذه الحالة ممثلة فى البرلمان الأوربى الذى يؤكد أن الشعوب يمكن ان تجد لها ممثلين خارج حدودها الوطنية. واقامة علاقات دولية على المستوى الاقليمى-يمكن فى نظر بعض المشاركين – أن يسرع بعملية التحول الديموقراطى بالقدر الذى تستطيع معه المنظمات الاقليمية أن تعمل كقوة

موازنة للعولمة. إن الضوابط والتوازنات مسألة ضرورية من أجل العمل الصحيح نحو الديمقراطية.

مع ذلك يبرز أمامنا سؤال عما إذا كانت الأمم المتحدة تملك الشرعية المطلوبة للتدخل فى الأمور المتعلقة بالديمقراطية، فى حين أن المنظمة نفسها تعانى قصورا فى الديمقراطية ، فمجلس الأمن وهو الهيئة الوحيدة التى تملك استخدام القوة العسكرية المسلحة وفرض العقوبات ، ليست اداة ديمقراطية حقيقية حيث يقتصر التمثيل على بعض الدول والبعض الآخر لهم حق الفيتو والجمعية االعامة للأمم المتحدة وهى أكثر الهيئات ديمقراطية فى نظام الأمم المتحدة لأن قرارتها تؤخذ على أساس أغلبية الأصوات، فإنها لا تملك إلا أقل السلطات وأقل الامكانيات لضمان تنفيذ قرارتها وطبقا لرأى بعض أعضاء اللجنة، فإن الجمعية العامة نفسها ليست ديمقراطية بصورة حقيقية من حيث أن أعضائها يمثلون دولا وليس شعوبا . هناك بالطبع أحاديث عن الإصلاح ولكن العديد من المتحدثين أكدوا أن التصورات المطروحة عن طريق مجلس الأمن لن يكون لها تأثير فى جعله أكثر ديمقراطية، فالتخطيط للاصلاح فى المرحلة الراهنة يستهدف أن يكون تشكيل مجلس الأمن مسايرا للعصرعن طريق زيادة عدد أعضائه بحيث يضم قوى اقتصادية وسياسية جديدة. وهذا فقط ربما يضمن توازنا أفضل بين الدول المتقدمة والدول النامية.

ومن جانب آخر فإن المؤسسات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة تتمتع بتركيبة أكثر ديمقراطية فضلا عن ذلك فإن السمات الديمقراطية للجهاز موجودة ليست فقط فى هيكل سلطاته القهرية ولكن فى الوظائف الخاصة بالعملية الديمقراطية، مثل نشر المعلومات المفيدة فى تحقيق الشفافية و تذليل مهمة تسوية المنازعات بما يمثل انفتاحا على مشاركة المجتمع المدنى . على أى حال فالدور الذى تلعبه الأمم المتحدة يحتاج إلى التدعيم وحفظ سلطة مجلس الأمن بالرغم من المتغيرات الكبيرة التى حدثت بالفعل فى الساحة الدولية، فأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة تظل صالحة ويجب أن يتم دعمها بقوة.

<u>المعوقات المضادة للتنمية الديمقراطية</u>

وكما لوحظ بالفعل فإن تلك المعوقات موجودة على المستويين الوطنى والدولى، وفى هذا الخصوص، هناك كما رأينا مجموعة من العوائق الدولية وعلى الدول أن تتخذ من جانبها منهجا نقديا إذ يوجد لديها كثير من الأسباب الداخلية للقصور فيما يخص التنمية الديمقراطية. فأولئك الذين يدافعون عن حقوق الإنسان والديمقراطية هم أول من يحارب هذا القصور الديمقراطى ، وهم بهذه الصفة محقون فى أن ينعموا بالأمن والحصانة . وحمايتهم يجب أن تكون موضوعا لاهتمام المجتمع الدولى بدرجة كافية لأنهم يتعرضون باستمرار للاضطهاد من جانب حكوماتهم .

أهم معوقات التنمية الديمقراطية تكمن فى عدم المساواة الموجودة فى توزيع الدخول والثروة. ولهذا السبب فإن تطبيق الحريات السياسية سوف لا يكون

كافيا لضمان استمرارالديمقراطية فى البلاد النامية ما لم يقترن ذلك وفى الوقت ذاته باستراتيجيات تهدف إلى الإرتقاء بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية . فإن وجود جيوب من الفقر المدقع والحرمان الناتج عنه فى الدول المتقدمة يحدث كثيرا من التشوهات فى ممارسة الحقوق الديمقراطية ، وذلك بتضييق المشاركة الحقيقية لضحايا الفقرفى الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية أو بمنعها أحيانا.

فإنعدام المساواة الاجتماعية والاقتصادية لا تقوض الانسجام الاجتماعى والاستقرار السياسى فحسب بل إنها تقف على النقيض من روح الديمقراطية، فضلا عن ذلك فإنها تشجع على الفساد والمحسوبية وكلاهما يؤديان إلى توقف التنمية، وإذا ترك العنان للعولمة الاقتصادية فإنها تزيد من حدة وانعدام المساواة والفقر والاقصاء، ولكن حسن إدارتها تبدو شرطاً مسبقا للإرتقاء بحقوق الأفراد الاقتصادية والاجتماعية.

بالاضافة إلى العوائق الاقتصادية والاجتماعية فإنه يتعين على الديمقراطية أن تواجه سلسلة من العوائق الأخرى، كالتعصب الدينى والتمييز العنصرى والخوف من الأجانب. فمن آثار العولمة إمكانية خلق حالات من الانغلاق الذاتى التى تجد تعبيرها غالبا فى ركوب موجات التطرف الدينى أو القومى أو العنصرى، والتى تتغذى نيرانها بوقود الاحباطات السياسية والاقتصادية التى يتعرض لها الافراد والجماعات . إن البحث عن المقومات الذاتية ليس فى حد ذاته موقفاً سلبياً، لكن الإحساس بوطأة " الاحتلال " الذى يشعر به الناس، حين تحاول ثقافة عالمية أن تفرض نفسها، وتتصادم مع الثقافات المحلية، هذا الاحساس يمكن ان يدفع بحالة الانسحاب إلى أشكال متفاقمة ربما تنتهى إلى رفض لكل الثقافات ولكل أساليب الحياة الأخرى. والانغلاق الذاتى على هذا النحو يجد مبرراته فى الأرضية الثقافية التى غرست فيها جذور هذه الخاصية. إن الحركات التى تؤمن أنها مستودع الحقيقة الوحيد وأن حقيقتهم تتجاوز كل أشكال الحقائق الأخرى فإنهم يدينون ويرفضونً بعنف كل الاختلافات الأخرى سواء كانت دينية أو سياسية أوعرقية.

إن التعليم نفسه الذى يمكن أن يلعب دورا هاما و يجب أن يلعبه فى التدريب على التسامح واحترام الآخرين، فإنه يشجع أحياناً على الانغلاق الذاتى، وحتى على السلوك المتطرف. إنه لمن الضرورى التأكيد على أن التعليم لا يشجع على رفض الآخر ولا يشجع على الانغلاق الذاتى بل يشجع على المعرفة واحترام ثقافات الآخرين ودياناتهم وأسلوب حياتهم ووجودهم . إن الافتقار إلى الثقافة العامة وعدم النضج الفكرى ينتهيان إلى مواقف مهيأة لقبول الأفكار المتطرفة، ومن ثم كانت أهمية التعليم الراقى على كل مستوى وأيضا الدور التعليمى للاعلام.

أما العائق الأعظم للديمقراطية والتنمية فهواستمرار عدم المساواة بين الرجل والمرأة بصورة ملحوظة وعلى مدى شاسع. فقد أكدت اللجنة أن تنفيذ توصيات مؤتمر بكين يعد من الأمور الملحة جدا. فبينما تعتمد حقوق المرأة على عمومية حقوق الإنسان فإن تطبيقها يتطلب تعريفا وتحديدا للتمييز الذى تتعرض له

النساء فى مختلف المجتمعات، وهذا يتطلب يقظة عامة كما يحتاج طبعا للإرادة السياسية التى تعمل من أجل التخلص من هذا التمييز

فى محاولة لتحديد العوائق التى تقف فى طريق تحقيق تنمية ديمقراطية، أعطت اللجنة مزيدا من التفكير لقضية العدالة على أساس الديمقراطية التى يمكن تعريفها بأنها حكم القانون النابع من إرادة الشعب. أما خيبة الأمل فى تحقيق الديمقراطية وهى ظاهرة ملحوظة بوضوح فى بعض الدول فإنها تنشأغالباعن عجز التظام القضائى عن محاربة الفساد والجريمة المنظمة .كذلك فإن غياب الضمانات القانونية والقضائية والشرعية التى تشمل الاستثمار والاقتصاد والتبادل التجارى يمكن أن يعوق التنمية - فالبطء فى اجراءات التقاضى – وهو بطء لا يوجد فى الدول المتقدمة اطلاقا ونقص القضاة الأمناء الأكفاء يؤثر كعائق فى سبيل تحقيق التنمية الديمقراطية.

أخيرا فإن التركيز الشديد على السلطة تم تعريفه على أنه عائق للديمقراطية، وقد يكمن الحل فى قيام اللامركزية. و لكن هذا الحل ليس ترياقا لشفاء جميع الأمراض وقد يؤثر تأثيرا سلبيا على التنمية الديمقراطية فى بعض الحالات. إذ يمكنه على سبيل المثال تشجيع الإقطاعيات المحلية والعرقية. والأكثر من هذا فإنه يتطلب تعريفا واضحا لمسئولية السلطات المختلفة كما يحناج الى توفير موارد مالية كافية على المستوى المحلى، وسلطات محلية ذات فاعلية.

وما علينا إلا ان نجعل سلطة إصدار القرارات أقرب ما تكون إلى هؤلاء الذين يتأثرون بهذه القرارات. هناك إذن سبب وجيه لتحديد حلول مناسبة لمختلف درجات التنمية تبعا لحجم الدولة وتركيبة السكان. ومن أجل التشجيع على نقل السلطات وتمكين السلطات المحلية من أن تعمل وآذانها على أرض الواقع . ويتحتم علينا ألا نتجاهل ظاهرة بروز الإقليمية داخل الدولة والتى يتم عن طريقها عقد الاتفاقيات بين المدن الصغرى والمدن الكبرى أو بين الأقاليم فى مختلف الاقطار مما يتولد عنه أقاليم جديدة ويساعد على إنتقال السلطة فى مختلف الدول .

بعد إكمال مراجعة تلك القضايا قام الأعضاء بفحص بعض الطرق التى يمكن أن تجعل فى الإمكان مواجهة التحديات والتغلب على المعوقات التى تحول دون ظهور جدل حقيقى بين التنمية والديمقراطية.

لقد صنفوا التعليم على أنه أهم وأعظم هذه الطرق ثم جاءت حرية التعبير أيضا باعتبارها شرطا أوليا لإدخال الديمقراطية وعاملا يضمن استمرارها. لقد تمت الإشارة إلى أن حرية الإتصال وبصفة خاصة عن طريق الكتابة ووسائل الإتصال المسموعة والمرئية تلعب دوراً أساسيا فى التعليم. لأن القرارات السياسية يتم إتخاذها فى الأغلب بالوصول إلى مصادر المعلومات وبناء على استقلالية ومصداقية هذه المصادر، فالإتصالات الحرة والمستقلة والمسئولة إذن مسألة ضرورية ولا غنى عنها للديمقراطية.

وكذلك فى الحقل السياسى فإن وجود المجالس النيابية التى يتم انتخابها بصورة ديمقراطية ونعكس بصورة حقيقية تنوع التركيبة السكانية، فإنها تمثل

الشرطً المسبق لتطور التشريع المقبول والقابل للقبول والذى يعد ضروريا بصورة حيوية لتحقيق الانسجام فى المجتمع.

وقد روعى أيضا إن وجود نظام قضائى مستقل ونزيه يعد شرطا أساسيا أوليا لتعزيز حكم القانون إذ أن غياب مثل هذا الجهاز يجعل عمل المؤسسات الديمقراطية مستحيلا ويسد الطريق أمام عملية التنمية. ولهذا السبب فإن عملية فصل السلطات هى إحدى سمات الديمقراطية لأنها تضمن حرية واستقلال الجهاز القضائى. وكما رأينا فإن كل شئ يسهم فى جعل النظام القضائى أهم الأعمدة المحورية فى بناء الديمقراطية. فشرعية الانتخابات مثلاً تعتمد على وجود نظام قضائى فعال ومستقل عن السلطة التنفيذية، يمكنه فى ارتباطه بيقظة المواطنين أن يقلل من الحاجة إلى المساعدة أو حتى الرقابة التى تقوم بها المنظمات الدولية عند إجراء الانتخابات.

الشفافية فى كل مستويات الخدمات التى تقدمها أجهزة الحكومة تعتبر أيضا شرطا مسبقا لتفعيل الديمقراطية ومحاربة الفساد بطريقة فعالة. بالاضافة إلى حماية حقوق الانسان، فإن الاعتراف بالحقوق الجماعية هو أحد العناصر الفعالة فى تعزيز الديمقراطية. وأن ضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التى أقرتها قمة الأمم المتحدة الخاصة بالحقوق الاجتماعية التى عقدت فى كوبنهاجن سنة 1995 هو أحد العوامل الهامة، لأن المدخل الاجتماعى إلى التنمية على مستوى العالم يمكنه أن يقلل من إنعدام فرص المساواة الناتجة عن العولمة. وفى إيجاز نقول إن التضامن الدولى يبدو الآن مطلوبا بصورة ملحة أكثر من أى وقت مضى وذلك من أجل تشجيع التنمية الديمقراطية وتعزيزها على المستوى القومى.

بعد قرائة هذا العمل للمرة الثانية وعلى الأخص هذه المقدمة التى أريد أإن تكون تلخيصاً موجزا لمناقشاتنا، فإننى أود فى النهاية أن أوجه قدراً من النقد الذاتى فى ملاحظات ثلاثة على النحو التالى :

- *وأولى الملاحظات* التى أريد الإشارة إليها هى أن عمل اللجنة قام على فرضية أن العلاقة بين التنمية والديمقراطية تقوم فقط فى وقت السلم، بما يعنى أن لا قيامة للتنمية أو للديمقراطية فى حالة وجود صراع. إن الصراعات والحروب الدولية والمحلية لم تكن بمثل هذه الكثرة التى حدثت فى العقود القليلة الماضية فماذا كان تأثير هذه الحروب على الدول المجاورة لأطراف النزاع أو على كل أولئك الذين لم يتورطوا فى هذه العداوات ؟ إن العنصر الأساسى ليس فى موقف الصراع ذاته وإنما فى الظرف السياسى الذى دفع الى هذا الصراع أو نجم عنه ، وكذلك تأثيره على التنمية الديمقراطية أيضاً. فى حين أن التنمية تصبح مهددة فى فترة التمهيد للصراع ومشلولة تماما فى أثنائه وسوف تتطلب بعض الاجراءات الخاصة لعبور حالة " النقاهة " التى تلى عملية الصراع.

- *الملحوظة الثانية* تتعلق بالمواجهة بين الشمال والجنوب التى مررنا عليها مرور الكرام . فمشاكل التنمية الديمقراطية تختلف اختلافا كبيرا اعتمادا على ما إذا كان الحديث عن الدول المتقدمة جدا أو الدول النامية. إننا لم ندرس عن قرب مدى اختلاف التنمية الديمقراطية فى هذه التصنيفات المتنوعة للدول. ففى حين أن

المبادئ العريضة للتنمية الديمقراطية هى مبادئ عامة عالمية. فالحقيقة الباقية هى أن تطبيق هذه المبادئ يختلف بدرجة كبيرة تبعا لإختلاف الحديث عن دولة قد مارست الديمقراطية سنوات طويلة ودولة حديثة الاستقلال.

*** الملحوظة الثالثة هى أننا لم نناقش "اقتصاد الشعب" economy people's اقتصاد الشركات الصغيرة التى لا تخضع لحساب الضرائب فى البلاد النامية والتى تفى باحتياجات الفقراء وتشكل قوة دافعة لعملية إحلال الديمقراطية. ومن الواضح أن هذا الاقتصاد يشمل أيضا السوق السوداء ويصعب أحيانا التفرقة بينه و بين الاقتصاد الإجرامى الذى لابد من كبح جماحه .فالعالم الغربى يصعب عليه دائما فهم الدور الذى يلعبه هذا الاقتصاد فى عملية التنمية الديمقراطية فى دولة نامية. فبدلا من استنكار أو تجاهل هذا الاقتصاد على أساس أنه شبه شرعى ويتهرب من قوانين العمل فمن الأفضل ألا نفكر فى تشجيعه ؟ فالقروض الصغيرة التى ابتكرها محمد يونس فى بنجالاديش تشكل مثلا يستحق منا الاهتمام.**

بعد أن قلنا هذا، فإن اقتصاد الشعب فى الدول النامية والطرق اللازمة لمساعدته لا يمكن مناقشتها دون التأكيد على دور المرأة . فإن طريقة تقسيم الأدوار بين المرأة والرجل يمكن ملاحظتها على مستوى العالم كله. وقد ناقشت اللجنة التمييز الذى تعانى منه المرأة على الرغم من الدورالفعال الذى تلعبه فى تحقيق عملية التنمية فى الدول النامية.

هذه الملاحظات لا يمكن ان تقلل بطريقة أو بأخرى من قيمة الأفكار التى تم تبادلها خلال ساعات كثيرة بين خبراء بارزين من كل قارات العالم. وهذا يكفى للتدليل على أن الموضوع لم ينته بحثه. وأنه يستحق اجتماعات أخرى كثيرة تكرس لمناقشته خصوصا وأن من أسباب قيام منظمة اليونسكو هو تنمية وترقية ثقافة التنمية والديمقراطية والسلام .

بطرس بطرس غالى

نسيم مجلى

ناقد وكاتب مسرحى ومترجم

- **ولد فى قرية العوايسة مركز سملوط (محافظة المنيا) فى 10/ 7/ 1934**
- **تخرج فى قسم اللغة الأنجليزية بجامعة القاهرة 1960**
- **حصل على دبلوم الدراسات العليا فى النقد والأدب المسرحى من أكاديمية الفنون عام 1970**
- **حصل على جائزة الدولة للتفوق الأدبى 2013**
- **متزوج وله ثلاثة أولاد وبنت**

الخبرة:

اشتغل بتدريس اللغة الأنجليزية بوزارة التربية والتعليم فور تخرجه فى سنة 1960 بالمدارس الثانوية.

انتدب لتدريس النقد واللغة الإنجليزية بمعهد الفنون المسرحية بعد حصوله على دبلوم النقد المسرحى 1970

انتدب للتدريس بقسم اللغة الأنجليزية بجامعة القاهرة منذ عام 1985 حتى 2000 حيث تفرغ كلية للبحث والكتابة.

مؤلفاته

دراسات نقدية:

==========

- المسرح وقضايا الحرية الهيئة العامة للكتاب 1984
2- قضايا الأبداع والنقد الهيئة العامة للكتاب 1986
3- أمل دنقل – أمير شعراء الرفض المركز القومى للأبداع 1988
4- ابن سيناء القرن العشرين (جراح العظام – محمد كامل حسين) 1988
5- لويس عوض ومعاركه الأدبية الهيئة العامة للكتاب 1995
6- صدام الأصالة والمعاصرة (لويس و شاكر) كتاب الأهالى 1998
7- لطائف الذخيرة وطرائف الجزيرة لأبن مماته – تحقيق وتقديم 2000
8- حنين ابن اسحاق وعصر الترجمة العربية - المجلس الأعلى للثقافة 2006
9 بطرس بطرس غالى وحلم المدينة الفاضلة دار الشروق 2010
10- شخصيات لها تاريخ الهيئة العامة للكتاب 2914
11 دراسات في النقد والمسرح الهيئة العامة للكتاب 2019
12- مجادلات حول الإنجيل والصلب والدستور المصرى.....2020
13-قراءات ومراجعات نقدية مكتبة العبيكان الرقمية 2020
14-ألفريد فرج سندباد المسرح العربى - الهيئة العامة للكتاب.....2024

==========

المسرحيات:

15-القضية 13 الهيئة العامة للكتاب 1978
16 – المجنونة الهيئة العامة للكتاب 1988
17- لقاء على القنال مجلة آفاق المسرح 1999
18- مأساة طبيب الخليفة مجلة مسرحنا 16يونية 2014 عدد 361
ثم نشرت في كتاب - دار يوحنا الحبيب بمصر الجديدة 2016
19- عيال وفيران – كوميديا عائلية تحت الطبع
20-الفلفوس – رواية دار يوحنا الحبيب للنشر بمصر الجديدة 2020

==========

21- بريخت الهيئة العامة للكتاب 1972
22- ترجمة عشرين مدخلا فى الموسوعة العربية العالمية
مؤسسة نشر الموسوعه بالسعودية 1996

23- الحب عند الفرنسيين مجلة الهلال عددى مايو ويونية 1977
24- الأسد والجوهرة تأليف: وول شوينكا -المسرح العالمى للكويت 1997
25- القديس مرقس وتأسيس كنيسة الأسكندرية –الهيئة المصريةالعامة للكتاب 1999
26- فرانز كافكا- تأليف: رونالد جراى- المشروع القومى للترجمة 2000
27- محاكمة سقراط – تأليف: أى.إف . ستون المشروع القومى للترجمة 2001 –
28العصر الذهبى للإسكندرية تأليف: جون مارلو - المشروع القومى للترجمة 2002
29- ثلاث مسرحيات لشوينكا (الموت وفارس الملك، عابدات باخوس،
والسلالة القوية) المشروع القومى للترجمة 2004
30- كيف نقرأ ولماذا تأليف: هارولد بلوم –المركز القومى للترجمة 2010
31- تتمسكن حتى تتمكن - تأليف: أوليفر جولد سميث. المركز القومى للترجمة 2010
32 مدرسة الفضائح –تأليف: ريتشارد شريدان- المركز القومى2011
33- هذه حال الدنيا -تأليف: وليم كونجريف – المركز القومى 2012
34- مذكرات سجين- تأليف: وول شوينكا – المركز القومى للترجمة 2013
35- بريخت رجل المسرح- تأليف:رونالد جراى ،المركز القومى للترجمة 2014
36- الأسطورة والأدب والعالم الأفريقى" تاليف: وول شوينكا، المركز القومى للترجمة 2014

مراجعة الترجمات الاتية:

37- مجال الدراما - تأليف: مارتن اسلن مهرجان المسرح التجريبى 1992
38- مسرح الشارع - تأليف : ألان ماكدونالد وآخرين . الهيئة العامة للكتاب 1999
39- مسرحيتان من الأدب النيجيرى: 1- محنة الأخ جيرو 2- تحول الأخ جيرو
تأليف: وول شوينكا سلسلة إبداغات عالمية المجلس الوطنى للثقافة بالكويت 2004
40-مؤرخون في القاهرة المركز القومى للترجمة2008
- 41 الغنيمة -تأليف: <وى أورتون - المركز القومى -- 2010
41- صورة مصر تأليف : مارى آن ويفر – المركز القومى
42 - مولد النراجيا اليونانية - تأليف : الفيلسوف نيتشة . تحت الطبع، الهيئة العامة للكتاب

- nasimmijalli@hotmail.com

الفهرس

مقدمة.....2
1- أوراق الأمين العام 6
2- كلمة أخيرة أو تعقيب..... 11
3- كتاب تكريم بطرس غالى 17
4- بطرس غالى الأمين العام والمصلح..... 19
5- صديقى بطرس غالى 25
6- خطاب إلى صديق- وليم مكدونوف 35
7- بطرس بطرس غالى- شيمون بيريز 36
8- لماذا تسعى أمريكا للتخلص من غالى؟.....38
9- بطرس غالى يرد الطعنة-أيان وليامز 44
10- أجندة السلام بعد عشر سنوات..... ..52
11- السلام والديمقراطية..... ..60
12- العلاقة بين الديمقراطية والتنمية..... 67